بسمة بلحاج رحومة الشكيلي
كورنيليا فون راد صكّوحي
نور الهدى باديس
بسمة عروس
هشام القلفاط

مقالات في تحليل الخطاب

تقديم
حمّادي صمّود

منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات - منوبة
وحدة البحث في تحليل الخطاب
2008

بسمة بلحاج رحومة الشكيلي كورنيليا فون راد صكّوحي
نور الهدى باديس بسمة عروس
هشام القلفاط

مقالات في تحليل الخطاب

تقديم
حمّادي صمّود

كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة
وحدة البحث في تحليل الخطاب
2008

تــقـديـــم

هذه حلقة أولى من دراسات في الخطاب رأى المنتمون إلى "وحدة تحليل الخطاب" بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة أن تشمل دراسة المفهوم دراسة تاريخية بالإلحاح على العلاقة بين تغيّر دلالته والتحول الواقع في تصور الظاهرة اللغوية وسبل إجرائها وكيفيات تحصيل المعنى بها. كما أرادوا لها أن تقف على خصائص المعاني التي علقت بالمصطلح من استعماله في العصور الحديثة في مجالات معرفية مختلفة إجراء تسنده سلطة اللغة والاعتقاد بأنّ الانقلاب الحاصل في دراستها طلائعَ القرن الماضي كفيل بالإجابة عن مجمل الأسئلة التي تطرحها العلوم الإنسانية والأدبية على المشتغلين بها، وهو انقلاب كاف على كل حال ليُحلّها من تلك العلوم محل المقدمة التي ترسم أفقها المعرفي وتضبط سلوكها المنهجي.

وكان بودنا أن تنشر البحوث مجتمعة إلا أن ظروف الإنجاز ومشاغل الباحثين وهم غير متفرّغين للبحث حالت دون ذلك فرأينا أن ننشر ما يتم إنجازه أولا بأول لحاجة اللغة والثقافة العربية إلى مثل هذه الدراسات الجديدة التي جاءت تتويجا للتيارات التداولية التي كادت تستأثر بالدراسات اللغوية والبلاغية في العقود الأربعة الأخيرة.

وتشتمل هذه الحلقة على خمسة بحوث إثنان في المفهوم والحد قديما وحديثا وثلاثة تعتني من الخطاب ببعض أصنافه أو مكوّناته في القديم والحديث كذلك.

في البحث الأول وهو لبسمة بلحاج رحومة الشكيلي محاولة للوقوف على تصوّر البلاغيين العرب للخطاب ومقوّماته باعتباره أساسا متينا قام عليه

التفكير البلاغي ونسيجا نظريا تنتظم وفقه القضايا البلاغية على تفرّقها وتفرّعها. فاستعرضت المصطلح الدال عليه في التراث وأشكال حضوره فيه ونسيج العلاقات التي يمدّها بين جزئيات القضايا باعتباره أصلا جامعا وخلفية مؤسِّسة. وقد تمكّنت في هذا البحث من بلوغ نتائج مهمة تحملنا على إعادة النظر في الاهتمام المبالغ فيه بتاريخ البلاغة وقضاياها الجزئية عوض الإمساك بالكليات والأسباب. ومما انتبهت إليه صاحبة البحث أنّ الخطاب حاصل عند العرب، في حدّه الأدنى، متى توفّرت له ثلاثة أركان:

- لفظ مركّب تركيبا تاما
- استعمال متكلم ما لهذا اللفظ
- علة باعثة على هذا الاستعمال

وعلى هذه الأركان انبنى التصوّر الذي قام عليه التفكير البلاغي وتحدّدت ثوابته وهي بحسب تلك الأركان ثلاثة أيضا:

- البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ، وهذا جعلهم يُعنون بدلالة التراكيب النحوية بل يتّخذونها أساسا لتعليل المزية في القول (الجرجاني واعتماده على معاني النحو ووجوهها وفروقها في تعليل المزية)
- البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لكن من حيث إفادته المعنى، أي المعنى الحاصل من استعمال اللفظ، وبذلك ميّزوا بين التراكيب وخواصّ التراكيب.
- البلاغة تبدأ مع توفّر القصد أي العلة الباعثة على استعمال اللفظ، وبذلك تصبح البلاغة: مطابقة الكلام لمقتضى الحال ويتّسع مفهومها لتنسحب الصفة على كل قول مطابق لمقتضى الحال ولتشترك كل الأقوال التي توفّر فيها هذا الشرط في دلالتها على الخصوصية فتعود العلوم البلاغية على تنوّعها (علم المعاني وعلم البيان) إلى أصل واحد يشدّها ويصل بينها هو الاحتراز عن الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.

وواضح ما لهذا الطرح من أهمية وما فيه من إضافة وطرافة فهو لا يعيد النظر في أقسام البلاغة فحسب وإنما يفتح الباب على مراجعة مفهومنا للبلاغة والطرق التي درجنا عليها في تصنيف الأقوال فكل قول متى نظرنا إليه من زاوية هذه الثوابت قول بليغ وهو ما دعت وتدعو إليه كثير من الاتجاهات التداولية والنزعات اللغوية.

***

وفي البحث الثاني وهو لكورنيليا فون راد اهتمام بلسانيات النص وهي مرحلة ساهمت مساهمة هامة في ظهور تحليل الخطاب باعتباره تتويجا لجهود متواصلة بذلتها الدراسات اللغوية على امتداد نصف قرن من نحو الجملة إلى التعمق في أبعاد النص الدلالية والتداولية إلى لسانيات ما وراء الجملة أو النص. وقد عرّفت الباحثة بالاتجاهات الأساسية فيها وأشارت إلى أهم الإشكاليات المتعلّقة بها ومما تختصّ به مساهمتُها تركيزها على المنشورات التي تناولت القضية بالدرس باللغة الألمانية توسيعا لمجال البحث وتعريفا بوجهة نظر تحتجب على كثير من القراء العرب بسبب الحاجز اللغوي لاسيما والمدرسة الألمانية في لسانيات النص مدرسة رائدة وكثير من مساهمتها فاصلة.

***

بعد هذين البحثين الخاصين بالتعريف تأتي ثلاثة بحوث تتناول أنماطا من الخطاب أو مكوّنا من مكوناته.

فبحث نور الهدى باديس المسمّى "خطاب الغيرية" قراءة في نص تراثي قديم هو مقدمة كتاب الحيوان للجاحظ لرصد الموقف من الآخر المغاير المختلف انتماء وثقافةً. ولئن لم تختر الباحثة في عملها وجهة تقنية ولم تتبسّط في تحديد المكوّنات وسائر الروابط التي تجمع بينها فإنها استطاعت بناء على قراءة غير مسبوقة أن تحدد أبرز ملامح صورة الأنا

وصورة الآخر في نطاق خطاب السجال والمفاضلة الغالب على المقدمة وبيّنت كيف أخطأت القراءاتُ التي لم تدرك هذه البنية الحاضنة تأويلَ حديثه عن شعر العرب وكتب الأمم الأخرى وحملت كلامه على الفخر والاستعلاء بينما هو في مجال ذلك الخطاب إقرار بتفوّق آداب الآخرين وحكمتهم واستحثاث للثقافة العربية كي تخرج من زمن الشعر المقصور على أهله إلى زمن الكتاب وهو أبقى وأنفع. فرسمت لنا عن الجاحظ صورة لم نعهدها في الدراسات الكثيرة التي رسّخت في أذهان الناس صورة المتعصّب للعرب المنافح عنهم ضد الشعوبية الذي حملته الحمية على قصر الفضائل عليهم بحق وبغير حق فإذا نحن إزاء مفكّر ينزّل الأمور منازلها ويدرك أقدارها ولا يتحرّج من قول الحق والاعتراف بفضل غيرنا علينا وبحاجة ثقافتنا إلى الاهتداء بما عنده والنسج على منواله لتخرج من قصر إلى بسط ومن ضيق وانغلاق إلى سعة وانفتاح ومن روابط دموية إلى روابط إنسانية.

***

وفي البحث الرابع درست بسمة عروس صنفا من الخطاب هو الخطاب الروائي عند أحد أكبر المنظّرين لقضايا الأدب في القرن العشرين هو ميخائيل باختين. فلقد سمح له تعمّقه في دراسة أعمال دستيوفسكي ورابْليه، على وجه الخصوص، بصياغة مفاهيم مكّنتها طاقتها النظرية العالية ونجاعتها الإجرائية المغرية من بسط نفوذها على الدرس الأدبي إلى اليوم وهو نفوذ سيستمرّ لا شك في ذلك. كما سمح له ببناء منهج في تفكيك نظام الخطاب الأدبي يصعب الاستغناء عنه.

ورغم أنّ المشغل اللساني لم يكن غالبا على تفكير باختين وأن مؤلّفاته لا تؤسّس تنظيرا لتحليل الخطاب فإنّ المتصوّرات الأولى الخاصة بتحليل الخطاب قد تبلورت بشكل واضح ومخصوص في ثنايا مؤلفاته حيث نجد إشارات كثيرة إلى المفهوم وحديثا عن أجناسه من خلال دراسته الخطاب الروائي وقد بيّنت الباحثة كيف استطاع من خلال بحثه خصائص الرواية

المتعددة الأصوات وتشكّل القيم الكرنفالية والممارسة الكرنفالية قبل ذلك التي تشيع أجواء تترجم عن قيم الجماعة وإيقاع الساحة العامة وفلسفة الاحتفال أن يبلور مفهومين من أهم المفاهيم التي سيطرت على دراسة الخطاب في بعديه الأدبي واللساني هما مفهوما: "الحوارية" و"تعدد الأصوات"، وألحّت على أنّ مساهمته في تحليل الخطاب تتجلى خاصة في تكريس المكوّن الثقافي والإيديولوجي باعتباره بعدا أساسيا في اللغة عند الاستعمال قبل أن يكون في الخطاب الأدبي أي قبل أن يتشكّل في نمط من أنماط الخطاب لأنّ اللغة تحمل البعدين الاجتماعي والإيديولوجي بطريقة تجاوز أحيانا وعي الأفراد المستعملين لها ولذلك نراه يعلن بوضوح عن ضرورة توفّر وعي بالخلفية الكامنة وراء كل عملية تلفّظ إذ الأدب سبيل لتشكّل الخطاب الاجتماعي عبر اللغة.

كما تتجلى مساهمة باختين، حسب الباحثة، في تكريس البعد التفاعلي في كل خطاب وهذا البعد يعدّ بدوره من خصائص اللغة، فكل خطاب وكل تلفّظ وكل قول هو قول مسكون بأقوال أخرى ورواسب أقوال قد تتعدّى ذاكرة ذلك القول نفسه.

**

أما بحث هشام القلفاط المسمّى: "البياض مكوّنا من مكوّنات الخطاب الواصف" فيسعى فيه صاحبه إلى الإقناع بتصوُّر طريف يعتبر البياض مكوّنا من مكوّنات الخطاب لا يقلّ أهمية عن سائر المكوّنات من جهة الوظائف التي يؤديها على الأقل كما يعمل على إبراز الكيفيات التي تتيح للباثّ أن يؤدّي بالبياض في الخطاب الواصف وظائف معيّنة. ويعني الباحث بالبياض ما يجده المتقبّل في الخطاب من فجوات غير معمورة. أما الخطاب الواصف فهو الخطاب الذي يكون من باب "الكلام على الكلام" في حركة ارتجاع أساسية يدور فيها الشيء على نفسه مفسّرا وموضّحا.

وقد جاءت بنية البياض عند الباحث ثنائية: شقّ خبري يعلن عن الترك والتصريح بفتح أفق عمل غير منجَز وشقّ إنشائي طلبي فيه يُكَلَّفُ المتقبّل بإنجاز ما بقي معلّقا. وهكذا تكون نواة البياض في الخطاب الواصف مهمة يُكلِّف بها باثُّ الخطاب المتقبَلين فيتلازم ترك البياض مع طلب استكمال المنقوص. فالبياض في جوهره عمل يُطالب المتقبّل بإنجازه نيابة عن الباث.

ويتأسّس البياض عند الباحث على ثلاثة أركان أوّلها مشروع الباث إذ للباث مقاصد نابعة من رؤاه ومعتقداته وهو حين يصنّف نصّه يحرص على تحقيق نفع مقصود وترك البياضات في النصوص المصنّفة مسلكا مساعدا على تحقيق مشروع منشود. ويتمثّل الركن الثاني في صورة المتقبّل النموذجي كما ترتسم ملامحها في ثنايا الخطاب، إذ يحرص الباثُ على إقامة هيئة المتقبّل الذي يرتضيه لنصّه، وذلك عبر فعل المساءلة (وهو الركن الثالث) الذي ينجزه الباثُ إذ يدعو المتقبّل إلى المساهمة في تحقيق المشروع التأويلي المنشود، فالبياضات المتروكة أسئلة الباثِ وهو يطلب من المتقبلين أن يجيبوا عنها باستكمال فراغات الخطاب.

ومن ثم تتجلى ملامح الانقلاب التأويلي إذ تقع بياضات الخطاب بين انتظارات الباث وإنجازات المتقبلين. فالمتقبّل أيضا صادر عن مشروع تأويلي منشود، ومن ثم نشأ التناظر بين مشروع الباث، وهو يسعى إلى تحقيقه بإنشاء الخطاب، ومشروع المتقبّل ويعمل على تحقيقه بفهم خطاب الباث، يبني المتقبّل الفعلي صورة للمؤلّف النموذجي كما بنى المؤلّف الفعلي صورة للمتقبّل النموذجي، وهذا هو جوهر الانقلاب التأويلي إذ يسعى المتقبّلون إلى توظيف بياضات الخطاب تحقيقا لمقاصدهم.

ومن النتائج التي حقّقها البحثُ التمييز في الخطاب الواصف بين ضربين من المكوّنات: المكوّنات الصامتة الغائبة مقابل المكوّنات الحاضرة الشاغلة للحيّز. وبين هذين الطرفين تفاعل فالبياضات مسافات ذهنية لا يقطعها الباثِ وإنما يكلّف المتقبّل بأن يقطعها مهتديا بما تقدّم من القول، فالبياض مكوّن يسعى به الباثِ إلى "تكليف" المتقبّل بمهمة.

ويجد المتقبّل نفسه محتاجا، بحكم الرؤى والمشاغل التي يصدر عنها، إلى التصرّف في الفراغات المتروكة له على غير النحو الذي ارتآه الباثُ. فينفذ إلى الخطاب من الفجوات التي خلّفها المصنِّفُ ويشغلها بما يوافق أهواءه وانتظاراته. وهكذا يكمّل المتقبّلون الفراغات تكميلا قد يخلّ بمشروع الباثّ ويجسّم مشاريعهم.

فمن ثم جاز أن نعتبر "البياضات" وسيلة مساعدة على تحديد مفهوم الخطاب الواصف إذ هي ركن محوري من أركانه لأنها مكوّن شاغر مبني على الصمت والغياب. فهي منفتحة على التفاعل الرابط بين انتظارات الباث وإنجازات المتقبل التأويلية. إنها مغامرة الباث يخوضها حين يترك للمتقبلين ثغرات وفجوات في الخطاب عسى أن يضطلعوا باستكمالها متبنّين مشروعه مساهمين في إعلاء صرحه.

ولكنّها مغامرة غير مأمونة العواقب لأنّ المتقبّل الفاهم لا يملأ "الفراغ" دوما بما يوافق انتظارات الباثّ بقدر ما يتصرّف في البناء مستفيدا من البياضات المتروكة فيتملّك الخطاب، ويعمل على ترجمة ما حضر وأنجِزَ منه عبر ملء الفجوات بما يمنح الموجود معنى جديدا فيصير المشروع خادما لمقاصد المتقبّل رغم أنه من إنجاز الباث.

ومن معاني ما ذكرنا الإقرارُ بأنّ للفهم سلطانا يفوق سلطان الإنشاء وإنتاج الخطاب.

رئيس وحدة البحث

حمّادي صمّود

قراءة في بنية التفكير البلاغيّ العربيّ
انطلاقا من مفهوم الخطاب

بسمة بلحاج رحومة الشكيلي

تقاطعت علوم عديدة، قديمة و حديثة، في الاشتغال على مختلف ضروب الانتاجات القولية، واختلفت منطلقات هذه العلوم وأهدافها اختلافا انعكس على تصورها للموضوع أولا ولمنهج تناوله ثانيا. إلا أن هذا الاختلاف و التنوع لم يمنعا من ظهور اختصاص جديد في الدراسات الغربية ضمن ما يسمى ب" علوم اللغة"، يخترق تلك الاختصاصات ليعنى بموضوعها المشترك وهو" الخطاب"، هذا الاختصاص هو " تحليل الخطاب ". لكنّ تعدد الروافد و اختلاف المقاربات حال دون الحسم في مفهوم الخطاب نفسه فضلا عن مفهوم تحليل الخطاب الأمر الذي جعل البعض يشكك في شرعية الإقرار باستقلال هذا الاتجاه واعتباره اختصاصا قائم الذات.(Charaudeau et Maingueneau 2002, pp.7,41-45,185-186)

و بما أن هذا الاتجاه الجديد نسبيا قد أصبح شائعا و منتشرا انتشارا عالميا، فان اختيارنا" للخطاب" منطلقا في مقالنا هذا قد يبدو مجرد مسايرة لهذا التيار في البحث، كما أن عنايتنا بتصور البلاغيين العرب لهذا المفهوم قد تبدو سعيا منا إلى البرهنة على أننا السباقون إلى هذا الميدان أو أن لنا على الأقل تصورا خاصا للقضية نثبت به حضورنا في هذا الشأن.

لا يمكن أن ننكر صلة اختيارنا لهذا الموضوع بذلك المجال في البحث، لا لأننا ننتمي إلى وحدة بحث مختصة في" تحليل الخطاب" وننجز

عملنا هذا في إطار هذا التوجه فحسب، بل لأن المعارف لا تعترف بالحدود الجغرافية أو التاريخية وليس هنالك بد للباحث من الانخراط في مسار هذه المعارف ومواكبة تطورها حتى لا يحكم على نفسه بالعزلة.

غير أننا لا ندعي مع ذلك الخوض في مفهوم" الخطاب" عامة أو إدراج عملنا في ما يسمى بـ" تحليل الخطاب" و ذلك لسببين:

- أولهما يتمثل في وعينا باختلاف الخلفيات النظرية التي يقوم عليها تصور الخطاب في كل منوال، وإذا كانت المنوالات الغربية نفسها قد اختلفت فيما بينها حول تحديد موضوع " تحليل الخطاب" بل حول المفهوم نفسه،[1] فان البحث في هذه القضية في المنوالات العربية أدعى إلى الحذر.

- السبب الثاني يتمثل في أن مجرد القول بأننا سنبحث في مفهوم الخطاب عند البلاغيين العرب يستلزم الإقرار بحضور المصطلح في مدونتهم و بتوفر تصور واضح ومنظم و جاهز لهذا المفهوم والحال أن كل هذه الأمور ليست معطاة.

إن استفادتنا من هذا التيار في البحث هي إذن فتح فضاء جديد للمساءلة، إذ غاية ما نطمح إليه هو:

- أن نكشف عن تصور البلاغيين للخطاب و لما يقوم عليه من أسس.
- لكنّ التوصل إلى ذلك ليس غاية في حد ذاته بل الغاية هي أن نبحث في تصورهم ذاك عن الأسس التي أقاموا عليها تفكيرهم لعلنا نصل إلى الكشف عن النسيج النظري الذي تنتظم وفقه القضايا البلاغية التي بدت متفرقة ومتفرعة.

أما ما دعانا إلى هذا التوجه في البحث، وما جعلنا نرى في الكشف عن مفهوم الخطاب مدخلا مناسبا له فهو ملاحظة وقفنا عليها في عمل لنا سابق أردناه مختصا بالنظر في قضية من قضايا المعنى مما دأب البلاغيون

---

[1] اختلف الباحثون الغرب في تحديد موضوع " تحليل الخطاب". ففي حين أطلق البعض هذا المصطلح على ما يسمّى ب " لسانيات النص " باعتبار أن الخطاب هو وحدة لسانيّة متكوّنة من متتالية من الجمل، ذهب البعض الآخر إلى أن تحليل الخطاب هو دراسة الخطاب باعتباره الاستعمال الواقعيَ للغة في مقامات حقيقيّة، واتجه البعض الآخر إلى اعتباره نشاطا لغويا تعامليا فحصر تحليل الخطاب في دراسة المحادثة.(Charaudeau et Maingueneau- 2002- P 41-42, 185-186).

على إدراجه في " علم المعاني " وهي قضية المعاني الثواني للاستفهام[1]، فوجدنا بعضهم يستندون في تأويلهم لهذه المعاني إلى علاقات دأبوا على استعمالها في تحليل وجوه المجاز الذي ألحق البحث فيه ب" علم البيان"، وأوقعنا هذا الأمر في حيرة ضاق إطار بحثنا عن تجليتها، إذ النظر فيها يتجاوز جزئيات القضايا البلاغية إلى النظام الذي يحكمها. فقد أثارت مراوحة هؤلاء بين علمي المعاني والبيان و استعمالهم أدوات هذا لتحليل قضايا ذاك، شكوكنا في مدى صرامة الحدود بين العلمين ومدى الاطمئنان إلى هذا التقسيم الذي نشأنا على التسليم به؛ وليس هذا الشك متعلقا بمدى مشروعية تقسيم البلاغيين لعلومهم، فإننا نجدهم إذ يعللون هذا التقسيم يحرصون على إبراز العلاقات القائمة بين هذه العلوم كما سنرى لاحقا، إنما الشك في تمثلنا لهذا التقسيم تمثلا غيّب الخلفيات القائمة وراءه فغاب عنا بسبب ذلك نسيج العلاقات الذي بنى وفقه البلاغيون تصورهم لعلومهم مجتمعة.

ولمّا وجدنا المرجع في نشأة البلاغة العربية إلى الاهتمام بالخطاب، شعرا كان أو قرآنا، والسعي إلى تحديد خصائصه و تفسير أسباب التفاضل بين الأقوال، (حول عوامل نشأة البلاغة العربية راجع مثلا: صمّود: 1981، ص23) ووجدنا علما من أعلام البلاغة العربية، وهو الجرجاني، يبحث في دلائله عن" المزيّة " في القول غير مميز في ذلك بين الشعر والنثر ولا بين الحقيقة والمجاز مرجعه في كل ذلك إلى " النظم "، رأينا أن الرجوع إلى سبب نشأة البلاغة العربية، وهو الخطاب، والبحث في مفهومه و مقوماته كما تصورهما البلاغيون، قد يكونان سبيلا إلى تجاوز ذلك التقسيم والكشف عن العلاقة التي تربط بين علوم البلاغة وتخترق الحدود الفاصلة بينها لتشدها إلى أصل واحد.

إلا أن هذا المسلك في البحث لا يخلو من عقبات، إذ يفرض علينا اتخاذه مواجهة إشكال رئيسي يتمثل في غياب تقديم صريح لمفهوم الخطاب وتصور واضح لمقوّماته لدى البلاغيين الأمر الذي يدعونا إلى التعامل مع

---

[1] العمل أطروحة دكتوراه عنوانها: السؤال وثنائية الإنشاء والخبر(جامعة منوبة، كلّية الآداب بمنوبة، إشراف: حمادي صمود، فيفري 2004، مخطوطة)

النظرية البلاغية وهي تشتغل للتوصّل إلى ذلك التصور الحاضر بالقوّة فيما يصدرونه من آراء وما يذهبون إليه من تأويلات. لذا فإننا سنبدأ بما اصطلح بهِ البلاغيون على مادة درسهم وما قدّموه لهذه المصطلحات من تعريفات علّنا نظفر بالأسس التي قام عليها تصوّرهم للخطاب لنفرغ بعد ذلك إلى النظر في دور هذا التصوّر في صياغة رؤيتهم وأثره في بناء تفكيرهم واتساقه.

***

1 - الخطاب: مفهومه وأسسه من خلال ما اصطلح به عليه.

وقفنا في المدونة البلاغية العربية على جملة من المصطلحات ترادفت في استعمال البلاغيين أحيانا واختلفت أحيانا أخرى. فقد تواتر استعمال مصطلح" الكلام" الذي ارتبط بمصطلح" الخطاب" في تعريف التهانوي:" الخطاب في أصل اللغة توجيه الكلام نحو الغير(...) ثم نقل إلى الكلام الموجّه نحو الغير" (الكشّاف ج 1، ص 403)، كما استعمل مصطلح " القول" مرادفا للكلام أحيانا مقترنا بالخطاب أحيانا أخرى. ولئن وقفنا على مصطلحات أخرى تحل في بعض المواضع محل "الكلام" أو " القول" مثل " الحديث" و" العبارة"، فإنها قليلة الشيوع ولعل ذلك يعود إلى تمحّضها للدلالة على معان خاصة، فـ" الحديث" وان استعمل في" قليل الكلام وكثيره " (نفسه، ج 1، ص 278) قد تمحّض للدلالة على كلام الرسول ولهذا نجد التهانوي يركّز في شرحه لهذا اللفظ على معناه الخاص وان بدأ بمعناه العامّ أمّا" العبارة" فهي تختصّ بالدلالة على" الخبر عن الشيء بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان" (الفروق في اللغة، ص28).

ولقد تبين لنا بعد تتبع هذه المصطلحات أن أكثرها شيوعا في الدلالة على ما انكب البلاغيون على دراسته والبحث في بلاغيته، هي: الكلام والقول والخطاب.

1- 1- الكلام

بدأنا بالكلام لأنه، كما بدا لنا من خلال استقراء المدونة البلاغية، أكثر المصطلحات شيوعا ولأنه كذلك، وقد يبدو الأمر غريبا، أكثرها تعقيدا.

لكن هذا التعقيد ليس راجعا إلى دلالته، فهو في معناه اللغويّ:" ما يتكلَم به قليلا كان أو كثيرا" (الكشاف، ج 3، ص 1268) أي هو" اللفظ مطلقا الشامل للمفرد" (الدسوقي، ج 1، ص 71)، بل التعقيد راجع إلى اختلاف الاعتبارات في شأنه، إذ له في عرف النحاة شروط تختلف عن تلك التي نجدها في عرف الأصوليين، والإشكال لا يكمن بالنسبة إلينا في هذا الاختلاف ذاته بل في استحضار البلاغيين له استحضارا يدل على أحد أمرين، فإما أن يكونوا قد راعوا مختلف تلك الاعتبارات في تعريفهم للكلام و إما أن يكون لهم تعريف خاص يختلف عن كل التعريفات الأخرى.

لم يكن للبلاغيين بدّ من تعريف الكلام وقد ارتبط حدّ الفصاحة به، فقد وجدنا أصحاب الشروح مثلا يقفون عند مفهوم الكلام ويحرصون على تحديده بمناسبة تعريفهم للفصاحة باعتبارها صفة" يوصف بها المفرد والكلام" (الشروح، ج 1 ص 70-73) واستلزم منهم هذا التعريف الوقوف عند حدود الكلام وشروطه وطرح القضايا التي أثيرت في شأنه.

1- 1- أ حدود الكلام

هل للكلام حد أدنى إذا نزل دونه انتفت عنه هذه التسمية؟ وهل له حد أقصى لا يتجاوزه؟

لئن أطلق " الكلامِ"، في العرف اللغوي، على اللفظ مطلقا فقد وضع له حدّ أدنى هو" المركب من حرفين فصاعدا" (التهانوي، ج 3، ص 1268). بحيث يبدو التحديد كمّيا صوتيا، ولكن إذا كان الأمر كذلك فما الذي يمنع من أن يكون الحرف الواحد، وهو لفظ، كلاما من حيث أن الكلام هو اللفظ مطلقا؟

إن المرجع في هذا التحديد ليس إلى اللفظ من حيث هو أصوات تطلق كما اتفق بل من حيث إفادته، ولقد أكد البلاغيون ذلك إذ يقول المغربي مثلا:" الكلام إذا أطلق ينصرف عرفا للمفيد فيكون مقابله ما ليس كذلك" (الشروح، ج 1، ص 72). لكن إذا سلّمنا بذلك أفلا يشمل الكلام المفرد والمركب بأنواعه؟ لقد عني النحاة بتحديد الكلام على أساس تركيبي إعرابي وميزوا من أجل ذلك بينه وبين القول من حيث الاستقلال وتمام الإفادة، ودعي البلاغيون إلى طرح هذه المسألة والاستعانة بما قرّره النحاة

في شأنها عند تعريفهم للفصاحة والبلاغة، إذ فرض عليهم هذا التعريف الفصل بين المفرد والكلام فصلا ينبئ عن ضرب من التقابل بين مستويين ويستوجب التمييز بينهما.

*- المفرد / الكلام

طرح أصحاب الشروح في شأن هذه المقابلة جملة من الإشكالات:

- هل المفرد هو الكلمة؟
- هل المفرد هو ما يقابل الكلام؟
- هل الكلام هو ما يقابل المفرد؟

إن الذي دعاهم إلى طرح هذه القضايا هو البحث عن حلّ لضرب من المركّبات لاحظ البلاغيون غيابها في ما وصفت الفصاحة به، إذ أسندت هذه الصفة إلى المفرد والكلام و" بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركّبات الناقصة" (الدسوقي، ج 1، ص 71) ومن هنا كان وقوفهم عند مفهومي المفرد و الكلام.

*1- المفرد = الكلمة.

حلَّ مصطلح الكلمة محلَّ " المفرد" في تعريف البلاغيين للفصاحة التي " يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح" (التفتازاني، ج 1، ص 70) وهذا أمر يقتضي التحول من المقابلة بين المفرد والكلام إلى المقابلة بينِ الكلمة والكلام ويقتضي بالتالي أن يكون الكلامِ " ما ليس بكلمة ليعمَّ المركَب الاسناديَّ وغيره" (نفسه، ص 71) ولتجنّب هذا التأويل احترز الدسوقي على استعمال مصطلح "الكلمة" في التمثيل لفصاحة المفرد فقال شارحا قول التفتازاني" كلمة فصيحة":"(...)أي مخبرا بذلك عن جزء معيّن من جزئيات المفرد كقائم فيقال هذه كلمة فصيحة" (الشروح، ج 1، ص 70)

*2-المفرد =/= المركّب

استند شراح التلخيص إلى ضرب من الأقيسة لتعليل هذه المقابلة، فقد عادوا إلى بعض المقولات التصريفية ليبرزوا مفهوم الإفراد الذي على

أساسه كانت المقابلة بين المفرد والمركّب إذ يقول التفتازاني:" المفرد يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع " (نفسه، ص 71-72). وتكمن أهمّية التركيز على مفهوم الإفراد في رفع اللبس عن مصطلح " المفرد" وتجنب الخلط بينه وبين الكلمة باعتبار أن المفرد يحيل على دلالات صرفية ونحوية لا تتوفر في الكلمة ممّا يجعل مقابلته بالمركب أدقّ من مقابلة الكلمة به لذا يستدرك الدسوقي على قول التفتازاني: " قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة"، فيرى "الأنسب ما ليس بمفرد أي وهو المركب مطلقا" (نفسه، ج 1، ص 71).

لكن إذا كانت الفصاحة صفة للمفرد والكلام وكان المفرد هو كل ما قابل التركيب فهل يعني ذلك أن التركيب هو الكلام؟

***3-المفرد =/= الكلام**

ميّز شرّاح التلخيص بين مقابلتين: المفرد =/= المركّب، المفرد =/= الكلام، واستدلوا بوجود الثانية على أن الكلام لا يعني المركب مطلقا إذ لو أريد ذلك لاكتفي بالأولى واستغني بها عن الثانية إذ يقول المغربي مثلا: " وإنما جعلنا مقابلته بالكلام دليلا على ما ذكر لأن المفرد يذكر في مقابلته المثنى فيراد به ما ليس بمثنى وفي مقابلته المركب فيراد به ما ليس بمركّب وفي مقابلته للكلام(...) فيراد به ما ليس بكلام مفيد" (الشروح، ج 1، ص 73) وبذلك يؤكد المغربي أن المرجع في اختلاف هذه المقابلة وتميّزها عن الأولى هو إلى مقياس الإفادة " إذ الكلام إذا أطلق ينصرف عرفا للمفيد فيكون مقابله ما ليس كذلك" (نفسه، ص 72) وعلى هذا الأساس فان ما يراد بالمفرد إذا قوبل بالكلام هو ما ليس بمفيد إفادة تامّة" فيدخل فيه المركب غير المفيد" (المغربي، ج 1، ص 73) ليتمحّض الكلام للدلالة على المركب التام دون غيره. لكن هل يعني ذلك إمكان عكس المقابلة ليعرّف الكلام بأنه ما ليس بمفرد؟

ينفي أصحاب الشروح ذلك ويفسّرون ما ذهبوا إليه بأن" إطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة واللغويين بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه اصطلاح" (الدسوقي، ج 1، ص 72) والمرجع في هذا الرأي هو إلى اختلاف الاعتبارات في التعريف، فالإفراد مفهوم يختلف تحديده باختلاف المقولات، أي إن استند إلى مقولة العدد

عرَف المفرد بمقابلته للمثنى والجمع، وان استند إلى مقولة التركيب عرَف بمقابلته للمركَب. أما الكلام فانه لا يخضع في تحديده إلى تلك المقولات وليس التعريف الذي وضع له سوى معنى عرفي لدى النحاة لذا لم يقابل بالمفرد مقابلة التركيب به فإذا ما أطلق الكلام على ما ليس بمفرد اعتبر ذلك مجازا مخالفا لاصطلاح النحاة واللغويين.

إذن يتبين لنا من خلال هذه التدقيقات أن مصطلح الكلام قد استعمل:

- في معناه اللغوي ليطلق على كل ما يتكلَم به مهما كان حجمه وجنسه ومن هنا كان استعمال" كلام العرب" للإشارة إلى كل ما تكلموا به دون تحديد، وكان تعويض" الكلام" بجنس مخصوص منه كالقصيدة أو الخطبة أو غيرها[1].
- في معناه النحوي الدقيق ليطلق على التركيب المفيد التام ويميز بذلك عن التركيب الناقص.

ولقد حرص البلاغيون على الوقوف عند مفهوم الكلام في عرف النحاة، والذي دعاهم إلى ذلك هو ارتباط مفهوم البلاغة به، إذ أن رعاية مقتضى الحال، وهي شرط البلاغة كما سنرى، لا تتحقق إلا بالكلام المفيد التام. ومما يؤكد التزامهم بهذا المفهوم، أن معاني الكلام عندهم ليست سوى المعاني الحاصلة من" خواصَ التراكيب" وهي تلك التي صنفت وفق ثنائية الخبر والإنشاء لذا فان المقصود بالكلام عند السكاكي في تعريفه لعلمي المعاني والبيان هو التركيب التام المستعمل في مقام مخصوص (السكاكي، ص 163-164).

غير أن هذا لا يعني اقتصارهم على التصور النحوي للكلام بقدر ما يعني التزامهم بمقاييس النحاة في تعريفه وفي ضبط الحد الأدنى الذي إذا نزل اللفظ دونه خرج عن أن يكون كلاما ومع ذلك يختص البلاغيون بتصور للكلام يميزهم عن النحاة ويظهر ذلك في طرحهم لجملة من القضايا في شأنه.

---

[1] يقول الجاحظ مثلا:" لو أن رجلين خطبا أو تحدثا أو احتجا أو وصفا(...) ثمّ كان كلامهما في مقدار واحد من البلاغة..." (البيان والتبيين، ج1، ص92) فهو في قوله هذا يجمع بين الخطبة والمحادثة والمحاجة والوصف ليضعها كلها تحت مصطلح الكلام.

1-1-ب جنس الكلام

* الشفوي / المكتوب

وقفنا في ما اطلعنا عليه من نصوص على ملاحظات تعكس اختلافا حول جنس الكلام، إذ جاء في تعريف التهانوي لعلم العربية:" هو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة" (الكشاف، ج 1، ص 13) فهو يميّز بين الملفوظ والمكتوب ليصبح الصوت والحرف كلاهما وسيلة للمتكلم ويصبح الكلام بالتالي شيئا ظاهرا.

غير أن التهانوي يعود إلى القضية نفسها في تعريفه للكلام فيقول:" (...) لكن في المحيط أن الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام(...) وذهب الكرخي إلى أن الصوت ليس بشرط في حصول الكلام (...) وقال الأصوليون الكلام ما انتظم من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد (...) والمسموعة فصل المكتوبة والمعقولة" (نفسه، ج 3، ص 1268). ففي ما نقله التهانوي دليل على أن الآراء قد تأرجحت بين الجمع بين المسموع والمكتوب من ناحية واعتبار أحدهما دون الآخر من ناحية أخرى.

لكن ما هي أبعاد هذه القضية؟ وما قيمة الخوض فيها؟

إن طرح القضية في حد ذاته وبقطع النظر عن الموقف الذي قد يتخذ في شأنها، يعكس تصورا معينا للكلام. إذ المتكلم، ناطقا كان أو كاتبا، هو متكلم واقعي والكلام بهذا الاعتبار هو المنجز في المقامات الحقيقية. أما قيمة التمييز بين الشفوي والمكتوب فتكمن في اختصاص كل ضرب بشروط تميزه عن الآخر فظروف الأول تختلف عن ظروف الثاني وما يفرض على المتكلم المشافه لا يلزم به الكاتب. ومما يؤكد قيمة هذا التمييز، انعكاسه على ما ضبط من شروط للفصاحة والبلاغة[1].

---

[1] خصّ الجاحظ مثلا بابا كاملا عرض فيه عيوب البيان وهي عيوب تظهر في مقام المشافهة يتصل بعضها بالنطق وبعضها الآخر بمظهر المتكلم وأحيانا بصفاته الخلقية يقول مثلا إن البيان يحتاج " إلى تمام الآلة وإحكام الصنعة والى سهولة المخرج وجهارة المنطق وتكميل الحروف..." (البيان والتبيين، ج1، ص36) واشتراط توفر هذه الصفات في البليغ يدل على قيام تصور الجاحظ للبلاغة

إلا أن لهذه القضية خلفيات أخرى، فقد كان المرجع في الاهتمام بتحديد جنس الكلام إلى تصور وظيفته، إذ يعلل أولئك الذين اشترطوا الصوت والحرف في تحقق الكلام رأيهم بان "الإفهام" لا يحصل إلا بهما(الكشاف، ج 3، ص 1268). وبما أن الإفهام يستوجب طرفين: المفهِم وهو المتكلم، والمفهَم وهو المتقبل، فان اشتراط الصوت أو الخط هو في الحقيقة تأكيد على الخاصية التخاطبية في الكلام.ولقد وقف العسكري عند هذه الخاصية حين ميّز بين الكلام والتكليم إذ يقول:" التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام وذلك انه ليس كل كلام خطابا للغير فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم وذلك أن قولك كلمته كلاما وكلمته تكليما سواء" (الفروق في اللغة، ص 27). فإذا انطلقنا من نهاية قول العسكري لاحظنا أن الاسمين يشتركان في أصل واحد وهو الفعل الذي اشتقا منه، إلا أن " تكليم" وهو المصدر حافظ على دلالة الفعل على التوجيه الذي يفترض وجود طرف مقابل هو المخاطب، في حين غابت الدلالة على هذا الطرف في" الكلام" باعتباره اسما يطلق على ما ينتجه المتكلم عامة، بحيث أن كل تكليم يتحقق بالكلام ولكن ليس كل كلام تكليما بالضرورة. غير أن العسكري يستأنف تحليله ليؤكد أن لفظ الكلام قد يستعمل في معناه المصدري ليدل على عمل المتكلم لا على نتيجة عمله، وعلى كل فقد رشّح الاستعمال هذا اللفظ دون الآخر ليدل على الذات تارة وعلى الحدث أخرى [1] أما التكليم فلم نعد نستعمله إلا لتأكيد الفعل كأن نقول مثلا: كلّمه تكليما.

ولكنّ إقرار العسكري بأن من الكلام ما لا يكون خطابا للغير يستلزم التخلي عن شرط توفر الصوت أو الخط لتحقق الكلام ويفترض بالتالي التخلي عن شرط الظهور في الكلام والإقرار تبعا لذلك بوجود نوع آخر لعله ذاك الذي سمي" كلاما نفسيا" أو" قلبيا".

على تصور خاص للخطاب باعتباره كلاما ينطق ويلقى أمام جمهور حاضر يرتبط إقناعه وإفهامه بمدى وضوح ما يلقى عليه.

[1] راجع في هذا الشأن: الشاوش ، 2001، ج1، ص195.

***- الكلام اللفظي / الكلام النفسي**

لئن لم يكن هذا التمييز محل اتفاق(راجع في ذلك: الكشاف، ج1، ص410، في تعريف الخبر) فانه قد طرح بشكل واضح لدى البلاغيين عند تعريفهم للخبر والإنشاء والتمييز بينهما، فقد تحدث أصحاب الشروح مثلا عن ثلاثة أنواع من النسب، أولاها خارجية وثانيتها ذهنية وثالثتها كلامية(راجع الشروح، ج 1، ص 164) وانطلقوا من ذلك للتمييز بين" الكلام النفسي" و" الكلام اللفظي". فالأول هو، في الخبر، النسبة الحكمية الذهنية وهو، في الطلب، ذلك الطلب القائم في نفس المتكلم قبل أن ينشئه نسبة كلامية(راجع تفاصيل هذه القضية: بلحاج رحومة الشكيلي،2004، ص38- 67).

غير أن هذا التمييز لم يكن، حسب اعتقادنا، مقصودا لذاته بل كانت الغاية منه البرهنة على أمر أهم هو وجوب توفر القصد في الكلام. ذلك أن البلاغيين أنفسهم أثبتوا أن الاختلاف بين نوعي الكلام هو اختلاف اعتباري إذ يؤكد الدسوقي مثلا أن" النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها نسبة كلامية ومن حيث إدراكها في الذهن وتصوّرها فيه يقال لها ذهنية" (الشروح، ج 1، ص 167). وإذا عدنا إلى ما أثبته السكاكي في ما سماه ب" قانون" الخبر والطلب، وجدنا انه يؤكد أن" مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر(...) ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم أو استفادته منه أنك تعلم ذلك" (السكاكي، ص 166). فالثابت في شروط تحقق الخبر هو الحكم والمرجع في إنشائه هو إلى المتكلم.

فالعمدة في الخبر هو الكلام النفساني. وكذا الشأن في الطلب، إذ المرجع في تحققه ليس إلى اللفظ لان هذا اللفظ قد يوجد ولا طلب حقيقة، بل إلى ثبوت الطلب النفسي لذا يقول المغربي إن" طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال وأما طلبه بالكلام اللفظي فلا يستحيل" (الشروح، ج 2، ص 237-238)

ومن هذا المنطلق يؤكد التهانوي أن التمييز بين الكلام النفسي والكلام اللفظي هو في الحقيقة تمييز بين معنيين مختلفين أحدهما حقيقي

والآخر مجازي، فلفظ الاستفهام مثلا يطلق في حقيقته على الكلام النفسي وأما إطلاقه على الكلام اللفظي فهو على سبيل المجاز، ذلك أن الكلام النفسي هو الأمر الثابت " الذي لا يختلف بالأوضاع واللغات"(الكشاف، ج 1، ص 70). ويصرّح السيوطي في عرضه لشروط الكلام بشرط القصد فيقول"(...) وله شرط ثالث أيضا وهو أن يكون صادرا عن قصد (...) فان قلت من أين لنا اشتراط ذلك واللفظ وحده كاف في ذلك لأن الواضع وضعه لذلك؟ قلت وضع الواضع له معناه انه جعله مهيأ لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على الوجه المخصوص والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك(...) لأن العمدة ليس هو اللفظ ولكن الكلام النفساني القائم بذات المتكلم وهو حكمه واللفظ دليل عليه" (المزهر، ج 1، ص 38-39) وعلى هذا الأساس يؤكد السيوطي انه" لا اعتبار بكلام النائم والساهي" (نفسه).

إذن نخلص إلى القول إن تحديد الكلام عند البلاغيين العرب يقوم على:

- أساس نحوي من حيث انه لا ينزل في حده الأدنى دون التركيب التام، وهذا ما يقتضي ضرورة شرط الإفادة من حيث أن كل تركيب يقوم على بنية إعرابية لها معنى في ذاتها.
- أساس واقعي من حيث انه لفظ مستعمل في مقام حقيقي صادر عن متكلم واقعي ومن هنا كان تمييز السكاكي بين" التراكيب" عامة واستعمال المتكلمين لها على الوجوه المخصوصة مما سماه ب" خواصّ التراكيب" واعتبره موضوعا لعلم المعاني (المفتاح، ص 161).
- أساس تخاطبي من حيث انه صادر عن قصد المتكلم إلى الإفادة وفي ذلك اعتبار لطرف آخر له يوجّه الكلام ومن أجله تصاغ المعاني.

1-2- القول

بدت عناية البلاغيين بهذا اللفظ أقل ولعل ذلك يعود إلى عموم معناه بالنسبة إلى معنى الكلام، فقد ميز النحاة بين المصطلحين إذ يقول ابن جني

مثلا" (...) فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام(...) وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا(...) فكل كلام قول وليس كل قول كلاما(...)" (الخصائص، ج 1، ص 17-19).

لكن إضافة إلى هذا التمييز النحوي، وقف أصحاب المعاجم على خاصية أخرى في القول إذ يقول التهانوي:" فالقول أعم من الملفوظ والمعقول وهو جنس يشتمل الأقوال التامة والناقصة" (الكشاف، ج 3، ص 1209)، وبذلك يلحق القول بالأجناس ليصبح شاملا للأنواع التي من بينها الكلام. وبهذا الاعتبار يتقابل القول مع الفعل أو العمل من حيث هو جنس وهي مقابلة شائعة، من أمثلة ذلك قول الجاحظ:" اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول كما نعوذ بك من فتنة العمل" (البيان والتبيين، ج 1، ص 27)، وهذا الشاهد يؤكد لنا أمرين اثنين:

- اشتراك القول والفعل في الانتماء إلى جدول واحد هو جدول الأجناس والا لما كانت هذه المقابلة مشروعة.

- اختلافهما داخل هذا الجدول والا لما كان للتمييز بينهما أي معنى.

غير أن قيمة هذا التمييز لا تكمن في ذاته، بل تكمن في استحضار البلاغيين له للتفريق بين ضربين من الأقوال أولهما ذاك الذي يقصد به حكاية أمر سابق واقع، وهو الخبر، وثانيهما ذاك الذي يجري " مجرى عمل يعمله عامل" وهو الإنشاء (الكتاب،ج 2، ص 182). إذ الضرب الثاني وان كان من جنس الأقوال فهو من حيث قوّته أقرب إلى الأعمال فالتلفظ بالنداء مثلا أو بإحدى صيغ العقود هو في حد ذاته إنجاز لعمل ما كالتنبيه بالنسبة إلى النداء والبيع أو التطليق أو التحرير بالنسبة إلى صيغ العقود، وعلى هذا الأساس اعتبر السبكي أن ما يحصل للإنسان" إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره فالأول الإنشاء والثاني الخبر" (الشروح، ج 1، ص 174) باعتبار أن ما يحكيه الخبر يمكن أن يحصل للمخاطب" من غير أن يستفاد من المتكلم مثل زيد منطلق فانه يمكن علمه بالمشاهدة" (نفسه)

في حين أن الإنشاء هو قول محضر وموجد لأشياء لم يكن لها وجود قبل القول ولا سبيل للمخاطب إليها إلا به وهذه الأشياء هي كل ما أدرج في الإنشاء من معان.

قد يفضي هذا التصور إلى طمس الحدود بين القول والعمل والتشكيك في جدوى التمييز بينهما من حيث التحاق بعض الأقوال بجنس الأعمال أو من حيث أن مجرد التلفظ بالقول هو إنجاز لعمل، غير أن فروقا أخرى تمنع من التخلي كليا عن ذلك التمييز. فقد وقفنا على نص للفارابي يميز فيه بين القول والنطق والتكلم إذ يقول" والقول غير النطق، فان القول مركب من ألفاظ والنطق والتكلم هو استعماله تلك الألفاظ والأقاويل وإظهارها باللسان والتصويت بها ملتمسا الدلالة بها على ما في ضميره" (كتاب الحروف، ص 163). وبذلك يمكن أن نميز بين شيئين هما:

- القول: وهو الملفوظ أو المنطوق.

- النطق بالقول أو التكلم: وهو عمل التلفظ بالقول.

إلا أن الفارابي يضيف إلى هذا التمييز بين العمل ونتيجته الدلالة باعتبارها الهدف المنشود من فعل التكلم في حين لا يربط نتيجة القول بهذا الهدف وهذا ما قد يكشف لنا عن الفرق بين الكلام والقول باعتبار الأول نتيجة فعل مقصود، ومن هنا كان شرط الإفادة والقصد فيه وكان إيمان البعض بوجود الكلام النفسي وبأسبقيته على الكلام اللفظي كما رأينا، في حين تطلق دلالة القول على الملفوظ مطلقا دون اشتراط الإفادة بحيث أن كل كلام هو قول من حيث انه ملفوظ ولكن ليس كل قول كلاما، وعلى هذا الأساس فان كلام الساهي والنائم وكلام المجنون مما لا اعتبار له في حد الكلام هي أقوال. وهكذا يتبين لنا أن علاقة الكلام بالقول هي علاقة الخاص بالعام لا علاقة ترادف.

1-3- الخطاب

تنتمي العبارات المشتقة من جذر(خ، ط، ب) إلى حقول دلالية مختلفة، فخطب المرأة أي طلبها إلى الزواج والخطبة برفع الخاء هي لون يضرب إلى الكدرة أو هي كذلك الخضرة وأخطب الصيد أي دنا وأمكن صيده (لسان العرب، ج 2 ، ص 1194-1195).

أما ما اشتق من هذا الجذر في المعنى الذي نقصده في هذا العمل فنجد :

- "خطب الخاطب على المنبر اختطب يخطب خطابة واسم الكلام: الخطبة"(نفسه) فالخطبة هي اسم جنس أطلق على نوع مخصوص من الكلام له أصوله وقواعده.
- الخطاب: هو" في أصل اللغة توجيه الكلام نحو الغير للإفهام ثم نقل إلى الكلام الموجه نحو الغير للإفهام وقد يعبر عنه بما يقع به التخاطب"(الكشاف، ج 1، ص 403). من خلال هذا التعريف يمكن أن نميز بين ثلاثة أشياء:
- الخطاب اسم مصدر مشتق من خاطب وهو يدل في معناه هذا على العمل الذي ينجزه المخاطب والمتمثل في توجيه الكلام إلى الغير. والملاحظ أن هذا المصطلح قد يتقاطع في معناه هذا مع مصطلحين آخرين هما الكلام بمعناه المصدري باعتباره مرادفا للتكليم كما رأينا، والمخاطبة وهو المصدر المشتق من الفعل الذي اشتق منه لفظ الخطاب، أي خاطب. إلا أن بين هذه المصطلحات بعض الفروق، فلفظ الخطاب أخص وأدق في الدلالة على معنى التوجيه من لفظ الكلام الذي لم يتمحّض للدلالة على هذا المعنى فليس كل كلام خطابا للغير كما يقول التهانوي، أما ما يميز الخطاب عن المخاطبة فهو أنّ التوجيه في الأول يكون في اتجاه واحد من المخاطب إلى المخاطب أما المخاطبة فهي خطاب في اتجاهين ولقد ركز ابن منظورعلى معنى التبادل والمشاركة حين قرن بين المصطلحين في تعريفه إذ يقول:" والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان" (لسان العرب، ج 1، ص 1194). وهذا التمييز يجعل معنى الخطاب أعمّ وأشمل من معنى المخاطبة إذ أن هذه لا تمثل سوى نوع مخصوص من ذاك.

إذن فالخطاب ينجز بالكلام ويتحقق في أشكال مختلفة منها المخاطبة فهو أخصّ من الأول أعمّ من الثاني.

- الخطاب اسم جنس يطلق على" اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه" (الكشاف، ج 1، ص 403). يتطابق هذا التعريف مع تعريف الكلام في معناه الاسمي، إذ الخطاب هو لفظ، والتنصيص على ذلك كما يبين التهانوي هو احتراز" عن الحركات والإشارات المفهمة بالمواضعة" (نفسه)، وهذا اللفظ متواضع عليه احترازا بذلك عن" الأقوال المهملة"، ويشترط فيه قصد إفهام الغير ليستثني بذلك الكلام الذي" لم يقصد به إفهام المستمع" وهذا يذكّرنا بعدم اعتبار كلام الساهي والنائم من حيث انه وان كان كلاما مفيدا فهو غير صادر عن قصد لتلك الفائدة وبالتالي لإفهام السامع.

ولئن نقل التهانوي شرطا آخر للخطاب وهو قابلية السامع للفهم أي إقصاء الكلام الموجه إلى النائم، فانه قد أكد أن هذا الشرط غير متفق حوله.

- الخطاب قد يعبر عنه بما يقع به التخاطب: قد يعوّض لفظ الخطاب بألفاظ أخرى تخصص أحد الأنواع المندرجة ضمن ما يسمى بالخطاب فيكون ذلك على سبيل إطلاق لفظ الخاص في العام باعتبار أن كل نوع من هذه الأنواع هو خطاب كأن نسمّيه خطبة أو رسالة أو قصيدة أو غيرها.

2- تحليل الخطاب: أسسه وآلياته عند البلاغيين العرب.

لكي نكشف عن الأسس التي قام عليها تحليل البلاغيين العرب للخطاب والآليات التي توسّلوا بها في ذلك لابد أن نقف عند مفهوم البلاغة لديهم وشروط تحققها إذ أن تصورهم لها هو الموجّه لهم في تعيين الخطاب البليغ والمحدّد لمنهجهم في تحليله.

2-1- مفهوم البلاغة وشروط تحقّقها.

تعددت محاولات تعريف علم البلاغة، ولم يكن ما وصلنا منها عن القرنين الثاني والثالث خاصة ليفي بحد هذا العلم إذ اختلفت انتماءات المعرّفين من لغوي ومتكلم وفيلسوف مما جعل التعريفات تختلف باختلاف

وجهة النظر، هذا إلى أنها كانت في معظمها أميل إلى الانطباعية منها إلى صرامة الحد ودقته(راجع في هذا الشأن صمود، 1981، ص 110-117). ولقد وجدنا الجرجاني يؤكد عدم كفاية ما وضع للبلاغة من حدود إذ يقول:" ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاء وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب" (دلائل الإعجاز ص 84). لذا فإننا سنعتمد في تحديد شروط البلاغة على من دعا إلى تجنب الإجمال والتعميم وسعى في مقابل ذلك إلى وضع" اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلام" (نفسه، ص 86) وإيجاد العبارة المناسبة للتعبير عن تلك الخصائص، وسنركز أساسا على علمين هما الجرجاني والسكاكي مع من لحقه من شراح تلخيص المفتاح.

اتفق البلاغيون على أن الكلام مراتب من حيث بلاغته وطفقوا يحددون هذه المراتب ويضبطون لها سلما له، حسب رأيهم،" طرفان أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يتراءى له ناراهما وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حدا في الإعجاز عجيب(...)" (السكاكي، ص 415-416). وهذا الترتيب لدرجات البلاغة يطرح جملة من الأسئلة:

- متى يلتحق الكلام بأصوات الحيوانات؟
- هل البلاغة بلاغات؟
- كيف تتزايد البلاغة؟

إلا أن الإجابة عن هذه الأسئلة ترتبط بالإجابة عن سؤال نراه رئيسيا هو: ما هو المقياس المعتمد في الحكم على الكلام بالبلاغة؟

إن البلاغة هي قبل كل شيء صفة تسند إلى بعض الأقوال وتجرد منها أخرى، تطلق على الكلام بدءا بما يقع منه في الدرجة السفلى وصولا إلى ما

يبلغ درجة الإعجاز، وتجرد عما وقع دون تلك الدرجة السفلى، فما هو هذا الصنف من الكلام ؟

يقول السكاكي إن هذا الكلام هو الذي يقتصر فيه على تأدية" دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق وهو الذي سمَيناه في علم النحو أصل المعنى ونزّلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات" (السكاكي، ص 163). فالسكاكي يتحدث عن ملفوظ له بنية إعرابية قائمة على أسس نحوية ولكنه يلحق" وان كان صحيح الإعراب بأصوات الحيوانات" (التفتازاني، ج 1، ص 140) و" التحاقه بها ليس في كونه غير مفيد" (السبكي،ج 1، ص 145-146). إذن إذا لم تكن صحة الإعراب والإفادة كافيتين لاكتساب صفة البلاغة فما هو المقياس الحاسم في ذلك؟

إذا عدنا إلى حديث السكاكي استوقفتنا بعض العبارات ك" ألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها"، وإذا عدنا إلى تفسير أصحاب الشروح للمقصود بأصوات الحيوانات وجدناهم يؤكدون أنها تلك التي" تصدر عن محالّها بحسب ما يتفق (...)" (التفتازاني، ج 1، ص 140)أي" بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علّة مقتضية لها" (السبكي، نفسه) وبهذه الإضافة أثبت الشراح أن المرجع في تجريد الكلام من صفة البلاغة هو إلى افتقاد العلة والقصد وعلى هذا الأساس فان البلاغة هي" صفة راجعة إلى اللفظ(...) ولكن لا باعتبار كونه لفظا ومجرد صوت ولا باعتبار انه دل على المعنى الأول الذي هو مجرد إفادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة(...) وإنما يوصف بها باعتبار إفادته المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلّق بها الغرض لاقتضائها المقام" (المغربي، ج 1، ص 134).

ولكن هل يعني ذلك أن كل كلام اقتصر فيه على أصل المعنى هو كلام غير بليغ؟ وبعكس ذلك، هل كل ما اشتمل على ما يدل على خصوصية ما هو بالضرورة بليغ ؟

لقد وقف البلاغيون عند هذه القضية ونبَهوا إلى أمرين اثنين في شانها :

- أولهما أن الكلام الذي يكون خاليا من كل مؤشر على الخصوصية قد يكون مع ذلك بليغا، يقول الدسوقي مثلا:" وليس من ذلك أي من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد الذي لا يفهمها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته لأن ترك اللطائف حينئذ من اللطائف" (الشروح، ج 1، ص 140)، ويقف الدسوقي عند تعريف التفتازاني للحال[1] ليناقشه في استعمال" مع" دون " في" فيقول:" إن قلت إن الخصوصية في الكلام ومشتمل عليها فالأولى أن يقول في الكلام لأن مع تقتضي أنّ الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط" (نفسه، ص 123) ثم يعلل استعمال مع بكون الخصوصية زائدة على أصل المعنى لكنه ينبّه إلى أن الحال قد يقتضي الاقتصار على هذا الأصل" فأين الزيادة على أصل المعنى؟ قلت الاقتصار على أصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى لأن أصل المعنى يؤدى مع التجريد والاقتصار ويؤدى مع عدمه فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلادة المخاطب أو عدم إنكاره" (نفسه).

وهكذا يؤكد الدسوقي أن المرجع في إثبات الخصوصية ليس إلى اللفظ وان الزيادة على أصل المعنى لا تقابلها ضرورة زيادة في اللفظ.

- وبعكس ذلك فان الكلام المتضمن لما قد يدل على خصوصية ما كالتأكيد مثلا لا يتصف آليا بالبلاغة، فقد نبه السكاكي في تعريفه لعلم المعاني الذي يختص" بتتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة" إلى أن المقصود " بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة " وان المقصود " بخاصية التراكيب ما سبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب (...) لا لنفس ذلك التركيب من حيث

---

[1] يقول التفتازاني في تعريف الحال:" والحال هو الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما " (الشروح، ج1، ص123)

هو هو" (المفتاح، ص 161). وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن المرجع في بلاغة الكلام هو إلى قصد المتكلم أن يكون كلامه مطابقا للحال أي إلى دلالة اللفظ على " الغرض المصوغ له الكلام" (الدسوقي، ج 1، ص 134) ومن هنا كانت البلاغة " عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال" (التفتازاني، نفسه).

انطلاقا من كل ما سبق يتبين لنا أن الخطاب البليغ عند البلاغيين العرب هو:

- كلام صحيح الإعراب.
- مفيد، من حيث هو تركيب، لمعنى أوّل.
- يدل على غرض المتكلم من صياغته، وهذا الغرض يرتبط بدوره بالحال المصوغ فيه الكلام.

فكيف انعكس هذا التصور على تحليل البلاغيين للخطاب وكيف أثّر في بناء نظريتهم ؟

2-2- أسس تحليل الخطاب وآلياته.

2-2-أ- الأساس النحويّ

بما أن البلاغة هي " مطابقة الكلام لمقتضى الحال" وبما أن " اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة" (التفتازاني، ج 1، ص 135)، وبما أن هذه الأغراض هي الخصوصيات الزائدة على أصل المراد فان " وجودها فرع وجود التركيب المفيد فان وجود الأخصّ وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الأعمّ الذي هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب المفيد فكذا الزائد" (المغربي، نفسه) وعلى هذا الأساس فان التحليل البلاغي للخطاب يقتضي ضرورة التحليل النحوي له وقد صرح السكاكي بذلك حين أكد أن " التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة" (المفتاح، ص 164).

غير أن البلاغيين يؤكدون من ناحية أخرى اختلافهم مع النحاة في التعامل مع الخطاب وفي زاوية النظر إليه وبالتالي في النتائج التي يسعون إلى

بلوغها، إذ يقول الدسوقي مميزا بين المنهجين:" فان اعتبرناه(يعني التركيب) والتفتنا له من حيث إفادته للمعاني والخصوصيات صحَ وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق(...) وأما إذا نظرنا إليه من حيث كونه ألفاظا ولم نلتفت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها(...)" (الشروح، ج 1، ص 135). فالنحوي يكتفي بمعرفة كيفية التركيب بين الكلم ويسعى من وراء ذلك إلى استخلاص " ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير(...)" (نفسه) أما البلاغي فهو وان اشترك مع النحوي في هذه المرحلة من التحليل فانه يتجاوزه في مرحلة ثانية لينظر في تلك الخصوصيات باعتبارها مقتضيات أحوال وغايته في كل ذلك هي التوصل إلى " الأغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها وهي أحوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير(...) وغير ذلك" (نفسه).

فالنحوي إذن يبحث في أحوال اللفظ مطلقا ليتوصل إلى معناه الأول أي الحاصل من التركيب من حيث هو هو، في حين يبحث البلاغي في " أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال" (التفتازاني، ج 1، ص 156) ليتوصل إلى " زوائد المعاني" أي الأغراض التي قصدها المتكلم عند استعماله للتركيب.

فما هو السبيل إلى هذه الأغراض؟

2-2-ب الأساس العقليّ: الاستدلال.

قبل النظر في السبيل إلى ما سمي بزوائد المعاني، لا بدّ أن نحدد ماهيتها وما اصطلح به عليها.

ولقد وقفنا في مصنفات البلاغيين على شبكة من المصطلحات تدل وان اختلفت على الشيء نفسه وهو ذاك الذي" يكون الكلام باعتباره بليغا ويصاغ لأجله" على حد عبارة الدسوقي (الشروح، ج1، ص 135)، وأهم هذه المصطلحات نذكر: مقتضى الحال، الاعتبار المناسب، الخصوصية، الغرض، المعنى المقصود، المعنى الثاني، المزية.

*1 الشيء الذي يكون الكلام باعتباره بليغا

*1- 1 مقتضى الحال - الاعتبار المناسب- الخصوصية

انطلق البلاغيون في تعريف المقتضى من تعريف الحال فقالوا انه" الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما" (التفتازاني، ج 1، ص 122-123). بحيث ان الأحوال هي الأسباب الدافعة إلى التكلم والمحددة لطريقته، وما ينتجه المتكلم استجابة لتلك الأحوال هو المقتضى.

غير أن تحديد هذا المقتضى أثار إشكالا، فهل هو كيفية الكلام أم هو شيء آخر؟ أي إذا كان الحال هو الإنكار مثلا فهل إن مقتضاه هو الكلام المؤكد مثل : إن زيدا في الدار؟

إن الإقرار بذلك " يلزم منه مطابقة الشيء لنفسه" كما يقول المغربي (الشروح، ج 1، ص 124) ذلك أننا إذا قلنا إن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقلنا بعد ذلك إن المقتضى هو الكلام المؤكد، لزم من ذلك القول بمطابقة الكلام للكلام، ولتجنب هذا الإشكال لجأ البلاغيون إلى مفهومي الكلية والجزئية فميزوا بين التأكيد مطلقا، وهو مقتضى الإنكار، وتخصيص هذا التأكيد في القول باستعمال إحدى طرقه كأن نقول مثلا: إن زيدا في الدار أو لزيد في الدار، بحيث يكون هذا القول أو ذاك كلاما جزئيا بالنسبة إلى كلام كلي هو التأكيد مطلقا وهو الذي يمثل المقتضى، وإذاك يصح القول بمطابقة الأول للثاني. ومهما تكن وجاهة هذا التأويل فان قيمته تكمن في التمييز بين معنى التأكيد في ذاته باعتباره حاصلا من كيفية التركيب أي من دلالة اللفظ ، والمعنى نفسه باعتباره مقتضى لحال معينة، والفرق بينهما شاسع إذ الأول هو المعنى الذي تهيأ اللفظ للدلالة عليه قبل استعماله فلا اعتبار للقصد فيه، في حين أن الثاني هو المعنى الحاصل من الاستعمال الخاص لذلك التركيب والمرجع في هذه الخصوصية هو إلى قصد المتكلم إلى استغلال ما تهيأ اللفظ للدلالة عليه مراعاة للأمر الذي دعاه إلى التكلم أي الحال ، ومن هذا المنطلق أقصي كلام الساهي والنائم، وسمّي مقتضى الحال " الاعتبار المناسب" تأكيدا على وعي المتكلم ومراعاته للحال من حيث أن الاعتبار مصدر من " اعتبرت الشيء راعيته ونظرت لحاله مهتما به لا ملغيا

له" (المغربي، ج 1، ص 131). كما سمّي المقتضى " خصوصية " إحالة على خصوصية الاستعمال باعتبار أن هذه المعاني ليست حاصلة من التراكيب بل من" خواص التراكيب" والعبارة للسكاكي(المفتاح، ص 164).

إن هذه المصطلحات وان أحالت على أطراف الخطاب وشروطه والظروف المحيطة به، فإنها لم تعين جنس ذلك الشيء الذي يكون مقتضى حال أو اعتبارا مناسبا أو خصوصية ولعلنا نجد فيما استعمله البلاغيون من مصطلحات أخرى ما يفي بذلك.

2-1* الغرض- المعنى المقصود.

استعمل البلاغيون مصطلح المعنى في تعريف البلاغة إذ يقول القزويني مثلا:" البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى" (الشروح، ج 1، ص 134). غير أن شراح التلخيص وقفوا عند هذا المصطلح وسعوا إلى تدقيقه، فألحقوه تارة بنعت يوضحه ويخصّصه هو " المقصود " ليصبح حديثهم لا عن المعنى مطلقا بل عن " المعنى المقصود "، وعوّضوه أخرى بمصطلح آخر هو " الغرض ". وإذا عدنا إلى التعريف اللغوي لكلا المصطلحين وجدنا " المعنى لغة المقصود سواء قصد أو لا(...) والمعنى هو الصورة الذهنية من حيث انه وضع بإزائها اللفظ أي من حيث أنها تقصد من اللفظ وذلك إنما يكون بالوضع " (الكشاف، ج 2، ص 1084)، أما الغرض فهو " ما لأجله فعل الفاعل ويسمى علّة غائيّة وهو الأمر الباعث للفاعل على الفعل فهو المحرك الأول للفاعل وبه يصير الفاعل فاعلا " (نفسه، ص 1094). ونحن نتبين من خلال هذين التعريفين:

- أن مصطلح المعنى أخص من الغرض باعتباره يرتبط باللفظ، وارتباطه هذا يلحق البحث فيه باللغة في حين أن الغرض مفهوم عام في أصله لا يرتبط البحث فيه باللغة ضرورة.
- أن المعنى لا يرتبط بالقصد بل يرتبط بدلالة اللفظ بقطع النظر عن قصد مستعمله في حين أن الغرض هو العلة الباعثة على استعمال هذا اللفظ وقصد معناه.

ولقد وجدنا الجرجاني حريصا، في أكثر من موضع، على التمييز بين المفهومين، من ذلك مثلا انه حين يعلل التفاضل بين عبارتين ويرجعه إلى

تأثير المعنى يثير قضية مدى صحة القول باشتراك العبارتين المختلفتين في معنى واحد لينبه إلى أن قوله "المعنى في مثل هذا يراد به الغرض والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه " (دلائل الإعجاز، ص 255) ويبرر الجرجاني في موضع آخر موقف الذين أرجعوا المزية إلى اللفظ دون المعنى بأن هذه المزية " ليست بأنفس المعاني بل هي زيادات فيها وخصائص(...) ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه" (نفسه، ص 260) وهذا ما يؤكد لنا وعي البلاغيين بالفرق بين المعنى باعتباره حاصلا من دلالة اللفظ، والغرض باعتباره القصد الذي يريده المتكلم.

لكن لئن وفى مصطلح الغرض بالدلالة على شرط البلاغة في الكلام وهو العلة أو القصد، فانه لا يحيل على علاقة هذا الصنف من المدلولات بدوالّها ولا على علاقتها بالمعاني وموقعها منها. وبما أن مصطلح " المعنى " لا يكفي للتعبير عن المفهومين بدليل أن استعماله للإشارة إلى الغرض قد أحوجهم إلى التدقيق تجنبا لكل لبس أو خلط بينهما، فقد شحذوا لهذا الصنف من المعاني مصطلحا آخر هو: "المعنى الثاني".

*3-1 المعنى الثاني

إن استعمال مصطلح " المعاني الثواني" يحيل للوهلة الأولى على مبحث مخصوص في باب من أبواب البلاغة هو" علم المعاني ". فقد استقر تقسيم البلاغة إلى علمين هما: المعاني والبيان وثالث تابع لهما هو البديع(راجع تفاصيل هذا التقسيم وما قام حوله من جدل في: الشروح، ج 1، ص 149-151)، واستقرت معه بعض المسلمات التي بقيت شائعة لدى كل من تناول البلاغة العربية بالدرس إلى يومنا هذا، ومن بين هذه المسلمات إلحاق البحث في المعاني الثواني بعلم المعاني باعتبار أن هذه المعاني هي تلك التي تحصل من خروج الألفاظ عما وضعت له في الأصل كالمعاني التي يخرج إليها الاستفهام من تقرير وإنكار وتعجّب وغيرها.

غير أن الرجوع إلى المدوّنة البلاغية وإعادة النظر في ما جاء فيها عن هذه المسألة كشفا لنا عن جوانب في القضية لعل تمكّن سلطة تلك

المسلَمات بتكويننا المعرفي كان العامل الأول في إخفائها. فقد وقفنا على أمرين بدوا لنا هامين في إعادة قراءة التفكير البلاغي العربي :

- أولهما يتمثل في استعمال البلاغيين لمصطلح المعاني الثواني في غير السياق المعهود لدينا، فقد ورد هذا المصطلح لدى أصحاب الشروح عند تعريفهم للبلاغة وتدقيقهم للمقصود بالمعنى في هذا التعريف الذي مفاده أن" البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى "، إذ يقول الدسوقي مثلا في شرحه:" لا من حيث إفادته المعنى الأول(...) فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة بل إنما يوصف بها باعتبار إفادته المعنى الثاني" كما يقول:" وقوله إفادته المعنى أي المعنى الثاني " (الشروح، ج 1، ص 134)، وقد اجتمع أصحاب الشروح على تعريف هذا المعنى الثاني بأنه " الغرض الذي صيغ الكلام أي ذكر لأجل إفادته وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال وهذا تفسير المعنى الثاني " (نفسه)، وبذلك يصبح المعنى الثاني في هذا السياق مرادفا لمقتضى الحال وللغرض عامة غير مختص بما يحصل من خروج اللفظ عن أصل معناه.
- الأمر الثاني الذي وقفنا عليه هو مراوحة الجرجاني بين مصطلحي" المعنى الثاني" و"معنى المعنى" مراوحة توحي بترادفهما ونجد ذلك في الفصل الذي خصّصه لشرح ثنائيته المشهورة :" المعنى ومعنى المعنى " حيث يميز بين النوعين ليستنتج قائلا:" فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ(...) والمعاني الثواني التي يوماً إليها بتلك المعاني"(دلائل الإعجاز، ص 259)، كما يقول في تحليله لفكرة معنى المعنى:" وإذا كان ذلك كذلك علم علم الضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأوِل الذي تجعله دليلا على المعنى الثاني ووسيطا بينك وبينه متمكنا في دلالته " (نفسه، ص 261).

غير أن حديث الجرجاني عن المعاني الثواني جاء في سياق تحليله لقضية اللفظ الذي" يطلق والمراد به غير ظاهره " وبما انه أكد أن هذا الضرب على اتساعه" يدور في الأمر الأعمّ على شيئين الكناية والمجاز"

(نفسه، ص 105) فان المعاني الثواني في هذا السياق هي الحاصلة من مجاز أو كناية، وقد صرّح الجرجاني نفسه بذلك حين أكد أن ما أثبته في شأن هذه المعاني" لا يصلح منه شيء حيث الكلام على ظاهره وحيث لا يكون كناية وتمثيلا به ولا استعارة ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى وتكون الدلالة على الغرض من مجرّد اللفظ " (نفسه، ص 259-260).

فما هو إذن المعنى الثاني؟ هل هو الغرض أم هو الحاصل من انصراف اللفظ عن أصل معناه مما درس في علم المعاني أم هو أخيرا الحاصل من كناية أو مجاز مما ألحق البحث فيه بعلم البيان؟

إن الوقوف على هذه الاستعمالات الثلاثة قد نبّهنا إلى ثلاثة أمور:

- إن اتحاد المصطلح مع اختلاف السياق يدل على أن في المعنى الثاني خاصية ما توحّد هذه الاستعمالات وان اختلف السياق.
- إن وجود هذه الخاصية يدل على أن المرجع في تصور هذه المعاني، على اختلافها، هو إلى أصل واحد.
- إن الارتباط بهذا الأصل يدل على أن بين علوم البلاغة علاقة وثيقة قد يكون الحرص على تبويب المادة البلاغية سببا في طمسها.

لذا فإننا سنسعى إلى الكشف عن الخصوصية المميزة للمعاني الثواني والرجوع إلى الأصل الذي يحكم تصور البلاغيين لها لنتبين العلاقة القائمة بين علوم البلاغة والمخترقة لها.

2-* الخاصية المميزة لما يكون الكلام باعتباره بليغا .

يقوم تعريف المعاني الثواني في مختلف السياقات التي استعمل فيها هذا المصطلح على مفهوم "الخصوصية الزائدة"، فهي، باعتبارها أغراضا، "الخصوصيات الزائدة على أصل المراد" (المغربي، ج 1، ص 135) وهي، باعتبارها مولّدة من معنى أصلي بعد انصراف اللفظ عنه، معان زائدة وهي أخيرا، باعتبارها معاني مجازية،" زيادات" في أنفس المعاني و"خصائص" (دلائل الإعجاز، ص 260).

وهذا يعني انه مهما اختلف الاعتبار فان المعنى الثاني لا يتصور إلا لاحقا للأول ولا يحدد إلا بالنسبة إليه لذا فان هذا الصنف من المعاني هو"

شيء يعلم إلا انه لا يعلم منفردا " على حد عبارة الجرجاني (نفسه) وهذا ما يؤكد أن الدلالة عليه ليست من جنس الدلالة اللفظية. تلك هي الخاصية التي تميز المعاني الثواني مهما اختلف سياق استعمال هذا المصطلح.

لكن إذا كانت" الأغراض " و" المعاني المولدة " و" المعاني المجازية " قد اتحدت من حيث أنها ثوان، فإنها تفترق في ذاتها والمرجع في افتراقها هو إلى طبيعة معانيها الأول وعلاقتها بهذه المعاني من ناحية وباللفظ من ناحية أخرى.

***2-1 من أصل المعنى إلى الغرض.**

المقصود بأصل المعنى هو الحاصل من دلالة التركيب الوضعية بقطع النظر عن قصد المتكلم وقد سمي" المعنى" وشبه عند البلاغيين بأصوات الحيوانات. فإذا ما استعمل متكلم ما هذا التركيب وقصد ما دل عليه أصبح هذا المعنى مقصودا وسمّي غرضا واعتبر ثانيا بالنسبة إلى أصل المعنى الذي أصبح بهذا الاعتبار أولا. ولئن كان التطابق بين أصل المعنى والغرض سببا في الخلط بينهما موهما بان الدلالة على الغرض هي من جنس الدلالة اللفظية، فان حرص البلاغيين على التمييز بين المعنى الحاصل من كيفة التركيب والمعنى نفسه من حيث انه مقتضى لحال، وتجسيمهم لهذا التمييز في ثنائية المعنى الأول والمعنى الثاني يؤكدان أن علاقة الغرض باللفظ ليست مباشرة بل السبيل من هذا إلى ذاك يكون بتوسّط المعنى الأول، وعلى هذا الأساس تكون دلالة اللفظ على الغرض عقلية. ويفسّر الدسوقي ذلك بان" اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهي آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية فالدال على المعنى الثاني هو اللفظ لكن بتوسّط دلالة المعنى الأول " (الشروح، ج 1، ص 136). فإذا مثلنا لذلك بقول القائل: إن زيدا في الدار، وجدنا:

- المعنى الأول = التأكيد.
- التأكيد = أثر دال على رد الإنكار

إذن غرض المتكلم هو رد إنكار المخاطب

*2-2 من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي

المعنى الأصلي هو المعنى المقصود في الأصل، أي انه يتفق مع أصل المعنى في حصوله عن دلالة اللفظ الوضعية، ومع الغرض من حيث أن هذه الدلالة مقصودة. فالاستفهام مثلا في قول القائل: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟ هو معنى حاصل من دلالة اللفظ واستعمال المتكلم له ليس غفلا وإنما هو قاصد له، غير أن قصده هذا ليس مقصودا لذاته بل هو وسيلة يتخذها المتكلم ليحقق بها أغراضه الحقيقية وهي المعاني الفرعية التي تحصل عن الاستفهام في اتجاهه نحو أحد المعاني الأصلية الأخرى بحيث يكون لها من كل معنى بعض خصائصه دون أن تكون كأحدهما.

إن إمكانية تولد المعاني الفرعية عن المعاني الأصلية يؤكد استلزام هذه لتلك استلزاما يجعل الفرع يرتبط بالأصل وفق علاقات مضبوطة ذهب أصحاب الشروح إلى أنها نفس العلاقات التي تحكم المجاز(راجع في ذلك خاصة: المغربي، الشروح، ج2، ص 290-298)،وهذا ما يؤكد أن المعاني الفرعية لا يستدل عليها باللفظ مباشرة بل بتوسط المعنى الأصلي. إلا أن المسافة بين هذا المعنى وذاك أطول وأعقد من المسافة بين أصل المعنى والغرض باعتبار أن المتكلم في الحالة الثانية يكون قاصدا لدلالة اللفظ نفسها في حين يكون في الحالة الأولى راكبا لهذا القصد من أجل تحقيق مقاصد أخرى لذا يحتاج في الاستدلال على هذه المقاصد إلى ما لا يحتاج في الاستدلال على الأغراض من قرائن أحوال ووسائط [1].

*2-3 من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي.

المعنى الحقيقي هو مدلول اللفظ مع رعاية مقتضى الحال فإذا قال قائل: هو كثير الرماد كان معناه الحقيقي = الإثبات الحاصل من نسبة كثرة الرماد للمتحدث عنه + قصد المتكلم لذلك الإثبات.إلا أن هذا المتكلم لا يقصد في الحقيقة إثبات كثرة الرماد ذاتها بل يقصد إثبات المسبَب لها وهو الكرم فدل على السبب بنتيجته وجعل هذا سبيلا إلى ذاك بحيث لا يمكن الوصول إلى القصد الحقيقي للمتكلم إلا بتوسَط معنى اللفظ وهذا أمر لا

---

[1] راجع تفاصيل هذه القضية في العمل الذي خصَصناه للبحث فيها: " السؤال وثنائية الإنشاء والخبر" ص175- 244، 287- 291.

يتسنى إلا بما يوفره العقل من أدوات للاستدلال وما يظفر به المتقبل من قرائن أحوال، ذاك ما يؤكده الجرجاني حين يلح على أن الدلالة على المعاني المجازية هي من جنس الدلالة المعنوية لا اللفظية (الجرجاني، ص 258-259)

تبين لنا إذن من خلال الوقوف عند مصطلح" المعاني الثواني " في كل سياقات استعماله أن هذه المعاني تمثل الخصوصيات الزائدة على أصل ما، وان ميّز البلاغيون بين ثلاثة مستويات فيها اختلفت باختلاف طبيعة المزيد عليه أي الأصل الذي يتمثّل إما في المعنى الحاصل من دلالة اللفظ الوضعية بالنسبة إلى الغرض أو في المعنى الذي يقصد نفي فائدته بالنسبة إلى المعنى المولّد أو في القصد الأول بالنسبة إلى المعنى المجازي. وهذا الاشتراك في صفة الخصوصية مع الافتراق في نوع التخصيص يدل حسب اعتقادنا على أمرين هامين هما:

- قيام تصور البلاغيين لهذه المعاني الثواني في مختلف مستوياتها على أساس واحد هو المرجع في تماسك المادة البلاغية وان توزّعت إلى علوم بدت متفرّقة.
- تراتب مستويات البلاغة وفق سلّم تضبط درجاته حسب المسافة الفاصلة بين المعنى الأول والمعنى الثاني وهذا هو المرجع في تقسيم العلوم البلاغية وترتيبها حسب اعتقادنا.

ونحن نعتقد أن الوقوف على هذين الأمرين من شأنه أن يقودنا إلى الكشف عن بنية التفكير البلاغي العربي والنظام الذي يحكمه.

3 - بنية التفكير البلاغي العربي: العلوم البلاغيّة بين الاتصال والانفصال.

3-1 المرجع في اتصال العلوم البلاغيّة.

حرص السكاكي في مقدمة كتابه على إبراز العلاقة القائمة بين العلوم التي عرضها إذ يقول:" وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون اللغة ما رأيته لا بد منه وهي عدة أنواع متآخذة (...) وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان " (المفتاح، ص 6)، فقد جمع السكاكي في

تقديمه هذا بين علمي المعاني والبيان جمعا يوحي بارتباطهما في تصوره، ولعل تعليله لاحقا لسبب حصره أنواع الأدب في العلوم التي ذكرها يكشف عن العلاقة التي تربط بين العلمين إذ يقول:" والذي اقتضى عندي هذا هو أن الغرض من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطا في كلام العرب(...) أغنت هذه لأن مثارات الخطا إذا تصفحتها ثلاثة: المفرد والتأليف وكون المركّب مطابقا لما يجب أن يتكلّم له(...) وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك(...) فعلما الصرف والنحو يرجع اليهما في المفرد والتأليف ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير " (نفسه، ص8) وبذلك

يؤكد السكاكي أن ثمرة العلمين واحدة وهي الاحتراز عن الخطا في مطابقة الكلام لما يقتضيه الحال.

إلا انه يعود ليميّز بينهما عند تعريفهما فيقول إن:" علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" في حين يعرف علم البيان بأنه" معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطا في مطابقة الكلام لتمام المراد " (المفتاح، ص161).

وقد وقف أصحاب الشروح عند هذا التمييز فانطلقوا في شرحهم له من شروط تحقق البلاغة إذ يقول الدسوقي مثلا:" إن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره " (الشروح، ج1، ص144-145) ثمّ حدّدوا العلوم التي يتوقف عليها تحقق هذه الشروط فقسموها إلى ما يحتاج إليه في تمييز الفصيح عن غيره، كعلم متن اللغة وعلمي الصرف والنحو، وما يحتاج إليه في" الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي " (نفسه، ص149) وهنا كان تمييزهم بين علم المعاني وعلم البيان.

غير أن أصحاب الشروح أثبتوا بعد ذلك أن علم المعاني أشد اختصاصا بالبلاغة إذ يقول المغربي مثلا:" ويسمى العلمان علم

البلاغة(...) أما في المعاني فواضح لأنه به يعرف ما يطابق به الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك(...) والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال " (نفسه، ص150) فما هو موقع البيان وفائدته إذن؟

اختلف شراح التلخيص في علاقة المعاني بالبيان فذهب بعضهم إلى أنها علاقة" المفرد بالمركب " (التفتازاني، ج1، ص152) وذهب البعض الآخر إلى العكس فاعتبر أن" البيان هو الذي يكون للمعاني كالجزء " (المغربي، ج1، ص153). أما المرجع في الاعتبار الأول فهو إلى كون ثمرة المعاني هي مراعاة المطابقة وثمرة البيان هي" رعاية المطابقة مع زيادة شيء آخر " لذا فهي لا تعتبر إلا" بعد حصول ثمرة الأول " (الشروح، ج1، ص152-153).وأما المرجع في الاعتبار الثاني فهو إلى كون مراعاة المطابقة تتحقق بطرق مختلفة من بينها إيراد المعنى على وجه دون آخر وهذا يعني أن رعاية الاعتبار المناسب تتضمَن رعاية الطريقة المناسبة لإيراد المعنى تضمّن الكلِ للجزء أو الهدف لأسباب تحققه وعلى هذا الأساس فان الكناية أو المجاز أو غيرها من أوجه إيراد المعاني ليست سوى مقتضيات اختلفت باختلاف الأحوال المقتضية لها، والدليل على ذلك أن المزية في الأقوال المجازية ليست واجبة لها في ذاتها بل" تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام " على حد عبارة الجرجاني(دلائل الإعجاز، ص121).

وهكذا يتبين لنا المنطق الذي يحكم التفكير البلاغي والأساس الذي يشد بناءه ويحقق التماسك بين أجزائه، إذ قام مفهوم البلاغة العربية على شرط جعل تصور أصحابها لها واسعا وشاملا فانسحبت صفة البلاغة على شتى ضروب الأقوال مهما اختلفت بدءا بقول القائل: جاء زيد باعتبار أن التجريد فيه، أي الاقتصار على أصل المعنى، هو مقتضى لحال المخاطب البليد، مرورا بقوله: إن زيدا لقادم باعتبار أن التأكيد فيه مقتضى لإنكار المخاطب وصولا إلى قوله: جاء الأسد باعتبار المبالغة فيه مقتضاة لحال ما، ومن هنا كان انسحاب صفة الثواني على كل خصوصية زائدة مهما كان المزيد عليه ومهما كان مستوى الزيادة.

إلا أن هذه الأقوال وان اشتركت في صفة البلاغة فإنها لا تقع في درجة واحدة من سلمها فما هو المرجع في هذا التفاوت؟

2-3 المرجع في انفصال العلوم البلاغية.

لئن ذكر السكاكي أن للبلاغة طرفين" أعلى وأسفل(...) وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة" (المفتاح، ص415-416) فانه لم يوضح أسباب هذا التفاوت أو مظاهره، ولقد وقف شراح التلخيص من بعده عند هذه القضية وسعوا إلى الكشف عن أسباب التفاوت والى ضبط مقاييس لتحديد درجاته فتوصلوا إلى أن هذه الظاهرة تعود إلى سببين اثنين هما:

- التفاوت في المقامات إما" بحسب الكمّ أي العدد كما إذا كان لشخص أحوال عشرة ولآخر أحوال تسعة ولآخر أحوال ثمانية وهكذا " (الدسوقي، ج1، ص140) أو" بحسب الكيف والمقدار كما إذا كان لشخص إنكار شديد القوّة ولآخر إنكار قوي غير شديد القوّة ولآخر إنكار ضعيف " (نفسه، ص141) وبحسب نفس المقياس يقف المغربي على سبب آخر للتفاوت" من جهة أن ما يراعى مثلا في مقام هو أعلى وأصعب ممّا يراعى في مقام آخر كمقام الحقيقة مع مقام المجاز " (الشروح، ج1، ص141).
- السبب الثاني هو التفاوت في رعاية الاعتبارات ويقصد بذلك مدى التطابق بين المقال والمقام" مثلا مقام الإنكار التامّ إذا أكد فيه بتأكيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة وإذا أكد فيه بتأكيدين فهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الأولى وإذا بولغ في التأكيد فهذا الاعتبار مرتبة هي أعلى مما قبلها فتتفاوت الرتب والاعتبارات في المقام الواحد " (نفسه)

لكن ألا يبدو في هذا التصوّر إخلال بمفهوم البلاغة كما ضبطت؟ أليست مطابقة الكلام لما يقتضيه الحال شرطا لاستحقاقه صفة البلاغة وانعدام هذا الشرط فيه سببا لتجريده من تلك الصفة؟ ونحن إذا نظرنا في مثال المغربي وجدنا التالي:

- المقام = الإنكار التامَ.
- الاعتبارات المناسبة له = - التأكيد بمؤكّد واحد: مرتبة دنيا في البلاغة.

- التأكيد بمؤكدين: مرتبة وسطى

- التأكيد بثلاثة مؤكَدات: مرتبة عليا

لكن إذا كان مقام الإنكار التامَ مقتضيا للمبالغة في التأكيد فان البلاغة لا توجد إلا بها، فكيف تكون زيادة في البلاغة وهي المقتضى الذي تتوقف عليه؟ وإذا أقررنا بان الاعتبارين، الأول والثاني، مناسبان فهل يعني ذلك التسوية بين مقام الإنكار التام و الخفيف والمتوسط في المقتضى؟

يرى الدسوقي أن القضية لا تتعلق بامكانات متعددة لرعاية المقام الواحد بل تتعلَق بتفاوت قدرات المتكلمين في رعاية الاعتبارات(الشروح، ج1، ص141) غير انه لم يحلل أسباب هذا التفاوت بل اكتفى بإرجاعه إلى مدى اطلاع المتكلم على الخصوصيات المناسبة للمقام، لذا بدا لنا تأويل المغربي أنسب حين علل هذا التفاوت بمدى صعوبة رعاية المقامات" كمقام الحقيقة مع مقام المجاز فرعاية اعتبارات المجاز أعلى " (نفسه)، ومع ذلك فان المغربي لم يعن بتفسير موطن الصعوبة أو بفضل متجاوزها ونحن نعتقد أن الذي بحث في هذا الأمر وانكب على تعليل أسباب تفاضل كلام على آخر هو الجرجاني الذي جعل من تحديد " المزية " غاية له في دلائله.

* مفهوم المزية عند الجرجاني

انطلق الجرجاني في تحديده للمزية من ضبط موطنها فرأى أنها كامنة في النظم بعد أن أكد" أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل " (دلائل الإعجاز، ص95) ليثبت بذلك أن المرجع في البحث عن المزية هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ ذلك انه لو قصد بالنظم إلى اللفظ وحده" لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساسا واحدا ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئا يجهله الآخر " (نفسه) وبذلك يؤكد أن المعاني هي السبب في افتراق أحاسيس الناس أمام الأقوال. ولكن ما هي هذه المعاني وكيف يتفاضل فيها؟

يؤكد الجرجاني" أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها " (نفسه)، وعلى هذا الأساس يصبح الناظم هو:

. العارف بوجوه كل باب والمميّز بين فروقه.

. المتخيّر لكل موضع ما يناسبه من ذلك.

ويصبح المرجع في الحكم على النظم وفي المفاضلة بين ضروبه إلى مدى إصابة المتكلم في وضع تلك المعاني في حقها إذ يقول" فلا ترى كلاما قد وصف بصحّة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتّصل بباب من أبوابه " (نفسه). وبذلك يصوغ الجرجاني تصوّرا شاملا تعالج ضمنه كل ضروب الأقوال، الحقيقية منها والمجازيّة، وفق مقياس واحد يتسع بموجبه مفهوم المزية ليشمل كل خصوصية مميزة لاستعمال وجه من وجوه النحو دون آخر. ولقد أخضع الجرجاني شتى صنوف الأقوال إلى هذا المقياس فبدأ بما استعمل فيه اللفظ على أصله ووقف عند بعض المعاني كالخبر والشرط والنفي وغيرها وعرض وجوه كل معنى والفروق الدالّة على الخصوصيات التي ينفرد بها كل وجه وتكون المزية في استغلالها في الموضع المناسب لها(راجع في ذلك مثلا: دلائل الإعجاز، ص117)، وبالطريقة نفسها كشف عن موطن المزية في اللفظ الذي يطلق والمراد به غير ظاهره من كناية ومجاز، إذ بدأ برفع الوهم السائد بان المزية في مثل هذه الأقوال هي " في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره " ليؤكد في مقابل ذلك أنها في طريق إثبات المتكلم لها " وتقريره إياها " (نفسه، ص108) وبرهن في تحليله لبعض هذه الأقوال على أن المرجع في ذلك هو إلى معاني النحو فقد رأى مثلا في تحليله لقول الشاعر: وسالت بأعناق المطيّ الأباطح أن" الدقة واللطف في خصوصيّة أفادها بان جعل" سال " فعلا للأباطح ثم عدّاه بالباء ثم بأن أدخل الأعناق في البيت فقال:" بأعناق المطيّ " ولم يقل بالمطيّ ولو قال:" سالت المطيّ في الأباطح " لم يكن شيئا. " (دلائل الإعجاز، ص112).

لكن كيف لنظم أن يكون أفضل من آخر وكيف للمجاز أن يكون أبلغ من الحقيقة والمتكلِم لم يخرج في كل ذلك عن معاني النحو؟

يرجع الجرجاني هذا التفاضل إلى أمر أساسي هو كيفية التصرف في وجوه المعاني وفروقها، إذ بيَن " أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها" (نفسه،ص121) ثمَ أكد أن التفاضل يكون" بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"(نفسه)، أي بحسب قدرة المتكلم على الاهتداء إلى ما خفي ودق من الفروق التي لا غاية لها، ومهارته في التصرف فيها واستعمال بعضها مع بعض استعمالا يمكنه من تجاوز دلالة اللفظ الأصلية ليبدع معنى جديدا وان لم يخرج عن معاني النحو. ولتقريب هذا التصور شبَه الجرجاني النظم بالتصوير والنقش إذ يقول" وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش فكما انك ترى الرجل قد تهدَى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخيَر والتدبَر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفيَة مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدّ إليه صاحبه فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه" " (نفسه، ص121-122) ومن هنا كانت الحاجة في مثل هذا الضرب من الأقوال إلى الفكر والروية وكانت معانيها أمورا" تدرك بالفكر اللطيفة " على حد عبارة الجرجاني " (نفسه، ص129) وكان البحث في العلاقات التي تحكم الكناية والمجاز والتمثيل.

لكن لما كان الناس يتفاوتون في مهاراتهم وقدراتهم فقد تفاوتت هذه الأجناس فتراوحت الاستعارة مثلا بين العامَي المبتذل والبديع النادر، وتفاضل الشعراء في تصوير المعاني، ولما لم يكن لهذا التفاوت" حدّ يحصره وقانون يحيط به " (نفسه، ص126) فقد بات من المستحيل حصر أوجه التصرف في المعاني ووضع حد لها وأصبح القول بان الأول لم يدع للآخر شيئا مردودا.

إذن فقد استند الجرجاني على معاني النحو ليعلل المزية في القول فتدرَج من المزية في اختيار الوجه المناسب للغرض المقصود إلى المزية في

التصرف في فروق النحو واستعمال بعضها مع بعض بطرق مخصوصة تتفاوت مهارات المتكلمين في الاهتداء إليها بحسب ما وهبوه من قدرات وما حذقوه في هذه الصناعة.

* * *

تبين لنا من خلال هذا العمل أن الخطاب كما تصوّره البلاغيون هو حاصل:

- لفظ مركّب تركيبا تاما.
- استعمال متكلم ما لهذا اللفظ.
- علّة باعثة على هذا الاستعمال.

وبهذه الأركان الثلاثة تتحدّد مكونات الخطاب وهي المعنى الحاصل من التركيب والمعنى الحاصل من استعماله وما يتضمنه من دلالة على الحال الداعية إلى هذا الاستعمال.

وقد انبنى التفكير البلاغي العربي على هذا التصوّر للخطاب فقد قام هذا التفكير على جملة من الثوابت:

- أولها أن البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ، ولئن بدا ذلك بديهيا إذ لا حديث عن البلاغة خارج الخطاب، فان أهميته تكمن في ما أفضى إليه من نتائج إذ مكّن البلاغيين عامة من الوقوف عند دلالة التركيب ذاته وتمييزها عن دلالة استعمال التركيب فأدركوا بذلك مفهوم الخصوصية وأسبابها بل تمكّن الجرجاني من الظفر بأساس بدا متينا لتعليل المزية في الأقوال مهما تنوّعت واختلفت وهو معاني النحو وجوهها وفروقها.
- ثانيها أن البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لكن من حيث إفادته المعنى أي ذاك الذي يحصل من خواصّ التراكيب، وهذا ما جعل صفة البلاغة لا تختصّ بالخطاب الأدبي بل تنسحب على كل ما توفر فيه القصد وجعل مفهوم البلاغة يتسع ليصبح مطابقة الكلام لمقتضى الحال الأمر الذي يفسّر التقاء شتى صنوف الأقوال مهما بلغت

درجة بلاغتها في دلالتها على ما سمّي بالخصوصيّة أو المعنى الثاني، ويعلّل رجوع علوم البلاغة مهما تفرّعت إلى أصل واحد يشدّها ويصل بينها هو الاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.

- ثالثها أن السبيل إلى المعنى الثاني باعتباره خصوصية زائدة هو الاستدلال عليه بتوسط المعنى الأول مما جعل منهج البلاغيين في تأويل المعاني الثواني واحدا وان اختلفت العلاقات القائمة بينها وبين المعاني الأول، إذ أن اقتصار مزية المتكلم على استغلال وجه من وجوه النحو لآداء قصده يجعل العلاقة بين المعنى الأول، وهو معنى التركيب، والمعنى الثاني، وهو ذاك المعنى نفسه باعتباره مقتضى، علاقة الأثر بالمؤثّر وتكون المسافة بينهما قصيرة إلى حد يوهم بان القصد حاصل من دلالة التركيب ذاته، وهذا ضرب من المعاني لا يكلف إنشاؤه أو تأويله عناء وهو واقع في الدرجة السفلى من سلم البلاغة.

أما إذا تصرّف المتكلم في المعاني النحوية باستعمال بعضها مع بعض واهتدى بذلك إلى تأليفات خاصّة صرف بها اللفظ عما وضع له في الأصل ليوجه دلالته وجهة أخرى تتولد بفضلها معان جديدة أو تجاوز بها دلالة اللفظ الحقيقية، فان العلاقة بين المعنى الأول، وهو المعنى الحقيقي، والمعنى الثاني، وهو المجازي، تتغيّر لتتنوّع بحسب أوجه التصرّف فتكون المسافة بينهما أطول وأعقد ويكون إنشاء هذه المعاني أشبه بالصناعة التي يحتاج فيها صاحبها إلى دراية دقيقة وفكر عميق و يحتاج مؤوّلها في مقابل ذلك إلى قدر من التأمّل والتفكير ليتمكّن من الكشف عن العلاقات القائمة بين المعنى الأول والمعنى الثاني وبلوغ قصد المتكلّم، لذا فان الأقوال المؤدية لمثل هذه المعاني تقع في درجات عليا من سلّم البلاغة تتحدّد بحسب مدى الحذق في هذه الصناعة أي صناعة التصرّف في معاني النحو لصياغة معان اقتضتها أحوال أصعب في رعايتها من تلك التي اقتضت إيراد اللفظ على أصله.

لسانيات النص

أو: "لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب"

كورنيليا فون راد صكّوحي

تقديم :

يمثّل "الخطاب" اليوم مركز الاهتمام لكثير من العلوم المختلفة – منها علوم الأدب والتاريخ والسوسيولوجيا والفلسفة وغيرها من الاختصاصات – ولكل منها منهجها الخاصّ بها ومقاربتها المتميزة ووجهة نظرها المعيّنة لمفهوم الخطاب وأبعاده التطبيقية. وأما اللسانيات فنصيبها من الخطاب بقى إلى وقت متأخر نصيبا ضعيفا، بالرغم من أن الخطاب يمثل دون شك طريقة من التواصل اللغوي ويقع من ثمة في لب موضوع البحث اللساني. ويرجع السبب الأساسي إلى أن اللسانيات انشغلت لمدة طويلة جدا بالمستويات اللغوية الصغرى مثل الجملة أو الكلمة أو ما دونهما. ولكن ذلك لا ينفي تجاوز هذه المستويات الدنيا في بعض الأوساط اللسانية وبداية الانفتاح على الإطار التواصلي العام للكلام مما استدعى النظر في وحدات أكبر مثل النص وأشكاله وهيّأ في وقت متأخر قبول مفهوم "الخطاب" - الفلسفيَ الأصلِ - ومحاولة إدماجه ضمن النظام المفاهيمي اللساني.

فمن يتّبع تطور الاهتمامات اللسانية يلاحظ تطورا تدريجيا من النظر في الجملة وأبنيتها المجرّدة إلى العناية بدلالتها واستعمالاتها تداوليّا وصولا إلى النظر في مفهوم الخطاب خلال السنوات القليلة المنصرمة. وساهمت دراسات النص مساهمة هامة في الانفتاح على إشكاليات تواصلية وعرفانية

وأعدت الطريق للنظر في مفهوم "الخطاب" في ميدان الدراسات اللغوية وهيأت الميدان لتبلور ما يسمى اليوم بتحليل الخطاب[1].

رأينا إذن أن نقدّم في هذا المقال ملخَصا لأهم اهتمامات لسانيات النص وأن نعرّف بِالاتجاهات الأساسية ونشير إلى الإشكاليات الأهمِ المتعلقة بهذا الميدان، مركزين في ذلك على المنشورات باللغة الألمانية لنوفر للقارئ العربي فرصة التعرّف على هذا الميدان مع الملاحظ أن المدرسة الألمانية في لسانيات النص بقيت رائدة في ميدانها ومساهمتها ظلت أساسية في هذا الاختصاص.

1 - ما النص؟

يسجّل النص حضورا مألوفا في معاملاتنا اليومية في ضروبِ محادثاتنا الرَسمية منها وغير الرسمية. فهو حاضر في سياقات شتى ولأغراض عدة.

أما من الناحية العلمية فقد مثّل النص قديما وحديثا موضوعَ البحث أو وسيلته الأساسية في علوم متعددة ومختلفة كما أشرنا – مثل البلاغة واللاهوت والإسلاميات والتاريخ والفلسفة والقانون والأدب وغيرها من العلوم. ولكن بالرغم من هذا الانتشار لظاهرة النص ومكانتها الكبرى في الميدان العلمي وهذا الحضورِ المكثّف في حياتنا وحاجتنا إليه، فإنّ تعريف "النص" وتحديد ماهيته ظلّ مشروعا غير سهل الضبط، ولقد انشغل الباحثون بعلم اللسان بألمانيا منذ أواخر الستينات بهذا المفهوم حتى تبلورت مدرسة للسانيات النص وواجهوا صعوبة تحديد مفهومه ومجاله وتباينت المقاربات في هذا الصدد.

وأما صعوبة تحديد النص فلا تأتي فقط من قابليته للدراسة من عدة وجوه وإمكانية تطبيق مقاربات مختلفة متنوعة، ولكن كذلك من حيث أنه وسيط (médium) مفتوح بدون حدود واضحة وذلك من جهات مختلفة :

- من حيث الطول : هل يمكن أن نعتبر أقوالا تتمثل في جملة واحدة أو في أقل من جملة نصوصا؟

---

[1] مع الملاحظ أن العبارة "تحليل الخطاب" أو "دراسة الخطاب" في كثير من الدراسات الأنقلو-ساكسونية تستعمل اليوم في معنى مفهوم "لسانيات النص".

- من حيث السند : هل هو الكتابة أو الخطاب الشفوي، وهل نكتفي بنظام اللغة أم يمكن أن تدخل في مفهوم النص أنظمة علاماتية (sémiotiques) أخرى تساهم مع اللغة في تكوين الدلالة مثل الصّور وكل ما يتعلق بطرق العرض الإعلامية المستعملة في الأقراص المدمجة (CDROM) أو الإنترنات؟
- ثم من حيث منتج النص : هل ننظر في المناجاة (monologue) أو الحوار الثنائي (dialogue) أم حتى في الحوار متعدد الأطراف (plurilogue)
- أو من حيث النظر إلي النص بوصفه منتوجا ثابتا يتميز بثبوت الهيئة الدلالية عند التلقي في أزمنة وأماكن مختلفة كما هو الأمر بالنسبة إلى مفهوم النص الكلاسيكي، أم اعتباره سيرورة يتميز بالتأثير المتبادل والتفاعل بين أطراف التواصل (حوار شفاهي أو تواصل بالبريد الإلكتروني أو المحادثة باستعمال الانترنات Chat).[1]

وأما على مستوى التحليل التطبيقي فتصعب الإحاطة بمفهوم النص الواسع، لذلك نجد في الكثير من الدراسات المهتمة بلسانيات النص مقدمة لتحديد ميدان "النص" المدروس وهو أقل اتساعا من المفهوم النظري، أي أنه يقع ترك مجالات عديدة تدخل تحت مفهوم النص النظري إلا أنها غير مناسبة لتطبيق المقاربات النظرية ومنهج التحليل عليها، من ذلك النصوص التي تكون في أقل من جملة أو النصوص الشفوية أو الحوار[2]، ويرجع ذلك إلى أسباب تطبيقية. فبهذا يمكن القول بصفة عامة إنّ موضوع البحوث التطبيقية للسانيات النص يتمثّل في النصوص المكتوبة التي تتجاوز حدود الجملة الواحدة. أما النصوص الشفوية وخاصة الحوار الشفوي فتبلورت حوله مدرسة خاصة وإن كانت متينة الصلة بلسانيات النص. ومن الناحية النظرية يحيط مجال لسانيات النص بالنصوص الأدبية وغير الأدبية (والتي تُسمّى بـ"نصوص الاستعمال"[3]) وهي نصوص يدور عليها التطبيق، مقابل

---

[1] لمزيد من التفاصيل لإشكاليات تحديد النص انظر : Gansel/Jürgens, 2002, 11-16

[2] يوجد ميدان خاص من اللسانيات يهتم الباحثون فيه بدراسة الحوار بالذات هو تحليل الحوار، يعتبر ميدانا مستقلا عن لسانيات النص.

[3] Gebrauchstexte

قلة عناية بنصوص الأدب التي وجدت حظها في علوم النقد الأدبي وإن كانت هذه العلوم تتقاطع مع لسانيات النص في مجالات عدة.

وتبيّن مما سبق أن العائق الأول أمام مذهب لسانيات النص هو عدم التوازن بين المرجع النظري والسند التطبيقي، أي أن الميدان المدروس تطبيقيا والذي تُستخرج منه المادة اللغوية الأولى التي يتم استقراؤها وتنبني عليها التصورات النظرية بخصوص ماهية النص ومميزاته هو أضيق بكثير من مفهوم النص النظري مثلما حُدّد في الأصل، أي أنّ لسانيات النص انطلقت من مفهوم نظري تعسر دراسته من الناحية التطبيقية. وهذا البعد بين المفهوم النظري لموضوع البحث ومجال الدراسة التطبيقية يمثل إشكالية منهجيةً عامة تواكب لسانيات النص عبر مراحلها المختلفة وفي اتجاهاتها العديدة.[1]

ولكن بالرغم من الصعوبات العديدة في تحديد هذه الظاهرة القريبة المألوفة، البعيدة المعقدة، انشغل الباحثون وذلك خاصة في إطار البحوث الخاصة بـ"لسانيات النص" بالتعريف بموضوع بحثهم وحاولوا الإجابة عن السؤال : "ما هو النص؟" وما يمكن أن نلاحظه في إجاباتهم المتنوعة هو أنّ كل محاولة لتعريف النص تكشف في الوقت نفسه عن مقاربة علمية واتجاه معين لدراسة النص. لذلك رأينا أن نقدّم هنا بعض النماذج التي تساعدنا أن نتبع المراحل الكبرى لتطور لسانيات النص بألمانيا والتي تبيّن موقع لسانيات النص النظري في تاريخ علم اللسان بين اللسانيات التقليدية المهتمة بالجملة من ناحية وبين البحوث الحديثة في ميدان تحليل الخطاب.

---

[1] مع الملاحظ أن الاعتماد على المنهج الاستقرائي والرجوع إلى دراسة الظواهر التواصلية في الواقع تمثل – على حد تعبير دي بوقراندي - تقدما كبيرا تميزت به لسانيات النص. ويعتبر أن القطيعة بين النظري والتطبيقي مثلت إشكالا أساسيا منهجيا في اللسانيات الكلاسيكية بسبب منهج "لسانيات الواجبات المنزلية المدرسية" (homework-linguistics) لجيل من اللسانيين طوّروا نظرياتهم "في البيت" وراء مكاتبهم، بعيدا عن الحياة التواصلية العملية. وهو يرى أن هذا البعد بين النظري والتطبيقي يرجع أساسا إلى التمييز السوسيري بين "اللسان" و"القول" الذي جعل من اللسان نظاما مجردا مثاليا لا يخضع إلى المراقبة من حيث التطبيق الاستقرائي. (انظر مقال دي بوقراندي : "لسانيات النص : إلى ضفاف جديدة ؟" « Textlinguistik : Zu neuen Ufern ? »، Gerd (Antos/Heike Tietz, 1997, 1-11

2 - النظرة التقليدية : النص بوصفه تعبيرا عن أفكار:

تُعَدّ الريطوريقا والأسلوبية من أهم العلوم التي سبقت "لسانيات النص". إلا أنّ مناهجها تختلف اختلافا كبيرا عن مناهج اللسانيات، ليس فقط من ناحية المنظومة المفاهيمية النظرية التي ترجع في هذين الاختصاصين إلى تصورات قديمة جدا مقابل المناهج العلمية الحديثة والوسائل المفاهيمية اللسانية، ولكن كذلك من ناحية منزلة النص ضمن اهتمامات هذه العلوم، إذ أنه يمثّل الموضوع الأساسي والمركزي للسانيات النص كما تدلنا على ذلك تسميتها. وأما في الريطوريقا التقليدية فنجد ظاهرة النص ضمن دراسة المراحل المختلفة لإعداد خطبة وخاصة في مرحلة "العبارة" (Elocutio) التي هي مرحلة التعبير، بما في ذلك من الوسائل اللغوية والأسلوبية عن الحجج والأفكار.[1] ومع أن التفكير التقليدي الريطوريقي يراعي مراحل إنتاج النص ويهتم بكل من المنتج (الخطيب) والمتلقي (الجمهور) ومن ثمة بالإطار التواصلي، فهو نموذج توجيهي (prescriptif) أكثر منه وصفي (descriptif)، ويقتصر على مجال تواصلي معيّن وعلى نوع مخصوص جدّا من النصوص.

وتُعدّ الأسلوبية كذلك علما سابقا للسانيات النص.[2] ذلك أنّها اهتمّت باختيار إمكانيات متنوعة لغوية على مستوى الطرق المختلفة للتعبير عن نفس الفكرة. وكما في المقاربة الريطوريقية نلاحظ هنا أيضا فصلا منهجيا واضحا بين الفكر والتعبير عنه، بين الشكل والمضمون[3]. وفي مقابل ذلك تحاول النظريات الحديثة المهتمة بالنص أن تنظر إليه كوحدة مركبة من

---

[1] وجد الخطيب هذه الحجج في مرحلة البصر بالحجّة (inventio) ورتبها في مرحلة ترتيب الأقسام (dispositio). أما نتاج هذه المراحل – النص – فسيحفظه في المرحلة الأخيرة، مرحلة الذاكرة (memoria).

[2] من النظريات التي يمكن أن تعتبر كذلك من العلوم التي تقدمت لسانيات النص وأخصبت بعض المجالات منها نذكر نظرية الأجناس الأدبية (لعلاقتها بإشكالية الأنماط النصية) ونظريات الحجاج والسرديات théories de l'argumentation et de la narratologie (لعلاقاتها مثلا ببنى النص الكبرى macrostructures، انظر الأسفل 5. 4)

[3] مما يذكّرنا بالفصل المنهجي بين اللفظ والمعنى في البلاغة العربية القديمة وخاصة منذ نظرية البيان للجاحظ.

أبعاد عديدة ومستويات مختلفة تتعلق بعضها ببعض وتتشكل في إطار التواصل والتمثّيات العرفانية. إجمالا يمكن أن نقول إن اعتبار الريطوريقا والأسلوبية علمين سابقين للسانيات النص كما تذكره دراسات عديدة تحاول أن تتبع تطور هذا المنهج اللساني الحديث، لا يتجاوز في حقيقة الأمر وجود موضوع دراسة مشترك، أما من الناحية النظرية والمنهجية وحتى الغائية فلسانيات النص تمثل قطيعة مع طرق مقاربة النص التقليدية.

3 - البدايات : النص بوصفه علامةً لغويةً وأنموذجا لسانيا جديدا

إن الحدث الذي سُجّل بألمانيا بمثابة "تاريخ ولادة" هذا المذهب الجديد[1] يتمثّل في مؤتَمَر كونستانز (Konstanz) سنةَ 1968 وبالخصوص في محاضرة بيتير هارتمان (Peter Hartmann) الذي وصف النص بـ"العلامة اللغوية الأصلية"[2]. إنه بالإعلان عن النص "علامةً" وضعه والدراسات المهتمة به في صلب اهتمام اللسانيات وفي إطار تقليد علمي بعيد الجذور. إلا أن اعتماد منهجية اللسانيات التقليدية لا تخلو من أن تطرح إشكاليات عديدة. نذكر منها على سبيل المثال الفصل المنهجي بين الجانب الملموس أو الشكلي، وبين الجانب المجرد أو الفكري، كما يتبين ذلك في مفهوم العلامة اللغوية المتكونة من دال ملموس ومدلول مجرّد كما وصفه دي سوسير. إن هذا المنهج ساهم في تطور اللسانيات وأدّى إلى اكتشافات هامة جدًا وأخصب البحث اللساني خلال عقود طويلة. ولكن إذا انتقلنا إلى المستويات اللغوية الأكثر تعقيدا يُحدِث الفصل بين الشكل والمضمون أو بين الدال والمدلول إحراجا نظريا ويشكّل صعوبات هامة أمام البحث العلمي. فما كان مناسبا في دراسة الكلمات المفردة، وربما كان نافعا إلى حدّ ما في دراسة الجملة، لا يكفي بالضرورة لدراسة مستوى النص وما يفوقه. فكلما تزيد العناصر المدروسة تركيبا تزيد الصعوبات التي تعترضنا عند تطبيق هذا المنهج. رغم ذلك بقي النظر إلى النص في بدايات تشكُّل مدرسة

---

[1] يجدر الذكر بأن التطورات داخل ميدان اللسانيات التي أدت إلى تبلور ما سُمّي فيما بعد ب"لسانيات النص" كانت في البداية تطورات مستقلة في بلدان مختلفة وأن الحوار العلمي الدولي في هذا الميدان لم ينفتح إلا في مرحلة لاحقة.

[2] Das originäre sprachliche Zeichen (le signe linguistique original)

لسانيات النص رهين التصورات التقليدية نعني المنهج البنيوي التوليدي[1] – مما يبدو واضحا في هذا التعريف الأول للنص الذي حاز شهرةً أي كونه "**العلامة اللغوية الأصلية**".

استدعى منحُ صفة "العلامة" للنص بعض التعليقات في بحوث متأخرة. يرى كريستينا قانزيل وفرانك يورقينز مثلا (Christina Gansel/Frank Jürgens 2002, 16-21) أن وصف النص بالعلامة يمثل إشكالا. فإذا انطلقنا من العلامة اللغوية بحسب تحديد دي سوسير، أي أنّ العلامة تفترض علاقة بين دال ومدلول، هي علاقة قارة اعتباطية تعتمد المواضعة، فإننا نجد صعوبة تطبيق ذلك على النص الذي لا يمثّل مفهوما قارا مسجّلا في سجَل اللغة أي أنّ مدلول النص لا يعتمد على المواضعة.[2] وأشار الباحثان في هذا الإطار إلى أهمية عملية التأويل وإلى دوري البات والمتلقي، فالنص لا يُرفع إلى مرتبة العلامة إلا بهما لأنهما يعتمدانه علامة لمدلول ما في مسار التواصل. وأقلّ ما يمكن أن نقول في هذا الإطار هو أنّ النصّ وإن كان علامة لغوية فهو علامة مركبة من علامات عديدة[3]، ويتجاوز دلالته جملة الدلالات للعلامات المكونة لها.

إن كان مصطلح "العلامة" يدلّ على الاستمرارية ومواصلة طرق البحث الماضية، فنعته بـ"**الأصلية**" يمثّل منعرجا وتجديدا في تقليد البحث

---

[1] سنعود إلى هذه المسألة في الفصول اللاحقة لهذا العرض.

[2] يعتبر كوزيريو (1994، 32) أنّ نوعية العلاقات الرابطة بين العلامات اللغوية المكونة للنصوص هي التي تعتمد على المواضعة، وهي مواضعة تتعلق بمعرفة مشتركة حول أنواع النصوص وأشكالها.

[3] وبيّن أويجينيو كوزيريو(1994، 30) أنّ النصّ يمكن أن يضاف إلى مستويات اللغة المختلفة التي يحددها كما يلي:
- العنصر الدلالي الأصغر
- الكلمة
- التركيب
- مجموعة كلمات
- الجملة
- النص

إلا أنه نبّه كذلك إلى الفرق الجوهري بين النص والمستويات دونه مشيرا إلى الفرق بين القدرة اللسانية (einzelsprachliche Kompetenz) والقدرة اللغوية (Sprachkompetenz)، انظر الفقرة 8 أسفله.

اللساني آنذاك إذ يرمز إلى العدول عن الإطار القديم : الجملة، إلى نموذج جديد: النص. وفعلا دعا هارتمان في محاضرته المشهورة بصراحة إلى توسيع موضوع الدراسات اللسانية وتغيير الإطار المنهجي وتجاوز حدود الجملة التي اعتبِرَت حتى هذا الوقت الحد الأقصى للبحث اللساني، وأراد أن يصبح النص مركز الاهتمام ونقطة الانطلاق لجل الدراسات اللسانية.[1]

4 - النص بوصفه مستوى ما فوق الجملة أو سلسلة من الجمل

إن الجملة مثلت منذ القديم النموذج الأعلى للدراسات النحوية ثم كذلك للدراسات اللسانية. وأعلن بلومفيلد (Bloomfield) بوضوح عن هذا الخيار المنهجي إذ اعتبر الجملة "الوحدة اللسانية الكبرى"[2]. ولكن وجود ظواهر عديدة عجزت لسانيات الجملة عن تفسيرها – في رأسها ظاهرة الإحالة القبلية والإحالة البعدية (anaphore et cataphore) – أدّت في ألمانيا منذ الستينات إلى اهتمام جديد بالظواهر النحوية والدلالية التي لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إلى إطار أوسع من إطار الجملة الواحدة، مما أدى إلى الاهتمام بالنص كموضوع بحث في حد ذاته.[3] إن هذا الاتجاه يرجع إلى المنهج البنيوي من ناحية والمنهج التحويلي التوليدي من ناحية أخرى فكلاهما ينطلق من اللغة بوصفها نظاما أي نظاما متكونا من عناصر يمكن وصفها وتحديدها على أساس الاختلاف بينها – فالنص من هذا المنظور يمثل مستوى وصفيا إضافيا – ونظاما راجعا إلى قدرة المتكلم على توليد ما لا نهاية له من الجمل (أو النصوص) بحسب قواعد معنية – ويصبح النص من هذا المنظور **سلسلة سليمة من الجمل السليمة**[4]. أما بالنسبة

---

[1] نذكر أن هارالد فاينريش (Harald Weinrich) دعا منذ 1967 إلى أن النصّ لا بدّ أن يمثّل الإطار الوصفي العام لأي بحث لساني. وهو أول من اقترح مصطلح "لسانيات النص" في نفس المؤتمر.

[2] « A sentence is an independent linguistic form not included by virtue of any grammatical construction in any larger linguistic form. », *language*, chapître 11.

[3] وأهم الأسماء التي تذكر في هذا الإطار هي : Harald Weinrich, Wolfgang Dressler, Peter Hartmann وتلميذه Roland Harweg

[4] انظر مثلا إيزنبيرق : "إن النص بمثابة سلسلة (suite) من الجمل المربوطة بعضها ببعض عن طريق وسائل التنصيص Vertextungsmittel/moyens de mise en texte ". (Isenberg, 1968 ؛ "تسلسل ذو معنى لعلامات لغوية بين انقطاعين بينين للتواصل." (Weinrich 1970, 222)

إلى مراحل تطور لسانيات النص فيدخل كلا المنهجين (البنيوي والتحويلي التوليدي) تحت اسم "نحو النص"[1] والمنهج "المتجاوز للجملة" (transphrastique).

إنها إذن مقاربة تطبق نظريات تطورت لوصف الجملة وعناصرها على مجال النص معتبرةً أن النص لا يختلف في جوهره عن الجملة من حيث يمكن وصفه باعتماد نفس المنهج ونفس الوسائل النظرية. وبالتالي تمحورت الاهتمامات الأولى حول مسألة الربط بين الجمل. ومن أهم البحوث في هذا الميدان رسالة رولاند هارفيق (Roland Harweg) لنيل الدكتوراه (التي نشرها 1968) حول "الضمائر وتكوين النص" (Pronomina und Textkonstitution). وتدخل تحت مفهوم "الضمير" (pronom) عنده كل عبارة تشير إلى نفس المرجع لعبارة سابقة أو لاحقة، إن كانت ضميرا أم اسما مرادفا أم اسم نوع أم استعارة أم مجازا مرسلا وإلى غير ذلك. يرى هارفيق أن النص يتميز بـ"تسلسل الضمائر" (enchaînement pronominal/Pronominale Verkettung) (Harweg 1968, 148) أي تسلسل من الروابط المتمثلة في علاقات نيابة وتعويض بين عناصر النص، ويرى أن انقطاع هذه السلسلة وظيفتها تنبيهَ القارئ إلى بداية النص ونهايته.

أمّا هارالد فاينريش فدرس توزيع مورفيمات العدد، والتعريف، والزمن وبيّن وظيفة توزيعها على مستوى النص ذلك أن استمرار زمن الماضي في نص سردي يولد تناسقا نصيا في حين يمثّل الانتقال إلى زمن آخر علامة نصية تنبّه المتلقي إلى دلالة ما.

إن هذه المحاولات الأولى بقيت في إطار تصورات اللسانيات البنيوية وآلياتها الوصفية. وبالرغم من كثير من الاكتشافات الهامة، فإنّ تطبيق منطق الجملة على النص ومحاولات إيجاد نظام نصي على غرار النظام النحوي للجملة[2] مثل محاولة باءت بالفشل على حد تعبير الكثيرين ممن انشغل بهذا

---

[1] نجد مصطلح "نحو النص" في بعض المنشورات مرادفا للسانيات النص (انظر مثلا الشاوش، 2001)، إلا أنّ المدرسة الألمانية تميز بين "نحو النص" و"لسانيات النص".

[2] بدأت المجموعة المشاركة في مؤتمر كونستانز المذكور في مشروع حول "نحو النص" لوصف نص قصير لبيرتهولد بريشت (Bertold Brecht: Herrn K.'s Lieblingstier). ولكن نتائج هذا المشروع لم تتجاوز إثبات وجود بنية معينة في النص واختلافات بين نحو الجملة ونحو النص في حد ذاته. وما عدا ذلك لم يتمكن الباحثون من إيجاد أية مقاييس تقييمية لنحوية النص (grammaticalité du texte) على مثال مقاييس الجملة النحوية السليمة أو الجملة غير السليمة.

المنهج. وتبَيّنَ أنْ ظاهرة النص تختلف اختلافا جوهريا عن ظاهرة الجملة وتحتاج إلى مقاربات ووسائل بحث خاصة بها. والجدير بالذكر هو أن هارتمان قد أشار منذ محاضرته المشهورة 1968 (في الافتراض رقم 10) إلى أن "تكوين النص يتأسّس على قواعد وقوانين وغايات مختلفة عمّا يتأسّس عليه تكوين الجملة" (Hartmann, 1970). فدعوته إلى اعتبار النص "العلامة اللغوية الأصلية" لأنّ "اللغة متحققة في شكل نصوص هي وحدها تمثّل وسيلة التواصل بين الناس" (Hartmann 1971,12) وقد مثلت هاجسا هاما لما سمّي بالمنعرج البراغماتي في اللسانيات أي الانتقال من اللسانيات النظامية إلى اللسانيات التواصلية والوظائفية[1]. إلا أن كل ذلك لم يمنع هارتمان من أن يبقى هو نفسه أسير المنهج القديم إذ أنه شارك في المشروع الفاشل لتطبيق هذا الافتراض الذي ذكرناه في الهامش السابق (16).

أمّا بالنسبة إلى هذه المرحلة الأولى لتحسس طرق جديدة في مقاربة موضوع بحث جديد فيمكن إجمالا القول إن المساهمة الكبرى لهذه المرحلة تمثلت في إبراز ظاهرة الاتساق (cohérence)[2] - وإن كان لم يتجاوز بعد اتساق العناصر النحوية والدلالية السطحية - الذي سوف يلعب دورا في أكثر المقاربات للسانيات النص. أمّا فيما يتعلق بتعريف النص فنلاحظ أنه لم يتحرر بعد من سلطة "الجملة" إذ بقي النص – في هذا التصور –سلسلة من الجمل وإن كان أصحاب هذا الرأي يشترطون كونها سلسلة متسقة.

5 - النص بوصفه وحدة دلالية[3]

5. 1 - إن الباحثين عن اتساق النص توجهوا منذ وقت مبكّر ليس فقط إلى العناصر النحوية وإنما كذلك إلى العناصر الدلالية. ونذكر في هذا

---

[1] انظر Margot Heinemann/Wolfgang Heinemann, 2002, 62

[2] إن التمييز بين "التناسق السطحي" والانسجام الدلالي لم يستقر بعد في هذه المرحلة المتبكرة وكانوا يطلقون « cohérence » على ظواهر نحوية ودلالية على السواء.

[3] انظر في ذلك القول المشهور لهلّيداي وحسن : "إن الاعتبار الأحسن للنص هو كونه وحدة دلالية : ليس وحدة شكلية ولكن وحدة معنوية.

"A text is best regarded as a semantic unit: a unit not of form but of meaning." (Halliday/Hasan, 1976, 1ff).

الإطار أولا نموذج التشاكل الدلالي (isotopie) الراجع إلى غريماس (Greimas). يقابل هذا المنهج منهج هارفيق في الضمائر على المستوى الدلالي، إذ يرجع الانسجام الدلالي بحسب مفهوم غريماس إلى تكرار معانم معيّنة في كلمات النص مما يكوّن شبكة من العلاقات المنتجة للانسجام. وفي هذا الإطار يحدد كلماير النص بأنه "نسق متكون من 1 إلى ما لا حد له (س) من التشاكلات الدلالية" (Kallmeyer, 1980, 147).

إلا أنّ الأقطاب الدلالية وحدها لا تضمن الانسجام في النص إن لم تشترك المعانم المكررة في نفس المرجع.[1] ثم يمكن أن نجد نصوصا متناسقةً لا نصادف فيها تكرار معانم، مثلا عندما تعتمد بنية النص على موضوع أساسي ينقسم إلى مواضيع فرعية مستقلة على مستوى الرصيد المعنمي.

2.5 - يمثّل وصف دلالة النص من حيث أنه بنية موضوعاتية (structure thématique) منهجا آخر لضبط التناسق الدلالي تحدّد بحسبه الوحدة الدلالية الصغرى لا في المعنم ولكن في زوج المتحدث عنه والمتحدث به (thème et rhème). يرجع هذا المفهوم إلى المنهج الوظائفي للجملة (perspective fonctionnelle de la phrase) لمدرسة براغ (Mathesius 1929). فكان دانيتش أول من وظّفه لدراسة بنية النص الدلالية (Daneš, 1970) وبالخصوص لوصف التقدّم الموضوعاتي (progression thématique)[2].

كما جرى تطوير هذه المقاربة في الأصل لوصف الجملة، إلا أن تطبيقها على النص يبدو أقل صعوبة من تطبيق المفاهيم النحوية التي

---

[1] انظر : Margot Heinemann/Wolfgang Heinemann, 2002, 73-74، انظر كذلك: Teun van Dijk, 2004

لنأتي بمثال لذلك: "أحب الورد الأحمر. احمرّت عندما سألها عن سبب غيابها. إن الأحمر لون يرمز إلى الحب وإلى الدم." لا يمكن أن نعتبر هذه السلسلة من الجمل نصا وإن كان معنم الحُمرة يتكرر فيها.

[2] يمكن أن يكون التقدم الموضوعاتي تقدما خطيا (الانتقال من متحدث عنه إلى متحدث به يصبح هو الآخر متحدثا عنه لمتحدث به ثان) أو تقدما مع متحدث عنه قار (إعادة المتحدث عنه نفسه مع تنوع المتحدثات بها) أو تقدما على أساس متحدثات عنها مشتقة (اشتقاق متحدثين عنهما أو أكثر من متحدث عنه أساسي يوصف كل منها بمتحدث به خاص به) أو تقدما مقسّما (تقسيم متحدث عنه أساسي إلى متحدثين عنهما فرعيين) أو تقدما بقفزة موضوع (حذف عنصر واحد من سلسلة المواضيع).

رأيناها، أي إنَ "القفزة المنهجية النوعية" من الجملة إلى النص تتعلق أكثر بالمستوى النحوي منها بالمستوى الدلالي.

إلا أن ذلك لا يعني أن هذه المقاربة – على فائدتها في وصف بنية النص الدلالي السطحي – تخلو من صعوبات منهجية: فالتمييز الموضوعي (distinction objective) بين ما هو المتحدث عنه وما هو المتحدث به يمثل إشكالا.[1] ثم يلحَ برينكار (Brinker, 1985, 51) على أن الصعوبة الأساسية المنهجية في مفهوم المتحدث عنه والمتحدث به تتمثل في المزج بين مقاييس دلالية من ناحية (المتحدث عنه بوصفه الأساس والمتحدث به بوصفه المكمِّل له) ومقاييس تواصلية-براغماتية من ناحية أخرى (المتحدث عنه بوصفه المعلومة المعروفة لدى المتلقي مقابل المتحدث به بوصفه المعلومة الجديدة)، ويرى أن هذا المنهج لا يسمح بطريقة كافية بترتيب المواضيع ترتيبا هرميا يبيِّن أهميتها ودورها في النص وكما لا يكشف عن البنية الدلالية العميقة (انظر مفهوم البنية الكبرى والبنية الصغرى لِفان دييك أسفل هذا – الفقرة 5. 4).

5. 3. 1 - تشبه مقاربة بنية القضايا (propositions) في ظاهرها منهج المتحدث عنه والمتحدث به إذ أنها ترجع هي الأخرى أساسا إلى وحدة دلالية تتكون في الأصل من عنصرين (الحجة والمسند إليه argument et prédicat).[2] إلا أنها لا تقتصر على أزواج فقط إذ أنه يمكن أن توجد أكثر من حجة مثلا، ثم يمكن أن تربط العناصرَ المكونة للقضية علاقات متنوعة(سببية، غائية، زمنية، شرطية.....) وليس فقط نوعية واحدة من العلاقات كما في المتحدث عنه والمتحدث به.

---

[1] يقترح دانيتش مقياس "السؤال المكمِّل" (Ergänzungsfrage/question complémentaire)، (أي في جملة مثل : "ذهب الرجل إلى السوق" السؤال : "أين ذهب الرجل؟") إلا أنه يوجد أكثر من إمكانية للسؤال في كثير من الأحيان. (بالنسبة إلى المثال السابق يمكن أن نسأل كذلك : "من ذهب إلى السوق؟"...) انظر برينكار، 1985، ص. 51. كذلك يلاحظ قوليش ورايبلي (Gülich/Raible 1977, 83) أن "عدم وجود مقاييس تحديد واضحة وقابلة للتطبيق يجعل من إثبات بنية المتحدثات عنها والمتحدثات بها عملية ما تبدو صعبة في كثير من الأحيان."
(Das Fehlen eindeutiger und nachvollziehbarer Definitionskriterien lässt es häufig als schwierig erscheinen, die Thema-Rhema-Strukturierung auszumachen).

[2] يرجع هذا المفهوم المعتمد في لسانيات النص إلى نظرية الأفعال اللغوية لأوستين وسيرل، وإلى مفهوم المقولة في "نظرية دلالة الجملة الألمانية" لِبولينز (P. Polenz, 1988)

5. 3. 2 - طوّر الباحث الهولاندي ومؤسس "علم النص" (science du texte) الحديث توين فان دييك[1] هذا المنهج فميّز بين بنى النص الصغرى وبناه الكبرى[2] (استلهاما من التمييز في نظرية النحو التحويلي التوليدي بين البنى السطحية والبنى العميقة). ويعتبر أنه يمكن تنسيق قضايا النص في مستويات هرمية بحيث تكوّن بعض القضايا (propositions) الصغرى قضية جديدة كبرى ويمكن أن تصبح هي الأخرى جزءا من قضية كبرى للمستوى الذي فوقها. ثم يقترح فان دييك مفهوم البنية الفوقية (superstructure) التي تختص بالشكل العام وبنمطية النص، لا بالمعنى[3] ويقدم نماذج البنية الفوقية للنص السردي والنص الحجاجي والمقال العلمي.[4]

تتمثّل قيمة هذه المقاربة في بيان منهج واضح للترتيب بين مواضيع النص المختلفة وإبراز الموضوع الأساسي لنص ما، إلا أنّ قيمته بالنسبة إلى تطوير نحو توليدي للنص – وهو هدف فان دييك - تبقى محدودة فاعتماده للوصف يبدو مناسبا أكثر من اعتماده كنموذج توليدي.

نكتفي بهذه الأمثلة الثلاثة من النماذج العديدة لتحديد دلالة النص ووصفها، فهي من المقاربات الأقدم جذورا في التقليد العلمي اللساني والأدبي والريطوريقي والأكثر توفرا والأوضح منهجا والأسهل تطبيقا والأقرب إلينا فهما. ونعتبر أن السبب الأساسي في ذلك يتمثل في النصيب الهام الذي يرجع للعامل الدلالي – ربما قبل العوامل الأخرى النحوية والشكلية – من ظاهرة النص. من هذا المنظور يمكن أن نقول إن البنية الدلالية تهيمن على النص مثل البنية النحوية على الجملة. أما الخطاب فلعل الأولوية فيه للبنية الفكرية....

---

[1] انظر مثلا Teun Van Dijk, 1980

[2] Microstructures/macrostructures

ولمزيد من التفاصيل عن نظرية البنى الكبرى والبنى الصغرى انظر ترجمة تقديم هذا المنهج باللغة العربية لدى منذر عياشي، 2004

[3] global structures of *meaning*, and global structures of *form*

يضيف إلى هذا المفهوم الفعل اللغوي الأكبر macro speech act كي يحيط بالجوانب الدلالية والشكلية والبراغماتية للنص.

[4] وهنا نشير إلى علاقة لسانيات النص بنظريات السرد المطوّرة في إطار البحوث الأدبية ونظريات الحجاج.

6 - النص بوصفه فعلا لغويا

كان لنظرية الأفعال اللغوية[1] أثر هام على تطور اللسانيات ووجدت هذه النظرية في مجال لسانيات النص ترحيبا خاصا بما أن الاهتمام بالإطار التواصلي يقع في صلب هذا المذهب المهتم بالنص الذي يرجع تأسيسه إلى الوعي بافتقار المناهج اللسانية التقليدية إلى البعد البراغماتي-التواصلي.

وممن اهتم بمنهج الأفعال اللغوية في إطار لسانيات النص كلاوس برينكار

(Klaus Brinker 1985, 83-123) الذي يرى أنه يمكن اعتبار النص وحدة تواصلية هي بمثابة فعل لغوي يتصف بالنيّة (intentionnalité) أو كما يقول "بوظيفة تواصلية" يسميها "وظيفة النص". إلا أن النص يمثل – إن تجاوز طوله القضية الواحدة – فعلا لغويا مركبا. لذلك اهتمّ لسانيو النص بتحديد بنى "المقصود بالقول" (structures d'illocution)[2]. فيصبح النص سلسلة من الأفعال اللغوية المتعلقة بعضها ببعض على أساس بنية هرمية بحيث يمكن تعيين فعل لغوي أساسي للنص ككل.[3] مع الملاحظ أن تحديد هذه "الوظيفة النصية" يبقى خاضعا إلى مقاييس غير واضحة إذ أنّ القرائن الدالة على هذه الوظيفة النصية يمكن أن تكون لغوية أو غير لغوية متعلقة بالإطار التواصلي، وقد تكون للقرائن غير اللغوية أهمية أكبر في تحديد الأهداف البراغماتية.

يقترح برينكار تصنيفا لوظائف النص اعتمادا على أنواع الأفعال اللغوية المصنفة إلى خمسة أقسام في نظرية سيرل[4] :

---

[1] R. Searle 1969, J. L. Austin 1962, D. Wunderlich 1972

[2] W. Motsch/D. Viehweger 1981, 1991; Motsch 1986, 1987; Brandt et al. 1983, Rosengreen 1983; 1987

[3] مثلا عندما نجد طلبا مع تفسير أو معلومات تفيد تحقيق الطلب : "أعطني ملف السيد x. أحتاج إلى مراجعته قبل أن أقابله. الملف هناك على الطاولة، بجانب الكتاب الضخم." وفي هذا المثال نجد أفعالا لغوية مختلفة (طلب، تفسير، إخبار) إلا أن الوظيفة العامة للنص هي الطلب، أي وظيفة الدعوة.

[4] تقابل هذه الأنواع لوظائف النص أنواع الأفعال اللغوية كما حددها سيرل : فهناك أفعال لغوية تمثيلية (représentatifs) التي تتعلق بإثبات معلومات معينة، والأفعال التوجيهية(directifs) التي توجّه المتلقي، والأفعال التزامية(commissifs) حيث يلتزم المتكلم بشيء ما مثل الوعد أو التهديد، والأفعال التعبيرية (expressifs) أي تعبير عن موقف سيكولوجي، والأفعال الإعلانية(déclaratifs) التي تؤدي عند النجاح إلى مطابقة محتوى قضيتها (contenu propositionnel) بالواقع.

- وظيفة الإخبار (fonction d'information/Informationsfunktion)
- وظيفة الطلب (fonction d'appel/Appellfunktion)[1]
- وظيفة الالتزام (fonction d'auto-obligation/Obligationsfunktion)
- وظيفة الاتصال (fonction de contact/Kontaktfunktion)
- وظيفة الإعلام (fonction de declaration/Deklarationsfunktion)

إن هذه المقاربة البراغماتية لتحليل النص تقلب لأول مرة الاتجاه المنهجي : فلم نعد نتقدم "من الجملة إلى النص" ولكن نسير "من النص إلى الجملة". إنها نظرة وظائفية تعتبر أنّ الوحدات الصغرى للنص (مثل الأفعال اللغوية المفردة) تخدم الغاية الكلية[2] وهي من ثمة بنيوية وإلا أنها تعتمد على دور النص التواصلي، لا على شكله.

7- تعريفات مركَبة :

إزاء التعدد والتنوع الكبير في تحديد النص ظهرت محاولات تحاول الربط بين المقاربات المختلفة، نذكر هنا نموذجين منها فقط على سبيل المثال لا الحصر.

7. 1 – تمثّل مفهوم النص عند برينكار وعند قانزيل/يورقينز

محاولة "توسّط"[3] بين الاتجاه اللساني البنيوي من ناحية (النص وحدة فوق الجملة/النص سلسلة متناسقة من الجمل) والاتجاه البراغماتي. فالنص إذن سلسلة متناسقة من العلامات اللغوية تضطلع بوظيفة تواصلية.4 احتفظ

---

[1] يرجع مصطلح الطلب (appel) إلى مفهوم بولير (Bühler) الذي رأى أن للغة ثلاثة وظائف أساسية : وظيفة التمثيل (fonction de représentation) المتعلقة بالمرجع الخارجي ووظيفة التعبير (fonction expressive) المتعلقة بالمتكلم، ووظيفة الطلب (fonction d'appel) المتعلقة بالمتلقي. فوظيفة الطلب لدى برنكار تقابل الأفعال اللغوية التوجيهية (السؤال، الأمر، الاقتراح، النصح...) التي تحاول التأثير في المتلقي. ومن أبرز النصوص التي تهيمن عليها وظيفة الطلب النصوص الحجاجية.

[2] انظر في هذا الإطار ما لاحظه قانزيل ويورقينز، 2002، 46-47.

[3] "... تعريف النص (...) يحاول أن يوسّط بين المقاربة التواصلية والمقاربة البنيوية."
(die (...) Textdefinition (...), die zwischen dem kommunikationsorientierten und dem strukturell ausgerichteten Ansatz zu vermitteln sucht).

[4] "سلسلة محدودة من العلامات اللغوية التي يتسق بعضها مع بعض وتضطلع في جملتها بوظيفة تواصلية واضحة."
(Brinker 1985, 17)

هذا التعريف على مفهوم التناسق الذي طوّرته لسانيات البنيوية، إلا أنه يُدمجه في نظرة تواصلية شاملة، فالبنية اللغوية تفسَّر أساسا بوظيفتها البراغماتية كما يلاحظ قانزيل ويورقينز (2002، 47-48) اللذان يشيران إلى علاقة مقاربتهما النظرية مع النحو الوظائفي (la grammaire fonctionnelle) التي تفسّر البنى النحوية

(les structures syntaxiques) اعتمادا على "مبادئ كونية للتواصل والعرفان"[1].

7. 2 – مقاييس النصية (critères de textualité)

7. 2. 1 - النص بوصفه تمشّيا عرفانيا – مقاربة دريسلير ودي بوقراندي

كان لمقاربة دريسلير ودي بوقراندي للنص على أساس سبعة مقاييس تحدد في جملتها ما هو نص وما هو ليس بنص أثر عميق في تطور لسانيات النص. إذ أنها تمثّل المنعرج العرفاني لهذا الميدان العلمي. لاحظ دريسلير ودي بوقراندي أهمية مراعاة عوامل مثل إنتاج النص وتقبله فحددا النص بوصفه تمشيا يشارك فيه أطراف التواصل المختلفة. فالمقاييس السبعة هي التالية[2] :

- الاتساق (السطحي) cohésion
- الانسجام (الداخلي) cohérence
- النيّة intentionnalité
- المقبولية acceptabilité

"إن النص يمثّل وحدة متسقة للتواصل اللغوي لها وظيفة تواصلية واضحة وبنية مرتّبة بطريقة خاصة."

("Ein Text ist eine in sich kohärente Einheit der sprachlichen Kommunikation mit einer erkennbaren kommunikativen Funktion und einer in spezifischer Weise organisierten Struktur.") (Gansel/Jürgens 2002, 47).

[1] "universelle Prinzipien der Kommunikation und der Kognition", Welke, 1993, 11.

[2] تبع فيما يخص ترجمة هذه المصطلحات على ما جاء في "أصول تحليل الخطاب" لمحمد الشاوش، ص. 106-118، وكذلك ترجمة محمد خطابي لكتاب "Cohesion in English" لحسن وهاليداي (خطابي، 1991)

- الإفادة informativité

- ملاءمة مقام ما situationnalité

- التناصّ intertextualité

يتعلق مقياسَا الاتساق السطحي والانسجام الداخلي بمادة النص وبنيته : الاتساق السطحي يرجع إلى العلاقات النحوية بين عناصر النص السطحية، أي العبارات اللغوية. إن ظواهر التكرار (récurrence) والتوازي (parallélisme)وحكاية الأقوال (paraphrase) واعتماد الضمائر (utilisation de pro-formes)والحذف (ellipse) والزمن (temps) والجهة (aspect) والوصل (jonction)وفي النص الشفوي ظاهرة النغمية (intonation) تلعب دورا هاما في إنتاج النص وفي تقبله خصوصا إذ أنها تساهم في استمراريته وثبوته (continuité et stabilité).[1]

أما الانسجام الداخلي فهو استمرار على مستوى المعنى (continuité du sens) ويشبه الاتساق السطحي من ناحية التمشيات العرفانية المعتمدة لإنتاجه أو تقبّله، إلا أنَه يختلف عنه من حيث هو راجع لا إلى البنية النحوية ولكن إلى بنية "مكوّني عالم النص" أي "المفاهيم والعلاقات" التي تقابلها مفاهيم وعلاقات في معرفتنا للعالم. إنها البنية المفاهيمية التي تنبني عليها البنية السطحية النحوية، ولكن عدد المقولات النحوية أقل من عدد المقولات الموجودة على المستوى المفاهيمي. ويمكن أن يؤثر المستويان بعضهما في بعض عند عملية إنتاج/تقبل النص.[2]

أما مقياسا النيّة[3] والتقبلية فهما متعلقان بالمنتج. لكي يكون النص نصا متناسقا لا بد أن يقصد المنتج ذلك وأن يقبل المتلقي هذا النص لأنه يستجيب إلى توقعاته.

---

[1] انظر فيما يتعلق باتساق النص : الأزهر زناد، 1993.

[2] مثال : "ضرب الرجل ابنَه. فبكى." إن تعويض كلمة "ابن" بالضمير المستتر في "بكى" يعتبر اتساقا سطحيا. ولكن كيف نعرف أن الضمير لا يرجع إلى "الرجل"؟ ذلك يرجع إلى معرفتنا للعالم، أي إلى مستوى الانسجام الداخلي الذي نحاول إعادة بناءه عند تلقي النص. ولمزيد من التفاصيل عن اتساق النص وانسجامه باللغة العربية انظر : محمد الشاوس، 2001، 106-118.

[3] وشغل خصوصا مفهوم النيّة الباحثين في إطار البراغماتية ونظرية الأفعال اللغوية.

ثم يشترط على النص أن يفيدنا بحد أدنى من المعلومات الجديدة، أي أن يخبرنا بشيء ما، وإلا فهو ليس بنص في نظر المتلقي. ثم عليه أن يناسب الوضعية الخارجية، السياق التواصلي الذي يتنزّل فيه. ويرجع المقياس الأخير: التناص إلى معرفة مستعمل النص (المنتج والمتلقي) بنصوص أخرى. يظهر ذلك مثلا عند الاستشهاد والتضمين، وعند الردّ على نص آخر أو أي نوع من الإشارة إليه، كما يظهر عند اعتماد شكل معين يرجع إلى نمط من الأنماط النصية.

أما النقد الأساسي بخصوص قائمة مقاييس النصية السبعة فيتمثل في كونها غير متجانسة، أي راجعة إلى "تقاليد نظرية مختلفة"(Feilke 2000, 76).

ثم لا ننسى أن الإشكال الأساسي المتعلق بكثير من هذه المقاييس هو أنّ تقييمها يبقى خاضعا إلى ذاتية المتلقي : إن قصد المنتج وحده لا يكفي إن لم يكتشفه المتقبل، وكيف يمكن أن نحدد بمقاييس علمية موضوعية أن نصًا ما يناسب سياقه التواصلي؟ ثم يمكن أن يختلف الاستعداد لتقبّل نصَ ما من متلق لآخر بحسب خلفياته المعرفية والثقافية والنفسانية. فما يراه واحد نصا مفيدا يعتبره آخر كلاما لا معنى له. كما تتوقف اعتبار علاقات التناص كذلك على معرفة المتلقي بهذه النصوص وبأنماطها مما يمكن ألا يتوفر لدى كل المتلقين بنفس الدرجة. ثم لا بد أن نتساءل عن مدى إمكانية التمييز بين النص و"اللا-نص" (non-texte/Nicht-Text) الذي يفترضه دريسلير ودي بوقراندي. هل يوجد شيء مثل "اللا-نص" في الحقيقة التواصلية؟ أم هل يمثل هذا المفهوم بناء نظريا بحتا؟ على كل حال يمكن أن نعتبر أن النصوص تختلف بالنسبة إلى فائدتها بحسب مقاييس تقييمية مختلفة مثل اقتصاديتها (المجهود المبذول لإنتاجها وتقبلها) ونفعيتها (درجة بلوغ الغاية التواصلية) ومناسبتها للسياق التواصلي.[1]

7. 2. 2 – مقاييس أخرى للنصية

إن هذه المقاييس السبعة المذكورة – على شهرتها وانتشارها لدى أهل الاختصاص[2] - ليست هي الوحيدة التي طوّرها علماء لسانيات النص.

[1] Dressler/De Beaugrande, 1981, 14.

[2] نُشِرَ كتاب دريسلير ودي بوقراندي "مدخل إلى لسانيات النص" 1981 باللغة الألمانية واللغة الإنقليزية ثم ترجم إلى 7 لغات أخرى، من بينها اللغة العربية!

فهناك مقاربات أخرى لتحديد النص من خلال مقاييس للنصية، منها مثلا مقياس الموضوعاتية (thématicité). يرى ماكيلداي[1] أن وجود موضوع يعتبر ميزة من ميزات النص إذ أنه لا يوجد نص ليس له موضوع.

ثم نجد عند كراوزي[2] ترتيبا هرميا بين مقاييس النصية : يعتبر الوظائفية (fonctionnalité) والكلية (intégralité/Ganzheitlichkeit) والتناص (intertextualité) أهم المقاييس للنصية لها علاقات بالمقاييس الأخرى العامة للنصية. إن الوظائفية التواصلية مثلا - التي تتحدد أساسا من خلال عوامل خارجية للنص - تسود جميع الصفات الأخرى للنص مثل المؤسساتية (institutionnalité)ومدى ملاءمة المقام (situationnalité) والنيّة (intentionnalité) والمقبولية (acceptabilité) ومدى الإفادة (informativité). أما الكلية فتظهر من خلال مقاييس داخلية مثل الاتساق السطحي والانسجام الدلالي ووجود بنية معينة (structuralité).

إنّ البحوث المتعلقة بمقاييس النصية أفادت تطوّر لسانيات النص إفادة كبرى فأغلب المقاييس المذكورة لتحديد النص تمثّل في نفس الوقت مجالات بحث ومنطلقات مختلفة يمكن منها مقاربة دراسة النص، لقد أشرنا إلى البعض منها – مثل الدراسات المتعلقة باتساق النص أو بنيّة الباث التي تحدد عن طريقها وظيفة النص، ونريد أن نضيف إشارة إلى البعض الآخر منها التي تحظى بمكانة لا بأس بها في الدراسات اللسانية للنص، منها إشكالية إنتاج النص وتقبله، ومنها أيضا إشكالية الأنماط النصية التي نريد أن نشير إلى أهم تساؤلاتها في الفقرة الموالية.

وعموما نلاحظ صعوبة تحديد مقاييس ثابتة معدودة لضبط ظاهرة النص. فلعل البحث عن طراز النص (le prototype du texte)، كما يشير إليه مارقوت هاينيمان وفولفقانق هاينيمان[3]، منهجا أنفع، لما يوفر مفهوم "الطراز" (prototype)[4] من لين وتدرّج وعدم فرض وجود عدد ثابت من

---

[1] R. Mackeldey, 1987, 39ff

[2] W. D. Krause, 2000a, 53-54.

[3] 2002, 102-104.

[4] مما يتميز به مفهوم الطراز عدم ضرورة توفر شروط لازمة وكافية (conditions nécessaires et suffisantes) لتحديد مقولة ما، عدم ضرورة حدود ثابتة بين المقولات، عدم ضرورة توفر الخصائص كلها حتى ينتمي ظاهرة ما إلى المقولة، نسبية الخصائص بحيث يمكن أن تتوفر أكثر أو

الخصائص الضرورية : يمكن أن نعتبر مثلا "التذكرة" نصا، ولكنها أبعد عن الطراز النصي من الرواية أو المقال مثلا. كما يمكن أن نعتبر جملة واحدة أو حتى كلمة واحدة نصا حتى لو لم يتوفر فيها مقياس الاتساق، إلا أنها هي الأخرى تمثل نصا بعيدا عن الطراز المركزي.[1]

8 – النص بوصفه تقاطعا من المعارف والقدرات

تمثل هذه المقاربة الحديثة[2] منهجا تواصليا-عرفانيا وتنظر إلى النص على أنه نتيجة تمشيات عرفانية مختلفة تترجِم في جملتها تصور المنتج لجزء من الواقع. وفي هذا الإطار وقع الاهتمام الخاص بأنواع المعرفة المختلفة التي تتعلق بقدرات (compétences) المتكلم فهي معرفة اللغة (connaissance langagière/Sprachwissen) ومعرفة العالم (Weltwissen/connaissance du monde) والمعرفة التفاعلية (connaissanced'interaction/Interaktionswissen). وينبّه أوجينيو كوزيريو[3] إلى الفرق بين معرفة اللغة ومعرفة اللسان، إذ ينبه إلى الفرق بين القدرة اللغوية العامة التي هي قدرة إنسانية وبين القدرة اللسانية الخاصة للسان من الألسنة. ومن هذا المنظور يميّز كوزيريو بين ثلاثة مستويات :

يمثّل المستوى الأول مستوى كليا (universel) ويتعلق بالقدرة على الكلام بصفة عامة، تتجاوز معرفة لسان معين، وهذه القدرة اللغوية العامة تختص على حد تعبيره بالمعرفة العبارية[4] (connaissance élocutionnelle/elokutionelles Wissen)[5]

أقل، هرمية الخصائص بحيث توجد خصائص أهم وأخرى أقل أهمية، من الوحدات المنتمية إلى نفس المقولة ما يكون أقرب للطراز وما يكون أبعد عنه.

[1] وممن اتبع هذا المنهج وبحث في هذا الإطار عن هرمية مقاييس النصية بربارا زانديق التي ترى أن الوظائفية مقياس أوّليّ ثم ملاءمة المقام والموضوعاتية والاتساق والانسجام. أما من المقاييس الثانوية فهناك صورة إخراج النص (forme graphique du texte) وعلاقة الكاتب بالمتلقي وحدود النص واندماجه في منظومات نصية. (Sandig 2000, 99)

[2] نشير هنا بصفة خاصة إلى الفصل "النصوص بوصفها أشكال تنظيم لمعرفة مركَبة" (Gansel/Jürgens, 2002, 101-118)

[3] 1988

[4] اختار هذا المصطلح اعتمادا على المصطلح الريطوريقي القديم "العبارة" (élocutio)، انظر أعلاه، الفقرة2.

[5] إنها، على سبيل المثال، القدرة على التمييز بين المقول والمقصود، كما نحتاج إليه في أسلوب السخرية (l'ironie)

ثم نجد ثانيا المستوى التاريخي المتعلق بالقدرة على تكلّم لسان معين، وسماها أيضا المعرفة اللسانية الخاصة (connaissance idiomatique/idiomatisches Wissen)، أي معرفة لسان معين تطوّر تاريخيا في إطار ممارسات مجموعة لسانية خاصة.

وأما المستوى الثالث، فيختص بالإنتاج الفردي لنص ما، وهنا نجد القدرة النصية (compétence textuelle) المتعلقة بالمعرفية التعبيرية (connaissance expressive). إنه مستوى مستقل عن المستويين الآخرين ويتعلق بمراعاة النية والموضوع والمتلقي والوسيط المعتمد (médium) والمقام التواصلي ويتضمن المعرفة حول بنى النص وصياغاته الممكنة وحول الأنماط النصية وخصائصها.

يجمع النص إذن بين أنواع مختلفة من المعارف، بعضها خاصّ باللغة وبعضها الآخر خاصّ بالعالم. و"في إنتاج النص تتصل المعرفة اللغوية بمعرفة العالم وتتم صياغتهما بحسب نية المتكلم والتوجّه إلى مخاطب معين ومقام تواصليّ خاصّ، مما يتطلب معرفة التفاعل ومعرفة المقصودِ بالقول (connaissance d'interaction et connaissance d'illocution)"[1].[2] فالنص من هذا المنظور يمثل نظاما مركّبا لمستويات معرفية مختلفة منظّمة يترجم في جملته تصوّرا معينا لجزء من الواقع أي "عالم النص".[3]

9 - النص بوصفه قالبا تواصليا

إن تعريف ظاهرة النص لا بد أن يتعدى حتما إلى تعريف أشكال هذه الظاهرة إن وُجدت. فلا شكّ أننا نستعمل في تواصُلنا اليوميّ أنماطا عديدة

[1] Gansel/Jürgens, 2002, 116 : „Sprachliches und enzyklopädisches Wissen werden im Prozess der Textproduktion aufeinander bezogen und intentional, adressaten-spezifisch und situationsadäquat verarbeitet, wozu Interaktions-und Illokutionswissen erforderlich sind." `

[2] تضيف قانزيل أن منتوج هذه التمشيات يمثل نقطة انطلاق لتمشيات التلقي والفهم، ولكن مع ذلك نلاحظ هيمنة تمشيات الإنتاج على وصفها لهذا النموذج النصي الجديد.

[3] وتوجد مقاربات عديدة لمحاولة ضبط مستويات النص المختلفة المتفاعلة، منها مقاربة نوسباومير (Nussbaumer 1991,158) الذي يميز بين بنية الأفعال اللغوية بوصفها المستوى الوظائفي المتعلق بالمقصود بالقول (fonctionnel-illocutionnel) وبنية المحتوى الخاص (مستوى المحتوى القضايا) والمستوى اللغوي التعبيري ويرى موتش(W. Motsch 1996a, 9) أن النجاح التواصلي للنص يتعلق خصوصا بالمقصود بالقول من ناحية وصياغة النص قصد تسهيل الفهم. ومن تمشيات المعالجة (Textbearbeitungsverfahren/processus de traitement de texte) صياغات التفسير والتمثيل وإعطاء أمثلة والتخصيص وحكاية الأقوال والتعميم والتلخيص.

نصيةً. فنمطيّة النص– أي انتماؤه إلى نمط معين وما ينجرّ عن ذلك من توجيهات في إنتاجه وتقبله – هي بمثابة صفة له تنتمي إلى مقياس التناص كما رأينا منذ حين.

وبادئ ذي بدء لا بد من الملاحظة أن مفهوم النمط النصي (Textsorte) إلى حد الآن مفهوم "قبل-نظري" (pré-théorique) على حد تعبير فولفقانق هاينيمان (b,102000). وذلك راجع قبل كل شيء إلى تعقيد الظاهرة وعدم ثبوت حدود ثابتة بين الأنماط المختلفة في الحياة التواصلية التطبيقية. فلا يمكن تصنيف ظاهرة النص تصنيفا شاملا محيطا ينتمي فيه كل نص إلى قسم واحد فقط من عدد محدود من الأقسام المتجانسة. ثم يبقى استعمال المصطلح إلى حد اليوم استعمالا لا يصل إلى مستوى علمي دقيق. فـ"النمط النصي" يُطلق في الدراسات الموجودة على ظواهر مختلفة جدا وغير متجانسة[1].

ولكن يمكن أن نقول بصفة عامة إنّ "النمط النصي" مصطلح يفيد تصنيف نصوص الاستعمال ويقابل عامة مصطلح الجنس في الدراسات الأدبية.

لقد اهتمَ الباحثون في هذا المجال بمقاييس مختلفة لتحديد أنماط النصوص مثل السياق التواصلي[2] (Kommunikationssituation) ومثل طرق الإخبار[3] (سرد، وصف، حجاج) ومثل الوظيفة التواصلية[1] ومثل بنية النص

---

[1] يُستعمل مصطلح "النمط النصي" (Textsorte) مثلا للنصوص الخيالية (textes fictionnels) عامة (Siegfried J. Schmidt)، للحجاج (Werner Kummer)، للترجمة (Dressler). أما بربرا زانديق (Barbara Sandig) فتميز بين الوصف الطبي ووصف كيفية أعداد الطعام ووصف كيفية استعمال منتوج ما على أنها أنماط نصية مختلفة....

[2] يصنف الباحثان شلانك وشونطال أنماط النصوص على أساس الوضعية التواصلية ويهتمان بعوامل مختلفة مثل عدد المشاركين في التواصل، علاقاتهم بعضهم ببعض، النمط التواصلي (تلفزة، إذاعة، هاتف، مباشر...)، المكان، الوقت المستغرق، درجة التلقائية، أهداف المتواصلين، الموضوع الخ.

[3] إن فيفيقر/هاينيمان (1991) يعتبران "استراتيجيات الإنتاج" مستوى من المستويات المختلفة لتحديد النمط النصي. ويعدان ثلاثة طرق للنصوص الإخبارية هي السرد والوصف والحجاج. فالسرد والوصف الحجاج تنتمي كذلك إلى ما يسمى بـ"طرق تقديم الموضوع" (Themenentfaltung) في دراسات انسجام النص الدلالي (وهناك من يضيف طرق أخرى غير هذه الثلاث التقليدية، مثل طريقة التفسير، Brinker 1997d). وقد أشرنا إلى البنى الكبرى لفان دييك في هذا الإطار (انظر أعلاه : 5. 4)

العامة (أي ترتيب المعلومات فيه، وجود مقدمة أو خاتمة ...) أو حتى وسيلة التواصل مثل المشافهة أو الكتابة ومثل الإنترنات أو التلفزة أو الإذاعة... وتساءلوا كذلك عن مدى أهمية الميزات النصية الداخلية مثل الأسلوب والموضوع وطريقة معالجة الموضوع مقارنةً بالعوامل التواصلية الخارجية. وبطبيعة الحال كانت المقاييس الداخلية للنصوص تلعب دورا أساسيا في المرحلة المبكرة للسانيات النص التي هيمن عليها المنهج البنيوي-النحوي، ولكن مع تبلور المنهج التواصلي وقع التركيز على وظيفة النص والعوامل التواصلية، واكتسبت المقاييس الخارجة للنص أهمية أكثر في هذا المجال.

ولا بد أن نشير عامةً إلى العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية فبنية النص وأسلوبه مثلا تخدم وظيفة النص التواصلية، فمنذ مدرسة براغ في الثلاثينات يوجد مفهوم وظائفية الأسلوب. واستغل كثير من الباحثين في إطار لسانيات النص (W. Sanders, 1973 ; W. Fleischer/G. Michel/G. Starke, 1993a, 28 ; E. Riesel/E. Schendels 1975) على العلاقة بين وظيفة النص وإطاره التواصلي وبين أسلوبه أو "قوالب التنصيص" (grilles de mise en texte/Vertextungsmuster).

إن تطوير تصنيف الأنماط النصية لا بد أن يراعي إذن عددا من المقاييس المتنوعة التي يمكن أن تختلف أهميتها بحسب النمط النصي (بعض الأنماط مثلا تتعلق بأسلوب خاص، والبعض الآخر لا يتوفر فيه ميزات أسلوبية خاصة بها)، ويقترح قانزيل ويورقينس منهجا يلخص أهم المقاييس للنمط النصي عنهما، يعتبران أن الأنماط النصية تثبت عبر الوسيط (médium) وتختلف بحسب الوظيفة، ثم تتميز بمقاييس ثانوية هي مقياس السياق التواصلي والخصائص الموضوعاتية البنيوية (caractéristiques thématiques-structurelles).

---

[1] نجد لدى برينكار وظيفة النص مقياسا أساسيا لتحديد الأنماط النصية، يقابل الأنماط النصية أنواع وظيفة النص الخمسة : النمط الإخباري (المقال، التقرير...) والنصوص الطلبية Appelltexte (الاشهار، النص القانوني، المطلب...) والنصوص الالتزامية (عقد، وعد...) والنصوص الاتصالية (رسالة شكر، رسالة تعزية...) والنصوص الإعلانية (الشهادة، الحكم...).

إن علاقة النصوص بعضها ببعض حظيت باهتمام كبير لا في إطار البحث عن الأنماط النصية فقط ولكن أيضا في ميدان الدراسات الأدبية ومفهوم "التناص" لدى بعض دارسي الأدب الفرنسي[1]، أي علاقة النص بالنصوص قبله وبعده بحث يصبح النص مجرد مرحلة تتقاطع فيها أصوات النصوص السابقة واللاحقة. فالتناصية هي الأخرى مقياس للنص، بل "مرادف لمقياس النصية في حد ذاته" (Heinemann 1997,22). وأما مجموعة النصوص التي يندمج فيها النص المفرد، فهي أيضا يمكن أن تصنف في أصناف وأقسام، مما يؤدي بنا إلى مفهوم "الخطاب" الذي نريد أن ننظر فيه ختاما.

10 – خطابيّة النص (la discursivité du texte)

احتلت مكانة النص ضمن مجموعة منظّمة من النصوص مركز اهتمام الدراسات النصية في السنوات الأخيرة. إنها ليس فقط علاقات النص بالنصوص الأخرى، أي صفة "التناص"، التي انتبه إليها الباحثون ولكن دور النص ضمن منظومة معينة من النصوص المكونة لوحدة تواصلية تبلورت في ممارسات المجتمع عبر التاريخ. ومن بين الذين اقترحوا لهذه الوحدة، بالرجوع إلى المفهوم الفلسفي لميشال فوكو، اسم "الخطاب" إنقو فارنكي (2000،2) وأدامتزيك (2001،254).

مع الملاحظ أن هذا المصطلح غير جديد وأن له في أوساط لسانية وعلمية دلالات مختلفة : يطلق "الخطاب" منذ بنفينيست[2] على النص الملفوظ الملموس مقابل اللغة-النظام (langue et discours). وتوجد مدارس – خاصة في العالم الانقليزي-الأمريكاني - تقصد به الخطاب الشفوي مقابل النصوص المكتوبة. ثم نجد "دراسات الخطاب" (discourse studies) أحيانا مرادفةً للسانيات النص[3].

وأما الخطاب بوصفه مجموعةً من النصوص فيتعلق بالعلاقات والقواعد التي تنظّم هذه المجموعات ومن هذا المنظور يدخل في هذا

---

[1] (Kristeva, Barthes, Bachtin)

[2] Benveniste : Problèmes Linguistiques

[3] Jan Renkema, *discourse studies : an introductory textbook*, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam/Philadelphia 1993.

المفهوم أبعاد فكرية ومعرفية واجتماعية وقيم أخلاقية ونحو ذلك، فلكل هذه المعطيات الخطابية دور في تكوين النص الفردي وفي تشكيله.

يتساءل ماروقت هاينيمان وفولفقانق هاينيمان (2002) عن كيفية تحديد وحدة الخطاب وكيفية تحديد النصوص التي تنتمي إلى خطاب واحد، والتمييز بينها وبين النصوص التي تنتمي إلى خطابات أخرى. ذلك أن حدود الخطاب تبقى خاضعة للذاتية ومقاييس تقسيم الخطابات غير ثابتة. فيري الباحثان عاملين أساسيين يحدد على أساسهما الخطاب ويقرَّر في ضوئهما انتماء النص الفردي إلى المجموعة (أي الخطاب المعين)، هما الاشتراك في الموضوع من ناحية والعامل البراغماتي من ناحية أخرى.

إن الصلات الرابطة بين النصوص التي تدور حول نفس الموضوع صلات واضحة، حتى لو كان الفارق الزمني بين هذه النصوص كبيرا. أما المقياس الثاني فيحتاج إلى توضيح أكثر. إنه يتعلق بالصلة البراغماتية التي تجمع بين نصوص، مختلفة الموضوع أم غير المختلفة، من الناحية الخارجية، مثل النصوص المكتوبة والشفوية التي تقدَّم للطلبة في إطار سلسلة محاضرات، مما يسمى أيضا بـ"الدرس" (cours)، والتي تشمل نصوصا شفوية يلقيها الأستاذ وحوارات بين الأستاذ والطلبة ونصوصا مكتوبة يوزّعها عليهم وربما عروضا يقدّمها الطلبة.... فالرابط الأساسي بين كل هذه النصوص – مع توفر علاقات موضوعاتية في الغالب – هو رابط براغماتي إذ أنَّ الإطار المؤسساتي للدرس يفرض صلة بين هذه النصوص.

ثم يمكن أن تقسم الخطابات المؤسسة على الموضوع المشترك أو القائمة على أسس براغماتية إلى الخطابات باعتماد وسيط واحد (mono-médial) وإلى الخطابات باعتماد وسائط متعددة (inter-médial)[1] كما أن الخطاب الواحد يمكن أن يتكون من نصوص تنتمي كلها إلى نفس النمط النصي أو من نصوص تختلف من هذه جهة. وأخيرا نذكر المبدأين المكونين للخطاب اللذين يقدمانهما، فهما مبدأ التسلسل الخطي مثلما هو الأمر في تتابع الرسالة والرد عليها في إطار المراسلة، ومبدأ التشابك النصي حيث

---

[1] أي أنها لا تعتمد إلا على الكتابة مثلا، أو أنها تعتمد على وسائط مختلفة من الكتابة والشفوية والنص الإلكتروني الخ..

يدخل النص في نص آخر (مثل المحاضرة التي نجد في داخلها قراءة نصوص أخرى).[1]

وكما يتبين من خلال هذين المقياسين الأخيرين لا بد أن نميز بين النمط النصي وبين الخطاب، مما يظهر كذلك في الترتيب الذي يقترحه إنقو فارنكي[2] لتعريف مستويات النص والشكل النصي (Textmuster) – الذي يستعمله مرادفا للنمط النصي - والخطاب، فالنص حدث تواصلي، ظاهرة مفردة. وأما الشكل النصي فهو القالب المولّد عبر التاريخ ويشمل أبعادا شتى تتعلق بالبنية النحوية والمحتوى وعناصر شكلية للنص، ويعني "الخطاب" مجموعة النصوص المتعلقة بمجال معين من حيث تمثّل نظامَ تفكير واحتجاج. وهكذا نخرج بالخطاب إلى مجال علم الاجتماع والتاريخ والفلسفة. فما عسى أن يكون المستوى فوق الخطاب....؟

11 – كلمة ختامية : من النص إلى الخطاب؟

بدأ مذهب "لسانيات النص" بالبحث المتحمس عن حد النص والتعريف بالعوامل المكوّنة له والمحيطة به. وما يُمكن أن يقال هو أن المشروع العلمي أسفر عن اكتشافات هامة واتجاهات جديدة خصبة للبحث اللساني عامة وساهم في فهم كثير من الظواهر المتعلقة بالنص وإطاره التواصلي إلا أن السؤال عن "ما هو النص" بقي سؤالا مفتوحا حتى أنّ لسانيّي النص اليوم يتساءلون عن أسس منهجهم وعن مستقبله: إذ نجد من يعتبر "النص" مجرد بناء نظري لبعض اللسانيين، يتغير ويتطور وجوده وشكله مع تطور الخريطة العلمية ومعطياتها المتطورة[3]. ثم يمكن أن نمثّل لوضعية الحيرة والتساؤل حول مفهوم النص بالعودة إلى بعض العناوين لكتب ومقالات نشرت في السنوات الأخيرة. فنجد مجموعة من الباحثين للسانيات النص تسأل عن "مستقبل لسانيات النص"[4] أو نرى بعضهم يريدون أن

---

[1] إن هذا التداخل بين النصوص يتعلق كذلك بإشكالية الحد بين النص و"النص الجزني"، انظر M. Heinemann/W. Heinemann, 2002, 107.

[2] Warnke, 2002,

[3] انظر : Ingo Warnke, 2002, 126

[4] « Die Zukunft der Textlinguistik »

يعرفوا "إلى أين تذهبينَ يا لسانيات النص؟"[1] (Gerd Anto/Heike Tietz, 1997) ويرجو روبير-ألان دي بوقراندي وصول لسانيات النص "إلى ضفاف جديدة"[2] ويطرح آخرون السؤال : "هل نحن في حاجة إلى مفهوم جديد للنص؟"[3] (Ulla Fix/Kirsten Adamzik/Gerd Antos/Michael Klemm 2002). أما إنقو فارنكي فيبدو أنه يودّع النص نهائيا: "وداعا يا نص – مرحبا بك يا خطاب؟"[4] لنتحدث من الآن فصاعدا عن "لسانيات الخطاب"[5].

بدأ مذهب لسانيات النص بتكسير حدود الجملة وباعتبار النص أعلى مستوى لدراسة ظواهر اللغة. وأما اليوم فأصبحنا في مرحلة تجاوز مستوى النص إلى مستويات أعلى منه، فقد تحدثنا في هذا الإطار عن مفهوم "الخطاب". فكما أن اللسانيات بانتقالها إلى النص خرجت عن الميدان المحدود الخاص بها وأصبحت تبحث في ميدان اهتمام مشترك لعلوم مختلفة وإن كان نصيبها فيها كبيرا وخاصة من الناحية النظرية، فإنّ الانتقال إلى الخطاب هو الآخر يكسّر الحدود ويوسع ميدان البحث ويضع البحث اللساني في أرضية مشتركة علمية، بل إن اختصاص اللسانيات بمجال الخطاب ربما أقل من اختصاصها بمجال النص. وذلك يطلب دي بوقراندي[6] أن نغيّر اسم لسانيات النص إلى "علم النص"[7] لانفتاحها على عدة اختصاصات غير اللسانيات.

ولكن هل تجاوزنا النص فعلا؟ إزاء كل هذه التطورات النظرية ومحاولات توسع النماذج الوصفية اللسانية لا بد ألا ننسى أن النص كان دائما وسيبقى أبدا وحدة ثابتة ضمن سيرورة العوامل التواصلية، وأنّ له امتيازا كبيرا بفضل ثبوته الماديّ، خاصةً بالنسبة إلى النصوص المكتوبة،

---

1 « Quo vadis, Textlinguistik ? »

2 « Textlinguistik: Zu neuen Ufern ? », 1997b

3 „Brauchen wir einen neuen Textbegriff ?"

4 « Adieu Text – bienvenue Diskurs ? »

5 ADAMZIK Kirsten /Ingo WARNKE (Ed.), *Diskurslinguistik. Methoden – Gegenstände – Grenzen*, Berlin/New York, 2006.

6 1997

7 وهذه التسمية ليس جديدة، ومن بين الذين استعملوا هذا الاسم تون فان دييك (انظر : Textwissenschaft : Eine interdisziplinäre Einführung, 1980).

ولكن ثبوته اليوم يكون أكثر فأكثر وخاصة بالنسبة إلى النصوص الشفوية المسجّلة. فالنص يتميّز عن الخطاب بأنّه يمثّل وحدة ملموسة مسجلة عبر وسيط ما أو على الأقل يمكن تسيجلها. وأما الخطاب فهو عنصر فكري مجرد يصعب ضبطه وتحديده في عناصر ملموسة معدودة. لذلك سنبقى، من الناحية التطبيقية، دائما في حاجة إلى النص، سواء أكان ذلك في دراسة الأجزاء المكونة له، مثل الجمل، أم في الوحدات المكوّنة منه، مثل الخطابات. فلم يوجد بعد مفهوم لساني آخر قادر على منافسة النص على هذه المكانة المركزية.

من مظاهر خطاب الغيرية
في التراث العربي

نور الهدى باديس

كان امتزاج الأعراق والاختلاف القائم بينها في ثقافتها الأصل والاختلاط الذي كان يدعو إليها انتماؤها إلى المجتمع العربي الإسلامي من أهمّ مقومات المادة التي تأسّست عليها كتب الجاحظ وخاصة رسائله. ففي "الحيوان" و"البيان والتبيين" إشارات كثيرة إلى الفئات الاجتماعية التي كانت تتعايش في المجتمع، إشارات إلى عاداتها وطرق عيشها واختلافها في المأكل والمشرب أحيانا وإلى الصعوبات التي كانت تلاقيها للاندماج في صلب المجتمع الذي أصبح بالنسبة إليها سياقها الجديد لا مناص لها إن أرادت الاستمرار فيه من بذل الجهد للتكيّف مع قوانينه ونواميسه وما يطرأ عليه من تغيّر وتحوّل. ولئن كان الفارق اللغوي هو أبرز ما اهتم به الجاحظ حتى أصبحت طريقة نطق بعض الأصوات وإجراء اللغة سمة من السمات الأساسيّة الدالة على اختلاف المنبت والمأتى فإنه اهتمّ أيضا بما يفرّق بينها من أمور تتصل بالسلوك والاعتقاد والتفكير. ومن هذه الأجناس والملل والنحل ما كان موضوع دراسة مستقلة ككتاب البخلاء الذي خصّصه لبخل أهل مرو ورسالته عن الترك وخصالهم في الحرب والسياسة. فقد كانت هذه الصلات عميقة يؤكد الاهتمام بها أنها من جوهر المجتمع العباسي إذ هي تمثل لحمة هذا المجتمع وسداه. ولكن هذه الاختلافات وهذه الطرق في العيش والحديث وهذا التفاوت في المراتب الاجتماعية كان يحجبه ما في الضمير الجمعي وربّما في الضمير الفردي من شعور عميق بأنها تنتمي كلها

إلى دار الإسلام أو أنّها عناصر امتزجت بهذه الثقافة وهي في طريق تبنّيها والذوبان فيها ربّما. وإن بقيت كثير من الاختلافات بارزة والفروق واضحة.

ولذلك فإنّ هذا المظهر على أهميته وعلى المكانة التي يحظى بها في مؤلفات الجاحظ إلى درجة أن عدّها بعضهم متحفا تتحرّك فيه هذه الجماعات بما لديها من خصوصيات وما يقوم بينها من فروق (بلاّ، 1951) لا يمكن اعتبارها علاقة غيرية في المفهوم الذي حدّدته الدراسات لهذه الظاهرة وإن كنّا نعتقد من وجهة نظرنا في ضرورة الاهتمام بها وربّما في إدراجها ضمن هذا المفهوم. إلاّ أنّنا مع ذلك نهتمّ في عملنا هذا بعلاقة الغيرية في معناها العام الشائع وهي العلاقة بالثقافات المغايرة الوافدة من ديار أخرى تختلف لغة وتصورات وأبنية رمزية أي بالثقافات " الغريبة" عن "دار الإسلام" وعن النسيج الاجتماعي الذي كان يؤسس لما يسمى بالعصور العباسية. ولذلك سنهتمّ في خطابِ الغيرية بالعلاقة بالآخر، الآخر المختلف الذي يتحرّك في دائرة مغايرة بكلّ ما تشتمل عليه كلمة الدائرة من مكوّنات أنتروبولوجية وسوسيوثقافيّة.

الثقافة العربيّة والثقافات الأخرى في القديم

لا شكّ أنّ للثقافة العربيّة صلة قديمة بالثقافات الأخرى (عادل خذر، 2004) ولكن الدراسات لم تتوسّع إلا في الفترة التي أصبحت فيها هذه الصلة واضحة مع ازدهار حركة الترجمة بداية من القرن الثاني ولا سيّما مع مشروع"بيت الحكمة" الذي قام لنقل العلوم والثقافات الأجنبيّة إلى اللغة العربيّة. ولنا عن هذه الفترة دراسات كثيرة تناول بعضها المسألة في عمومها وتناول بعضها الآخر مظهرا من مظاهرها أو علما من أعلامها (انظر السويسي،1998) .

ولقد أجمعت الدراسات الكثيرة وقد صنع أغلبها المستشرقون على أهميّة دور الثقافة العربيّة في تأويل الثقافة اليونانيّة وقراءتها في شروط السياق المعرفي والتاريخي و إن كانت اختلفت في تقويم ذلك الدور وفي إبراز مساهمته في التأثير في تلك المعارف المنقولة والإضافة إليها فمنهم من اعتبر تلك الثقافة مجرّد ناقل (un passeur) ومنهم من اعتبر أن الصلة بين

الثقافتين لم تنحصر في هذا الدور ولذلك تحدّثوا عن تأويل وقراءة (منسية، 1999). وعلى كلّ فليس هذا ما يهمّنا هنا فنحن نريد أن نطرح هذه المسألة انطلاقا من نص مضبوط كنّا اهتممنا به في عمل لنا سابق (مناعي غيضاوي، 2004) . ونعتقد أنّنا لم نستنفذ القول فيه وهو مقدمة كتاب الحيوان للجاحظ. سنهتمّ من تلك المقدّمة بالمواطن التي أشار فيها أبو عثمان بصريح العبارة إلى نقول عن الفكر اليوناني أصبحت معروفة في وقته ونودّ من خلال ربط تلك النقول بغيرها من السياقات الأخرى في المقدّمة أن نحدّد دورها ومدى تأثيرها في تصوّرات الجاحظ ومواقفه المختلفة من الثقافة العربية ومن الثقافات الوافدة وغرضنا أن نتبيّن ما إذا كان الالتقاء بثقافة الآخر عاملا من عوامل الإفلات من سطوة الثقافة الأم والتحرّر في بناء الأحكام والمواقف تجاهها أم كان على العكس مدعاة إلى الانكماش والتقوقع على الذات والدفاع عن الهويّة والكيان كما نقول اليوم أي هل كان اطّلاعه على ما لم يكن يعلم من معارف الأجنبي سبيلا إلى تقوية الوعي بضرورة الموقف النقدي وإن كان موضوع ذلك النقد هو الذات نفسها، ومن ثمّ تنفتح إمكانيّة التحليل والتفسير والتأويل وبناء الأحكام على مقتضى ما يدعو إليه العقل والعدل أم كان ذلك الاطلاع مدعاة إلى الزهو بما نملك ومحاولة الظهور به على علوم الآخرين ومن ثم يأتي خطاب التمجيد الذي يقوم على الانتصار بعيدا عن كلّ اتزان في الحكم واعتدال في النظر.

وللإجابة عن هذا الطرح نحتاج إلى أن نعود شيئا ما إلى الوراء لنتذكّر بنشأة النثر العربي التي أفاض فيها الناس أيضا بلغات شتّى وحاولوا أن يحددّوا الأسباب التي دعت إلى تلك النشأة والحاجات التي كانت وراء هذا النمط من الكتابة وهذا النوع من الكتّاب. وتتفق الدراسات جميعها على أمرين أساسيين:

1/ أن النشأة كانت استجابة لحاجات سلطانيّة بالأساس لذلك كانت تباشير النثر الاولى مرتبطة بديوان الكتابة والإنشاء وكان أشهر الناثرين في القرنين الأوّل والثاني من الكتاب بالمعنى الديواني. فبعضهم لم يعرف إلا بتلك الصفة كسالم وعبد الحميد وبعضهم اشتهر بفنون من النثر أخرى أنست الناس صفة الكتابة لديه كعبد الله بن المقفع.

2/ أن العناصر التي ساهمت في ترسيخ تقاليد هذا النمط من أصل غير عربي مما ساعدها على القيام بدورين أساسيين تمثلا في:

أ - نقل ما في ثقافتها الأصل من آداب في الراعي والرعية والآداب السلطانية وترجمة ما في تلك الثقافة من نصوص نقلتها هي بدورها عن لغات أخرى. ومن أشهر ما نذكر طبعا كليلة ودمنة. وليس غرضنا من هذه الإشارة أن نتوسع في الظروف التي دعت إلى نشأة النثر فذلك كما قلنا موجود في دراسات بعضها أصبح مراجع معروفة وإنّما نريد أن نطرح سؤالا يبدو لنا مهما، وقد أثارته في ذهننا المقارنة بين النثر في هذه الفترة الأولى وبين مقدّمة كتاب الحيوان يمكن أن نصوغه كالآتي: لماذا لا نجد في ما وصل إلينا من المؤلفات نصّا طرح قبل الجاحظ طرحا نظريا الحاجة إلى النثر؟ أول إجابة تتبادر إلى ذهن الدارس هو الفارق الضروري في كل العلوم بين الممارسة والتنظير لها. فتاريخ العلوم يؤكّد حاجة البناء النظري إلى ممارسة سابقة. ولا شك أنّ لهذا العامل دورا أساسيا تقرّه تواريخ العلوم لا سيّما العلوم التي أصبحنا نصنّفها اليوم في عداد ما يسمى الآداب والإنسانيّات. ولا شكّ أنّ ظهور النصوص المهمّة في النقد الأدبي في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع أوضح دليل على ذلك.

ب - لكنّنا نودّ أن نذهب في تأويل ذلك مذهبا آخر يكمّل الرأي السابق ولا ينفيه. وسنحاول أن نبني هذا التأويل على التدقيق في المقام الذي ورد فيه الحديث عن النقول الأجنبيّة في مقدمة كتاب الحيوان ودلالة إدراجها في ذلك المقام بعينه، بغية ربط ما نحن بصدده بالموضوع الذي اخترناه. ولبناء هذا التأويل نحتاج إلى إبداء جملة من الملاحظات:

1- أصبحت علاقة الثقافة العربية بالثقافات الأخرى ولا سيّما الثقافة اليونانيّة واضحة المعالم ممثلة في نصوص يمكن التأريخ لدخولها ويمكن ضبط من ترجمها ومن أي لغة ترجمت. وهو أمر لم يكن متوفرا بما يكفي في ما سبق من الحقب. فإذا استثنينا ما نعرف عن كليلة ودمنة فإنّ البحث لم يقطع في المترجمات اليونانية في هذه الفترة المبكّرة وما نسب إلى ابن المقفع من ترجمات عن اليونانية حوله كثير من الشكّ. وليست القائمة التي أوردها الجاحظ في مقدمة الحيوان في قوله: " وهاهنا كتب هي بيننا وبينكم

مثل كتاب اقليدس ومثل كتاب جالينوس ومثل المجسطي مما تولاه الحجاج وكتب كثيرة لا تحصى فيها بلاغ الناس " (الحيوان،80/I) قائمة جامعة لأنّ الجاحظ كما هو واضح من عباراته ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر.

2 - ولا ننسى أيضا أنّ الجاحظ يمثل في تاريخ الثقافة العربية مرحلة مهمة شرعت فيها هذه الثقافة في جمع نصوصها الأمهات ورسم الملامح البارزة فيها وطرح الأسئلة المهمة التي على أساسها تأصّل كيانها وتحددت علاقتها بذاتها وبالآخر. ولا شكّ أنها فترة كفيلة بإنتاج الخطابات الواصفة أي الخطابات التي تفكّر فيما تصنع وتدور على نفسها في حلقة تتماسك فيها النصوص المبتدعة الأولى والنصوص المفكّرة فيها المظهرة لما تضمر من بنى وما يتحكّم فيها من قوانين ونواميس.

فلقد كان الجاحظ وهو يجمع ما تناثر من نصوص بلاغيّة يفكّر في الظاهرة ويحاول الوقوف على مقاييسها ونواميسها. ومؤلفاته، اعتبارا للظرف الحضاري المذكور والشروط المعرفيّة التي تمّ فيها تأليفها، محمولة أكثر من سابقتها على الإيفاء بهذا الاعتبار النظري والخروج من شتات النصوص وجمهرة الأخبار والأشعار والشهادات إلى إعمال الرأي فيها والتأمّل في الصلات المختلفة التي تعقد بينها الأواصر وتقرّب الشقة. ولذلك نعتبر أنّ ما جاء في مقدّمة الحيوان من تصوّرات ومواقف لا يمكن أن يكون في غيره من الكتب باعتبار ما ذكرنا وباعتبار أيضا ثقافة الجاحظ واهتماماته الفكرية واختياراته المذهبية التي لا شكّ كانت سببا من الأسباب المباشرة التي مكنته من الوعي بدقة المرحلة التي شاءت صدف التاريخ أن يكون ممثلها وشاهدا عليها.

3 - وفي تصورنا أنّ المقدمة كتبت بهذا الوعي العميق الذي جعله يدرك بكيفيّة تدعو إلى كثير من الإعجاب وضع الثقافة العربية في ملتقى الثقافات في ذلك العصر والمهمات الكبرى الملقاة عليها لكي تواصل إشعاعها وتأثيرها أو كما نقول بلغة اليوم جعلته يدرك الرهانات والتحديات التي على هذه الثقافة أن تتجاوزها.

لعلّ من أبرز ما يدلّ على ذلك الوعي وعلى مدى عمقه واتساعه انتباهه الواضح إلى أنّ الأمم جميعها تطمح إلى أن يخلّد ذكرها في التاريخ

وتستمرّ مآثرها ومناقبها لأنّ التخليد هو شرط الذّكر وشرط البقاء وتواصل الفعل الذي تقوم عليه مساهمة كلّ أمّة من الأمم في رسم معالم ما تساهم به في تاريخ الانسان:"فكلّ أمّة تعتمد في استبقاء مآثرها وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب وشكل من الأشكال"(الحيوان، I/71) . وهذه الفكرة هي الأساس الذي يبني عليه الجاحظ كل ما نروم الحديث عنه في مسألة علاقة الثقافة العربية بالثقافات الأخرى التي أصبحت جزءا من السياق العربي وخصلة في ضفيرة المعرفة التي كانت تتداول في ذلك الوقت وأشهر هذه الأمم: الهند والفرس واليونانية حسب عبارة الجاحظ.

فكيف استبقت هذه الأمم مآثرها وحصّنت مناقبها؟ وما الذي ستؤولِ إليه هذه المقارنة من آراء ومواقف نعتقد أنّها لم تبرز بما هي جديرة به وقل أن تحدّث عنها الناس عند حديثهم عن الجاحظ؟

انطلاقا من تفكيره في سعي الحضارات إلى انخراطها في البعد التاريخي حتى تتمكن من تحقيق أمرين أساسيين: تواصلها وتواصل منظومة القيم التي تدين بها لكي تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل في الملّة الواحدة ولكي ينتقل صيتها إلى الأمم الأخرى وصيانة تلك المنظومة والحفاظ عليها حتى تبقى الدالة على الملّة التي أنجبتها، انطلاقا من كلّ ذلك بدأ الجاحظ يستعرض الضروب والأشكال التي وقع التوصّل بها إلى الاستبقاء والتحصين بحسب تعبيره. فبدأ حديثه بما احتالت به العرب في جاهليتها في تخليد مآثرها وهو الشعر وهنا يبرز أمرا مهما لا بدّ من الإلحاح عليه وهو أنّ الحديث عن الشعر ليس مقصودا في ذاته ولا هو استطراد كما يتبادر إلى الأذهان من القراءة العجلى: " وكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليدها بأن تعتمد في ذلك على الشعر الموزون والكلام المقفى وكان ذلك هو ديوانها" (الحيوان، I/72). فقد ورد في حديثه عن هذا الشعر جملة ستوجه كلّ مواقفه الموالية في رأي الجاحظ في هذه الطريقة في تخليد المآثر وتحصين المناقب بأن وضع الشعر فعلا ووظيفته في علاقة ثنائية تكاد لا تتجاوز قائله ومن كتب من أجله بناء على غلبة المديح عليه. فجعل الجاحظ فائدته على إفادة قدرة الشاعر في البيان وزكاة نفس المخاطب في المأثرة. وقد بنى الجملة على المقابلة استعدادا لما سيقوله بعد ذلك فيه باعتباره بناء بالكلام يحاول به أصحابه البقاء في التاريخ: "وعلى أن الشعر

يفيد فضيلة البيان على الشاعر الراغب والمادح وفضيلة المأثرة على السيَد المرغوب إليه والممدوح به" (الحيوان، 72/I) ثمَ يلتفت إلى الطريق التي كانت تنتهجها الأمم الأخرى في تقييد مآثرها فذكر أنّ العجم كانت تعوّل على البنيان هذا البناء المادي الذي في مقدوره أن يصمد في وجه الدهر لأنّه مصنوع من مادة انتبهت الشعوب بالتجربة إلى أنها أمدّ عمرا وأشدّ صلابة من الانسان الباني الفاني. ولذلك حاولت العرب في أزمنة متأخرة أن تنتهج هذا الأسلوب وتتخذ هذا الشكل. فتجمع ما لم يتوفر لغيرها أي البناء باللغة في الشعر والبناء بالحجارة والكلس في البنيان.

وسيتوسّع الجاحظ في نقد هذين المذهبين مذهب البنيان الذي حاكت فيه العرب العجم والمذهب الذي هو من ابتداعها واختراعها والمحكّ في الحكم كما سنبيّن بشيء من التوسّع سيكون حضور الثقافات الأخرى وما انتهجت من سبل غير البنيان للاستبقاء والتحصين.

أمّا في ما يخصّ البنيان فلم يجد الجاحظ صعوبة في بيان أنّها ليست أحسن السبل للتخليد:" لأن من شأن الملوك أن يطمسوا على آثار من قبلهم وأن يميتوا ذكر أعدائهم" (الحيوان، 73/I). وقد ضرب من تاريخ الأمم أمثلة مشهورة في ما هدّم من المدن والحصون. ولم يختلف الأمر في أيّام الإسلام فقد ذكر ما هدّم عثمان وما هدّم زياد لابن عامر: "كما هدَم أصحابنا بناء مدن الشامات لبني مروان" (الحيوان،80/I). وهو يعني بذلك ما فعله العباسيون بما بناه الأمويّون.

أمّا الشعر فإلى جانب كونه "حديث الميلاد صغير السنّ ... إذا استظهرناه بغاية الاستظهار لم يتجاوز مائتي عام" (الحيوان، 74/I). فإنّ فيه من الخصائص في البناء والاستعمال ما لا يمكنه من القيام بهذا الدور. وعند هذا الحدّ يأتي حديثه المشهور الذي يقتطعه الباحثون من سياقه فتغيّب اللحمة القائمة بينه وبين المقدّمة ككل ونقصد حديثه المشهور عن صعوبة ترجمة الشعر بحيث لا يمكن نقله ولا تحويله وإذا حللنا معقوده تحصلّنا على نثر تحوّل من موزون الشعر:" والشعر لا يستطاع أن يترجم ولا يجوز عليه النقل ومتى حوّل تقطع نظمه وبطل وزنه وذهب حسنه وسقط موضوع التعجب فيه لا كالكلام المنثور والكلام المنثور المبتدأ على ذلك

أحسن وأوقع من المنثور الذي تحوّل من موزون الشعر" (الحيوان،75/I) ثمّ إننا متى نظرنا فيه إنشاء وتقبّلا، كما نقول اليوم، وجدنا فضيلته مقصورة على العرب. ولقد ذهب النقّاد في قراءة هذه الجملة مذاهب أقل ما يقال فيها أنّ فيها إهانة لذكاء الجاحظ إذ فهموا أنّ العرب وحدهم يمارسون الشعر ويعرفونه بينما كلمة "الفضيلة" لم تجر على المعنى الأخلاقي وإنما على المعنى الوظيفي وهو الذي ذكره في فضيلة البيان وفضيلة المأثرة. فوظيفة الشعر ودوره لا يتجاوزان أهله ونحن نربأ بالجاحظ عن أن يرتكب مثل هذه الحماقة. والمقصود في لغتنا نحن اليوم هو ما لا يمكن تداوله واستهلاكه إلاّ في إطار الثقافة التي لسانها العربية بالأصل والانتماء أي أنّ الشعر مقصور على العرب وعلى من تكلّم بلسان العرب. ولم يكتف الجاحظ بتأكيد هذا الأمر بل قطع في تأكيد موقفه خطوة أخرى بناها على مجرّد الافتراض وهو أنك متى حوّلت هذا الشعر لن تجد فيه ما لم تذكره العجم في كتبها معنى ذلك أنهم لا يحتاجون إليه بحكم أنّه لا ينفعهم في شيء ممّا يصلح معاشهم ويشحذ فطنهم وحكمهم.

وقد جاء هذا الحديث في فقرة مبنية على المقابلة بين ما لا يستطاع في الشعر ويستطاع في الكتب فهو في حديثه عن الشعر باعد بينه وبين الترجمة والنقل والتحويل:

1/ لا يستطاع أن يُترجم

2/ لا يجوز عليه النقل

3/ متى حوّل تقطّع نظمه وبطل وزنه

بينما: " نقلت كتب الهند وترجمت حكم اليونانية وحوّلت آداب الفرس فبعضها ازداد حسنا وبعضها ما انتقص شيئا ولو حوّلت حكمة العرب لبطل ذلك المعجز الذي هو الوزن مع أنهم لو حوّلوها لم يجدوا في معانيها شيئا لم تذكره العجم في كتبهم التي وجدت لمعاشهم وفطنهم وحكمهم"(الحيوان، 75/I). وتأكيدا لهذا الرأي يذكر الجاحظ انتقال هذه الكتب عبر التاريخ ويؤكّد في جملة تدلّ على انفتاحه الفكري وإحساسه العميق بأنّ الثقافات المختلفة هي ملك للإنسان وأن ما يصل إليه الإنسان بفكره ويبنيه سدا لحاجته وتقويما لمعاشه وتعريفا بوجوه المرافق، ملك مشاع يرثه حديثهم

عن قديمهم، يقول: "وقد نقلت هذه الكتب من أمّة إلى أمّة ومن قرن إلى قرن ومن لسان إلى لسان حتّى انتهت إلينا وكنّا آخر من ورثها ونظر فيها" (الحيوان، I/71). بناء على هذا انتهى إلى أنّ الكتب أبلغ في تقييد المآثر من البنيان والشعر.

وفي كلّ هذا التحليل والتدبير كانت المنفعة قائمة مقياسا عليها نقيس ما يقع تبادله بين الناس. وبحسب ما في الموروث من الحكمة ومن المرافق ووجوه سدّ الحاجة في الدين والصناعات وما أقام لهم المعاش وبوّب لهم أبواب الفطن، تكون الحاجة إليها أمسّ واللّهج بها أقوى وهي لأصحابها على حدّ عبارة الجاحظ "أبقى ذكرا وأرفع قدرا وأكثر ردا" (الحيوان،I/71).

وإمعانا في تأكيد هذا الرأي طرح الجاحظ على جهة المجادلة وفتح إمكان القول اعتراضا قد يذهب بأصحابه إلى أن له القدرة على هدم البناء الذي أقامه من أساسه وتمثل الاعتراض في ما أصاب كتب الحكماء وما دوّنت العلماء من التغيير والتبديل والفساد بسبب أن:" الترجمان لا يؤدي أبدا ما قاله الحكيم على خصائص معانيه وحقائق مذاهبه ودقائق اختصاراته وخفيّات حدوده" (الحيوان،I/75-76).

وقد كان هذا الاعتراض فاتحة حديثه المشهور عن الترجمة وما يجب أن يتحلى به الترجمان من بيان ومعرفة بمعاني العلم الذي يترجم وخصائص تصاريف القول فيه. وهنا أيضا لا بدّ من قراءة هذه الفقرة في هذا السياق وبهذا الوضع لا أنّها مبحث مستقل استطرد إليه صاحب الحيوان استطرادا.وعدم تنزيل هذا الحديث في سياقه الذي ذكرنا قد يؤدي بالقارئ إلى وجوه من التأويل لا يتماشى وبنية النصّ الكليّة.

ولئن أقرّ الجاحظ بصعوبة الترجمة وصعوبة أن يكون الترجمان مهما أوتي من مقدرة ومعرفة: "مثل مؤلف الكتاب وواضعه" (الحيوان،I/76)، ومع إقراره عن معاينة وتجربة أنّ الكتاب الذي " تداولته اللغات واختلاف الأقلام وأجناس خطوط الملل والأمم" (الحيوان،I/78) لا يمكن البتة أن تكون صورته التي تنتهي إلى قارئه كاملة وكانت وجوه النقص فيه بيّنة، وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك ما يقع فيه الناقل من خطأ من جرّاء ما يعرض في النسخ من فساد وزيغ عن الأصل حتى أنّ الكتاب يصير "غلطا صرفا وكذبا مصمتا"

(الحيوان، I/79) فإنَه، على ما أحاط به النقل من شرائط، كان يعرف أنَها لا يمكن أن تتوفّر إلاّ في قلّة القلّة. وربَما ذهب إلى أن الترجمة في جوهرها ابتعاد عن الأصل إن لم تكن عرضة لصنوف الغلط والفساد. فإنه بناء على ما وجدنا في ما انتهى إلينا على ما فيه من النقائص التي ذكرنا وجدنا هذه الكتب حريّة بالتعظيم وحقيقة بالتفضيل.

ولقد لخّص صاحب الحيوان كل ذلك في فقرة لا يمكن السكوت عنها على طولها لأنها خلاصة هذا الاستدلال المبني بناء محكما والذي انتهى فيه إلى هذا الموقف إذ يقول متحدثا عمّا انتهى إلينا من كتب الحكماء ومدّونات العلماء من القرون السابقة والأمم الخالية: "أليس معلوما أنّ شيئا هذه بقيته وفضلته وسؤره وصبابته وهذا مظهر حاله على شدة الضيم وثبات قوته على ذلك الفساد وتداول النقص حريّ بالتعظيم وحقيق بالتفضيل على البنيان والتقديم على شعر إن هو حوّل تهافت، ونفعه مقصور على أهله وهو يعد من الأدب المقصور وليس بالمبسوط ومن المنافع الاصطلاحيّة وليست بحقيقة بيّنة. وكلّ شيء في العالم من الصناعات والأرفاق والآلات فهي موجودة في هذه الكتب دون الأشعار وهاهنا كتب هي بيننا وبينكم مثل كتاب اقليدس ومثل كتاب جالينوس ومثل المجسطي مما تولاه الحجاج وكتب كثيرة لا تحصى فيها بلاغ للناس وإن كانت مختلفة منقوصة مظلومة ومغيرة فالباقي كاف شاف والغائب منها كان تكميلا لتسلط الطبائع الكاملة.

فأمّا فضيلة الشعر على ما حكينا ومنتهى نفعه إلى حيث انتهى بنا القول" (الحيوان،I/80). فما هي دلالات هذه المواقف وما هي وجوه صلتها بما نحن بصدده؟.

أوّل ما يجب التأكيد عليه هو حضور الآخر بوصفه ثقافة مستدعاة في تلك الظروف التاريخية التي كتب فيها الجاحظ، حضورا واضحا ترجمت عنه في صورته الرسمية المنسوبة إلى ما يسمى " الثقافة العالمة" الكتب والمدوّنات التي أفاض الجاحظ، في كتاب الحيوان جملة، وفي المقدمة التي نعنى بها على وجه الخصوص، في ذكرها والإحالة أحيانا عليها ومعارضتها. فمواقفه من كتاب الحيوان لأرسطو مشهورة أشار إليها محقّق الكتاب إشارات واضحة"(الحيوان،I/80).

وليس هذا الأمر بالأمر الهيّن في زمن كانت فيه الثقافة العربية الاسلاميّة تعيش حركة مدّ حضاري يؤدّي في الغالب الأعم إلى تقوية التمركز على الذات وتنمية الشعور بأن ما لديها هو المرجع الأوحد والعيار الذي تقوّم على أساسه بقيّة الثقافات، وتسبك المواقف منها بحيث تؤدّي في الغالب الأعمّ إلى الاستغراب والرفض والاستبعاد وربّما السخرية.

وليس من السهل في تلك الظروف وحتّى هذه الظروف المحيطة بنا اليوم أن نستضيف الآخر على ما هو عليه وأن نتجرّد عن الأصول التي انبنت عليها ثقافتنا، والشعر في طليعة تلك الأصول إذ تعوّدنا أن نرى الآخر يستدعى لتلميع الذات وتثبيت الهويّة وتضخيم الأنا وما ينجرّ عن ذلك التضخّم من ضروب الاستعلاء والاستهجان.

ولا بدّ أن نشير هنا أنّنا لا نلزم بهذا الذي نقوله عن الجاحظ غيره من الكتاب الذين عاشوا معه أو جاؤوا بعده. فليس الموقف من الآخر في مختلف النصوص شبيها دائما بما نثبته لأبي عثمان هنا. ويكفي لنتأكّد من ذلك أن ندرس دراسة دقيقة أدبا اختص أصحابه باكتشاف الآخرين والحديث في مؤلفاتهم عما هم عليه من أساليب عيش وطرق في تصوّر الأشياء واعتبارها من الدنيوي البسيط إلى مسائل الاعتقاد. ونعني بذلك أساسا أدب الرحلة (A. Miquel). فالرحّالة كانوا يزورون البلدان يكشفون ما تقوم عليه حياة الناس فيها من طرق لم يحتفظوا منها إلاّ بما كان معدولا عما يعرفون وزائغا عما ألفوا وتعوّدوا. فجاء كلام بعضهم عن ذلك مضمخا بالاستغراب مليئا بالاستهجان ولم يسلم من ذلك إلا قلّة منهم نظرت إلى المغاير والمختلف على أنّه صنو وعلى أنّه حقيقة أخرى مغايرة لحقيقتنا لا بدّ أن نبذل الجهد لفهمها والوقوف على الأسباب التي جعلتها على ذلك النحو من الاختلاف عنّا.

ومتى تحركت ملكة الفهم والبحث عن الأسباب تراجعت كل البنى المتعلّقة بالإعلاء من مكوّنات هويّتنا وثقافتنا.

إذن أصبحت ثقافة الآخر عنصرا لا يمكن السكوت عن دوره في بناء التصوّر ونحت الموقف وهذه درجة أولى من درجات اللقاء بين الثقافات.

ثانيا لأنّ الاطلاع على ثقافة الآخر وعلى ما فيها من الحكم السّداد والمنافع والمرافق دعاه إلى:

1 - الإشادة بها وبأصحابها والدعوة إلى الأخذ منها والانتفاع بها لأنّها علم لا تقتصر فضيلته على أهله وبإمكانه أن يبقى صالحا بتغيّر الأزمنة والأمكنة.

2 - المقارنة بين ما في هذه الثقافة الواردة وبين النمط الذي تنبني عليه الثقافة العربيّة الاسلاميّة انبناء يكاد يكون كليّا على الشعر وكان يمكن لهذه المقارنة أن تؤدّي إلى أحد أمرين:

* الانكماش على الذات وتحصين ما بِذات اليد والوقوف من هذا الدخيل موقف الرفض والتقليل من الشأن، حتّى وإن اقتنعنا في ذواتنا بأنّ ما في حوزة الآخر أهمّ وأصلح مما في حوزتنا.

وهذا الموقف ينتمي إلى مقولة التحصين التي تعني من جملة ما تعني الذود عن المكتسب بطريقة تغلب العاطفة على العقل وتغلب نوازع الانتماء إلى الملّة والأمة أكثر ممّا تغلّب الانصات إلى الآخر على أنّه شريك ومعاون.

ويؤدّي هذا الموقف بصفة مباشرة إلى التعصّب والالتفاف بالانفعال على المكتسب. والتعصّب عنوان من عناوين تراجع قوى العقل والتمييز والإدراك والإكتفاء بمنطق الإنتماء (جابر عصفور، مجلّة العربي). هذا الموقف "الحمائي" يتساوق في الغالب والانغلاق والتقوقع على الذات وإن كلّفنا ذلك قطع الصلة أو البقاء في الهامش.

رغم أنّنا نهتمّ بنص من القرن الثالث إلاّ أنّ ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى السياق الذي نعيشه اليوم والذي نرى فيه في مستويات عديدة ما ينجرّ عن التمركز على الذات من مخاطر حاولت كثير من الأقلام الجديّة المتعمّقة أن تظهرها للناس وأن تظهر صنوف الإقصاء والاحتقار والتهميش التي نتجت عنها ولا يتعلّق الأمر فقط بحضارة دون أخرى بل إنّ تاريخ الحضارة كما بيّن ذلك بعض الفلاسفة إنّما هو تاريخ يقوم قبل كلّ شيء على هذه الفكرة وليس من الهيّن لأن يتصدى فيلسوف كجاك دريدا (Derrida, 1967) لتقويض التمركز على الذات في الحضارة الغربيّة وتفكيك الميتافيزيقا التي تولدت عن ذلك التمركز بالكشف عن مآزقها وتناقضاتها وهذا القانون الذي

يبدو أنّه قانون تاريخي مسيطر يبرز إلى أيّ مدى كان الجاحظ في هذا الحيّز من مؤلّفاته على الأقل صاحب فكر نيّر ومواقف تدعو إلى الإكبار والإعجاب.

ولا يفوتنا في هذا الصدد وفي نفس السياق من الأفكار أن نشير إلى الكتاب المهمّ الذي كتبه المفكّر الأمريكي العربي إدوارد سعيد عن الاستشراق حيث كشف عن مكوّنات هذا الخطاب وعن القوى المتصارعة داخله لبناء تصوّر يحتوي به الغرب الشرق ويصنع صورته على ما يريد (إدوارد سعيد، الاستشراق).

* أو أن يؤدّي على العكس من ذلك، وهي حال الجاحظ هنا، إلى الانصات إلى خفيّ الحاجات ودقائق ما يزخر به السيّاق من الدعوات والانفتاح على هذه الثقافة الجديدة والرغبة الحقيقيّة في الاطّلاع عليها ومعرفة ما يترّب على الأخذ بها من وجوه المنافع والمرافق مع سيطرة على ضروب الميل والانفعال والأحكام التي هي نوازع لم تنشأ عن التعقّل والتدبّر.

ولمن أبرز ما يستدعي هذا الانفتاح التخلّص من عقد التفوّق أو الدونيّة ودراسة الأحوال بطمأنينة العارف ورباطة جأش الواثق. وهو الموقف الذي لا ينظر إلى الآخر بمنظار ذاته ولا يتصوّر وجوده إلاّ للتفرّس في الذات والإمعان في الرفع من شأنها وتقديسها وإنّما يعتبر الآخر مختلفا صنوا، علينا أن نكتشفه على ما هو عليه وأن نسعى إليه لأنّه يهمّنا في ذاته.

قد تبدو كثير من هذه الأفكار مسقطة إسقاطا على الفترة التي ندرس لكننا لم نتمالك من الإتيان بها هنا بعد أن بيّنا ما بيّنا إذ لم يتردّد الجاحظ لحظة بعد مقارنة دقيقة حصيفة في التقليل من شأن الشعر لا بوصفه فنّا أدبيا أو براعة بيانية فذلك ممّا لا يختلف فيه اثنان. وللجاحظ في غير هذا الموضع منه مواقف مشهورة. وإنّما باعتباره في نطاق رؤية تقوم على المنفعة والحاجة والاستجابة لما في المجتمع من وجوه الترقّب والانتظار أي باعتباره أداة في عمليّة مثاقفة تأخذ فيها ثقافة من ثقافة بقدر ما تعطيها. فهو لا يقلّل من قيمة الشعر في ذاته وإنّما يقلل من شأنه كممارسة تاريخيّة لم تعد الشروط المعرفيّة تسمح بتقديمها بله الاقتصار عليها وإن كان الأمر كذلك لم يتوان عن الدفاع عن الكتاب وهو صنو النثر في مؤلفه أي عن

الدفاع عن نمط بدأ يشقّ طريقه في خضم هذه الثقافة ويحتاج إلى أن ندافع عنه وندعو إلى مزاولته لأنه كفيل بسدّ الحاجات الكثيرة التي كانت الظروف السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة تدعو إليها.

إنّ لقاء الجاحظ بالفكر الأجنبي ساهم في رفع الوعي عنده بما تحتاج إليه هذه الثقافة التي غلب عليها لزمن طويل الشعر كما سمح له بأن يلتقط طلائع التحولات التي بدأت تبدو في الأفق وعودا ومن أبرز تلك الطلائع الحاجة إلى الخروج من طور الشفوي وفكره إلى طور المكتوب وصرامته.

ونحتاج إلى فهم هذا الموقف في مظهريه النظري والعملي دون أن نجزم من منهما كان سببا للآخر. هل كان الحرص على المنفعة وتوفير صنوف الإرتفاقات هو الذي ولد الموقف النظري أم أنّ الامتداد بالفكر والنظر، والجاحظ من أصحاب الاعتزال، هو الذي جعله يقبل أن تنجد ثقافة وافدة ثقافته وإن لم تكن باعتبار ظروفها التاريخيّة في توهّج وتحفز إيمانا منه بأنّ الدور الجوهري الذي على أهل الرأي أن يقوموا به هو تهيئة الظروف المعرفية التي تمكن حضارة من الحضارات أن تنجز وعودها وأن تستطيع الانتقال إلى مرحلة تتفاعل كل الحركات الظاهرة والخفيّة على وجوب الانتقال إليها لتضمن تلك الحضارة بقاءها واستمرارها وإن استلزم ذلك البقاء استنفار وسائل جديدة واستدعاء طرق في العيش والسلوك مغايرة.

إن اكتشاف الآخر شجّعه على المناداة بالتخلي عمّا لم يعد يفي بالحاجة والتحوّل إلى ما به نستطيع أن نخلد مآثرنا ونحصّن مناقبنا إذ التخلي عنده بهذا المعنى ضرب من التحصين ومذهب في الدفاع عن الذات وعن الهويّة وهو موقف يحتاج إلى شجاعة فكريّة و إقدام على تغيير الأمور تغييرا جذريا وإن اقتضى ذلك التخلي عن شيء كان عنوان الفخار وجمّاع الأدب ذلك أنّ التحصين بالتخلي موقف يدل على مراجعة حقيقية ونقد للذات بناء بحيث يقود التحرير بالتحرّر من الموجود والطموح إلى الوعد الآتي الذي يمكن أن تمدنا به الثقافات الأخرى. فليس للتحصين والدفاع عن الذات سبيل واحدة هي سبيل التمسّك بما لدينا والتعصّب له. وإنما سبيله الحقيقيّة كانت ربّما في التحامل على النفس وإجبارها على الرغبة عمّا تحبّ وتدفعها كرها إلى التخلص ممّا ألفته وبه تعلقت.

فهل للثقافة العربيّة اليوم الشجاعة التي كانت للجاحظ؟.

الخطاب الأدبي
والمفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب
عند باختين

بسمة عروس

بات معلوما أنّ مضامين التفكير الذي أنتجته حلقات[1] "باختين" ومختلف مؤلفاته قد تحوّلت إلى مهاد نظري لجملة المبادئ النظرية التي عرفت في ما بعد في حقول البحث اللساني وتداعت أصداؤها في ثنايا المباحث في نظرية الأدب وشتّى المقاربات في المجال بين اللسانيات والأدب.[2] وليس ذلك بغريب فالشأن في العلم أن يبنى بعضه على بعض وأن يقوم اللاحق فيه على السابق فتسوّى النظريات من موادّ مؤلفة.

وقد قامت نظريات تحليل الخطاب على أساس نقد بعض الثوابت في الخطاب اللساني السابق وتوجيه البحث نحو مسالك ينزع بعضها نحو تشابك القطاعات والتخصّصات, ولعلّ في هذا التوجيه أثر فكر "باختين" أو بالأحرى أثر متصوّرات صاغها وأجراها في مجالات مختلفة من مثل "الحوارية"[3] وتعدّد الأصوات[4] التي تعدّ مفاهيم مشتركة بين البحث اللغوي والبحث الأدبي فكلّ مفهوم يشتمل في آن على منزع أدبي ومنزع لساني.

---

[1] Les cercles de Bakhtine, Poétique n° 81, Février 1990, Seuil p 120

[2] انظر في السياق - نفسه : Todorov Tzvetan, le principe dialogique, ed Seuil, Paris 1980, p 102

[3] "dialogisme "

[4] "polyphonie"

إنّ الشأن في أهمّ ما يؤثر عن باختين من مبادئ نظرية أن تفتح على تعدّد الإجراءات وثراء المحتوى وقابليته للتأقلم داخل مناطق بحث متنوّعة وهذه الصفة بالذات هي التي تدلّ في رأينا على المنابت والأصول التي ترعرعت فيها هذه المبادئ, نعني الأصول المثالية لتشكّل تفكير يتنزّل في سياق تحليل الخطاب.

وقد لا نحيد عن الصواب إذا ذهبنا إلى أنّ المتصوّرات الأولى الخاصّة "بتحليل الخطاب" قد تبلورت بشكل واضح ومخصوص ضمن مؤلّفات باختين حيث نجد بحثا في مفهوم "الخطاب" «discours» وحديثا عن"أجناس الخطاب" «genres de discours» [1] وهذه المفاهيم في ما نرى ليست الأهم والأعمق في مجال فكر "باختين"، إلاّ أنّها تكفي للدلالة على المهاد النظري الذي تتحرّك داخله هذه المتصوّرات.

ولعلّ أهمّ ما يبعث على الاهتمام بمؤلفات "باختين" وبما اشتملت عليه من أفكار تعود كلّها إلى بدايات القرن الماضي، هو قيمة المباحث التي خاضت فيها وعلى وجه أخصّ المنزع الغالب عليها والذي لم يكن منحصرا في مجال للبحث دون سواه ولم يكن متمحّضا لتوجّه ضيّق أو بيّن الحدود فنحن مع "باختين" ننتقل من "فلسفة اللغة" إلى نظرية الرواية ومنها إلى نظرية الإضحاك أو ما أسماه "بالأدب الشعبي" و"الثقافة الشعبية".

لم يكن المشغل اللساني الغالب على فكر "باختين" – رغم أنّه منطقة ناتئة في هذا الفكر- وإنّما كانت المشاغل الأخرى تغمره وتوجّهه نحو تدبّر المكوّن الثقافي والإيديولوجي وإبراز دورهما ومن ثم أمكن القول إنّ بحثه في خصائص الملفوظ أو في خصائص الكلمة وخصائص الخطاب بحث يضعنا في مباشرة مع "نظرية الثقافة" بل هو يعلن بوضوح عن ضرورة توفر وعي بالخلفية الكامنة وراء كلّ عملية تلفظ ويجمع في نظره بين دراسة الأدب لذاته وفي ذاته ودراسته من حيث هو سبيل لتشكّل "الخطاب الاجتماعي" عبر اللغة. فهو بحث يفكّك نظام الخطاب داخل الأدب ويوجّه درسه نحو

---

[1] يعود السبق في الحديث عن "أجناس الخطاب" إلى باختين وقد اهتمّ بهذا المشروع النظري في الفترة الممتدّة بين الخمسينات والستينات من القرن الماضي. انظر : T. Todorov, le principe dialogique, p 124

تشكيل مفهوم ما "للخطاب". لا تؤسس مؤلفات باختين تنظيرا "لتحليل الخطاب" وإنما هي تستدل من خلال الأدب على ما يؤسّس لنظرية خاصّة بالخطاب.

ولا شكّ أنّ الأدب لم يكن موضوعا ظاهرا في تشكّل نظريّات تحليل الخطاب التي عرفت منذ البدء توجّها لسانيّا تعزّز من خلال مبادئ "نظريّة التلفظ"[1] وغيرها كمبادئ التحليل المعجمي ومبادئ نظرية الحجاج ونظريّة نحو النصّ...[2] وبرز في الفترة الأخيرة سؤال الخطاب الأدبي وكيفيات التعامل معه وما إذا كانت الضرورة تفرض تعاملا مخصوصا مع هذا النمط من الخطابات، وما إذا كانت مختلف النظريات التي نمت في كنف البحث اللساني تضعه في اعتبارها وتقدّم مفاهيم صالحة لمقاربته[3].

ونحن إذ نحاول سبر مختلف مظاهر التفكير الباختيني في الخطاب نروم التأسيس لما نسميه أصولا نظرية لتحليل الخطاب الأدبي راجعين بهذه الاصول إلى منابتها الاولى و نعني بها الوعي بعدم انفصال الظاهرة الأدبية عن سياقها الاجتماعي و الثقافي و تجذر البحث فيها في سياق لساني التوجه و المنطلقات . و نفترض أن تفكير باختين في قضايا متعلقة بالخطاب الأدبي قد أفضى إلى بلورة أفكار أساسية في قضايا تحليل الخطاب و لذلك حاولنا من خلال اقتراح مداخل نظرية أن نحيط بكيفيات تشكّل مفاهيم تحوّلت إلى أصول في بعض النظريات المتعلّقة بدراسة الخطاب .

و لما كان هاجس البحث عن مسالك التفكير في الخطاب الأدبي هو الغالب علينا، ارتأينا تركيز هذه المداخل على أكثر الأسئلة وجاهة في

---

[1] Maingueneau Dominique, initiation aux méthodes de l'analyse du discours, éd Hachette , Paris 1976; p 99

[2] المصدر السابق، انظر خاصة المقدّمة وما بعدها.

[3] في إطار هذا التساؤل يمكن أن نقرأ المؤلف الذي عني بإخراجه كل من « Dominique Maingueneau وRuth Amossy تحت عنوان

"l'analyse du discours dans les études littéraires", Presses universitaires du Mirail 2003

وبيّنا فيه مختلف المداخل التحليلة لفهم الخطاب الأدبي وتباين المنطلقات في مقاربته إلى جانب نماذج من التعامل مع النصوص الأدبية ممّا يمكن من التفكير في مسألة النصيّة "la textualité" داخل إطار نظريات تحليل الخطاب أو يمكّن من العودة إلى الأصل في تصوّر هذه المقاربات نعني الأصل الموافق للتصوّر الأنجلوسكسوني لـ"discourse analysis" الذي يفترض نظرية للتعامل مع مختلف أصناف الخطاب.

مجال البحث الأدبي و أكثرها رسوخا في محاولات التنظير و نعني بذلك قضية الجنس الأدبي و ما تستبعه من نظر في مسألة التصنيف و من ضرورة التطرّق إلى ما عرفت به "المدونة الباختينية" من عناية ببحث الجنس الروائي و التنظير له و دراسة نماذج منه . و جاء نظرنا في ما يتعلق بدلالات الكرنفال في مسار البحث في الخطاب حفرا في قضية وردت داخل المباحث المتعلقة بالرواية و لكننا اخترنا أن نفردها ببحث باعتبارها منطقة ثانية ضمن المداخل المؤسسة لتلك الأصول المسؤولة عن تشكل رؤية للخطاب و الخطاب الأدبي . و مثلت الحوارية و تعدد الأصوات علامة على منطقة ثالثة في هذا البحث اقتضت فحص المفهومين خارج ارتباطهما بالخطاب الراوائي

I - مفهوم الجنس الأدبي

يعدّ مفهوم الجنس الأدبي مدخلا من أهمّ المداخل النظرية سواء تعلّق الأمر بنظرية الأدب أو بالبحث في إنشائية الأجناس أو بنظريات تحليل الخطاب. إنّ رصدا سريعا لأهمّ ما يتداول من أسماء واصطلاحات في سياق التصنيف وضبط أنماط النصوص أو ضروب الخطابات يكشف عن تنوّع شديد لعلّ استقراء أسبابه يضعنا أمام اختلاف المراجع النظرية التي تنهل منها هذه الأسماء الأنواع.

يبدو "الخطاب" الاصطلاح السائد والمهيمن في المجال الذي تحتكره نظريات تحليل الخطاب بقطع النظر عن المفهوم الذي تسنده إليه لكنها مع ذلك لا تهمل الاسم "جنس" وتسنده إلى خطاب فتفضّل الحديث آنذاك عن "أجناس الخطاب".

ولا نعدم مع ذلك أسماء أخرى نرى أنّها توضع في المدار ذاته الذي تجري فيه استعمالات "أجناس الخطاب" وهي أسماء من قبيل "أجناس النصوص" « genres de textes » أو "أنماط النصوص" « types de textes » ويقيم بعضهم فارقا بين النصوص والخطابات فيقترح "أجناس النصوص وأنماط الخطابات" [1]

[1] لا شكّ أن تتبّع مظاهر الاختلاف بين هذه الاصطلاحات يعود بنا إلى ملاحظة تباين مدارس تحليل الخطاب وتنوّع منطلقاتها. فيميل J. M. Adam مثلا إلى الحديث عن "أجناس" و"أنماط النصوص" ويقابل " J. P Bronckart" بين "أجناس النصوص" و"أنماط الخطاب أمّا " D.

يتّضح من خلال هذه النماذج من مظاهر التصنيف المعتمدة أنّ تسميات من قبيل "نص" و"خطاب" تعدّ أساسيّة في وصف. الأنماط المتعامل معها وتعيينها في حين يتحوّل مفهوم "جنس" أو "جنس أدبي" إلى مجرّد اسم مفرغ يقتصر على دلالته الأنواعية أي الدّلالة التي تميّز صنفا عن آخر وتبيّن منزلة الأصل من الفرع ويتأكّد ذلك من خلال ملاحظتنا أنّ "نمط" يمكن أن تحلّ بيسر محلّ "جنس". لكن يبدو أنّ جليّة الأمور بعكس الظاهر فمفهوم الجنس الأدبي مفهوم لم يتلاش تماما ولم يستبدل بغيره في إطار نظريّات تحليل الخطاب بل ربّما يكون مفهوما استفيد منه في توسيع مجالات في هذه النظريات خاصّة منها ما تعلّق بالخطاب الأدبي وضروب المعالجة لأصناف من النصوص وأنماط منها متنوّعة.

وغني عن القول أنّ مبحثا من هذا القبيل يتعلق في نظريات تحليل الخطاب بما يعرف بـ « typologie » أي الأصنافية والأنواعية وهي لا تهمل مقولة مثل مقولة "الجنس" إلاّ أنّ مفهوم "جنس الخطاب" أو "أجناس الخطاب" يختلف جزئيا عن مفهوم "الجنس الأدبي"[1] هذا المفهوم الذي بقي - في ما نرى- مقتصرا على حمل بلاغي صرف، إذ الأجناس الأدبية تردّنا مباشرة إلى خلفية نظرية تتمثل في البلاغة القديمة بوصفها المعين الوحيد الذي تصدرعنه أمثال هذه المفاهيم.

وإذا كانت البلاغة أو النظرية البلاغية قد صاغت مفهوم الجنس الأدبي فإنّ هذا المفهوم في نظر "ميخائيل باختين" يبقى أساسيّا في مواجهة مفهوم

"Maingueneau" فيميّز بين ثلاثة أصناف من الاصطلاح : "نمط النصّ" و"الجنس الجامع" و"جنس الخطاب" إلى غير ذلك من ضروب التصنيف وإجراء الاصطلاح. انظر تفصيل ذلك في:

Charaudeau Patrick, Maingueneau Dominique, Dictionnaire d'analyse du discours, ed Seuil 2002, p 280

[1] مفيد أن نشير هنا إلى أنّ الاختلاف بين مفهوم "الجنس الأدبي" ومفهوم "أجناس الخطاب" أو جنس الخطاب لا ينفي أنّ هذا الأخير يعرف هو أيضا اختلافا في حدّه وتعريفه فالخطاب وإن كان واحدا فهو عند من يقاربونه ويبحثون فيه يظلّ متعدّدا ولذلك تعدّدت المداخل في بحث قضاياه وأصبح الحديث عن "لسانيات الخطاب" مثلا بالنسبة إلى من ينادون بمقاربة لسانية تداولية في حين نجد حديثا عن علاقة بمضامين البنى الاجتماعية والثقافية في مجتمع ما أو لدى شعب وذلك في أوساط المتبنّين مقاربة تنهل من مبادئ النقد الثقافي ومن الإرث النظري لمؤلفات الفيلسوف الفرنسي "ميشال فوكو". وكذلك الشأن بالنسبة إلى مقاربات تعتمد التفكيك أو التحليل النفسي أو المقاربات التأويلية المختلفة فالخطاب يبقى مفهوما ينظر إليه من زوايا متعدّدة كلّ زاوية تلوّن مفهومه بمعان.

"الخطاب" بل لعلّه المفهوم الذي من خلاله نظر إلى "الخطاب" وصاغ تصورًا له. وعلى الرغم من أنّ نظر "باختين" لا يتشكل داخل أفق البلاغة ولا يمت له بصلات متينة فإنّ مفهوم الجنس في بحثه النظري يبدو معطى مبدئيا لا يوضع موضع نقاش إلا أنه يعرف تعديلا في المضمون المعنوي الذي يشتمل عليه، تعديلا ليس مصدره نقد الخلفيات والمراجع التي يتنزّل فيها وإنما قاده البحث في قضايا الرّواية وقضايا اللغة والخطاب إلى صياغة أفكار في سياق هذا المفهوم.

لعلّ أبرز مظهر في هذا المجال النظري يتعلّق بحدود إجراء مفهوم الجنس وفيها يبدو متجاوزا المقولات البلاغية التي تحكمه لأنّه ليس مرتبطا بمقامات الكتابة الأدبية وأغراض الإنتاج الأدبي فقط بل ينسحب على مختلف مواضع الإنتاج الخطابي فالجنس ليس بالضرورة جنسا أدبيا وإنما هو جنس من حيث هو تجسيم لوضعيّة تخاطبيّة مخصوصة ومن حيث هو ناهض على نمط من« أنماط القول » énoncé القادرة على إنتاج الخطاب الملائم لهذه الوضعيّة ومن هنا أمكن الحديث عن أجناس الخطاب.

إنّ الجنس مفهوم موسّع لا يقع على مفهوم "الجنس الأدبي" وهذه الصفة فيه هي ما يجعل من الصلة بين الأجناس الأدبية وأجناس الخطاب ممكنة. ومن هنا أمكن القول إنّ مفهوم الجنس كما أجراه "باختين" ليس خاصّا بالأدب وإنما هو متجذر في الاستعمال اليومي للغة.[1]

كل وضعيّة في التواصل اليومي تفترض متقبّلا خاصّا بها يراعي خطابه التلفظ المناسب لتلك الوضعيّة وينتج عن هذا الاعتبار تشكل منظومة من الأجناس التخاطبيّة اليوميّة[2].

لقد تمّ سحب مفهوم الجنس إلى مجال الخطاب ليصبح مفهوما متضمّنا داخله وبذلك تستوي الأجناس الأدبية مع أجناس الخطاب في أنها تشترك في سمة أساسية وهي نهوضها على مكوّن هو الخطاب والخطاب بدوره يرجعها إلى أشكال للتلفظ متنوّعة.

ويبدو الجانب اللساني فاعلا في تشكيل مفهوم الخطاب الذي يؤسّس لجنس مخصوص ذلك أنّ المقصود من النمط التلفظي هو استناده إلى بنية

[1] Le principe dialogique, p 125
[2] le principe dialogique pp 125-126

لغوية معيّنة تنشئ معنى معيّنا هي بنية الاستفهام أو الأمر أو الطلب أو التعجّب[1]. ومفيد في هذا السياق أن ننبّه إلى أنّ "باختين" يميّز بين ما يسمّيه أجناسا أوّلية « genres primaires » وأجناسا ثانوية «genres secondaires» ويتلخّص معنى هذا التمييز في فصل بين أشكال تلفّظيه أساسيّة في علاقة مباشرة بالتخاطب اليومي وتحوّل هذه الأشكال وتبلورها في أجناس يمكن اعتبارها "أجناسا يومية" نظرا لصلتها بالحياة اليومية.[2]

يبقى مفهوم الجنس صورة غير واضحة غير أنّ توسّل باختين بمفهوم الخطاب ومحاولة تحديده ينبئ عن تحسّس إشكالات وقضايا يفترض أن تكون حاضرة أثناء مقاربة مفهوم الجنس أو أثناء إجرائه ولعلّ التفكير فيه هو الذي قاد إلى كشف هذه الزاوية. لا يتطابق الجنس الأدبي مع مفهوم الأجناس الثانوية ولا يتطابق كذلك مع مفهوم أجناس الخطاب وكأنه يأنف الانتظام في سلك هذه الأنواع أو ينزع نحو مجال مباين لها.

يتحوّل التباين إلى شيء أشبه بالانقطاع في مسار النظرية فمن حيث رامت هذه المقاربة تأصيل الأنواع بالانتباه إلى نواة لها هي وضعية خطابية مخصوصة أبانت عن قلق في تصريف مفاهيم الخطاب والجنس وإيجاد الصيغة التي تجمع كليهما في إطار تصوّر يحيد عن النهج الشكلاني ويخالفه في منزعه ورؤاه.

وما من شكّ في أنّ الاهتداء إلى نوى خطابية تتحكّم في إنتاج نمط من النصوص/الخطابات يعد في حدّ ذاته اكتشافا لدور المقاربة القائمة على

---

[1] المصدر السابق، انظر قوله : ص 125

« ... La question d'exclamation, l'ordre, la demande, tels sont les énoncés quotidiens entiers les plus typiques... »

[2] انظر الفصل الذي أقامه بين ما سماه :

« des productions naturelles : spontanées, appartenant à des « genres premiers » ceux de la vie - quotidienne ».

و ما سمّاه :

« des productions « construites » institutionnalisées appartenant à des genres secondaires » (ceux des productions élaborées, littéraires, scientifiques)

ويستند هذا الفصل عنده إلى الطبيعة التواصلية التي ينتج عنها كلّ نمط من هذه الأنماط.

Esthétique de la création verbale, éd. Gallimard 1984 ; p 267

مفهوم الخطاب في إدراك دور التلفظ في تكييف النصّ والتحكّم في عمليّة التخاطب والتقبل واعتبار دور السامع وموقعه وهي كلها مبادئ قد تمّ تدبّرها في ما بعد في تطوّر المقاربة التداوليّة.

إنّ محاولة التقريب بين تصوّر الجنس الأدبي وتصوّر الخطاب يبقى شاهدا على وجهة باختين في البحث وهي وجهة تروم التأسيس للمبادئ الأوّلية في بحث الخطاب الأدبي، ولعلّ هذا ما يفسّر "الانقطاع" في مسار النظر أو القلق في تصريف مجالات إجراء كلّ صنف.

ومن السهل علينا أن نلاحظ التشابه بين تصوّر باختين القائم على مفهوم "الأجناس الأوّلية والثانوية" وتصوّر A. Jolles القائل بالعلاقة بين "الأشكال البسيطة" و"الأشكال المنجزة" ففي كليهما يتمّ الانتقال من بنية إلى أخرى وفي كليهما يكون الاعتماد على نواة صلبة تصدر عن بنية لغويّة تجسّم صورة من صور التهيّؤ الذهني[1] أي صورة من صور الوعي والتفكير وهو في الواقع ما يترجم عن طبيعة النزعات الرائجة في تلك الفترة وعن بداية تغلغل المتصوّرات الشكلانية المنزع في أوساط بحث الظاهرة الأدبية.

لم يدرس "باختين" الجنس الأدبي في ذاته وإنّما درسه في ضوء مفهوم "الخطاب" فأمكن لنا أن نلاحظ وعيا مزدوجا بضرورة التفكير في المقولات الراسخة بشكل مغاير للسابق والانتباه إلى مظاهر في دراسة الآثار الأدبية ما كان ينتبه إليها وأهمّها ربط سياق النصوص بسياق الإنتاج الفني بصورة عامّة أي بمفهوم النسق الثقافي وهنا يكمن وجه من وجوه الاختلاف بين أفكار باختين والنظرية الشكلانية إذ هو يعيب على الشكلانيين عزلهم دراسة الأدب عن دراسة الفن وعن مبادئ علم الجمال بصورة عامّة[2].

---

[1] « disposition mentale » انظر : A. Jolles, les formes simples éd. Seuil, Paris 1972, p 137

[2] le principe dialogique, p 61

انظر خاصة تعليق "تودوروف" على هذه الفكرة حيث استدرك على اعتبار "باختين"الشكلانيين غير عابئين بالمنزع الجمالي

« Les formalistes ont le tort d'isoler l'étude de la littérature de celle de l'art en général donc de l'esthétique, et, en fin de compte, de la philosophie, leur refus positiviste d'examiner leurs propres assises ne les dispense pas d'une philosophie, mais laisse celle-ci dans l'ombre. C'est Bakhtine qui se charge donc de formuler leur idéologie qu'il identifie comme une esthétique du matériau. »

ولعلّ مباينة مسلك "باختين" في معالجة قضايا الأدب مسالك غيره داخل النظريات المعاصرة له إلى جانب عنايته ببلورة مفهوم "الخطاب" وتحديده وتصريف هذا المفهوم في سياق بحث الجنس الأدبي ، لممّا يوجّه بحثنا نحو توسيع النظر في العلاقة بين هذه المفاهيم والتعمّق في بيان مظاهر تميّز الطرح النظري "الباختيني".

1 - في العلاقة بين مفهومين : الجنس الأدبي والخطاب :

أثبت "باختين" مقولة الجنس الأدبي وجذّرها في سياق بحث الظاهرتين الأدبية واللغوية ذلك أنّ "الجنس" عنده يتقاطع مع الخطاب وهو إلى جانب ذلك يعدّ المفهوم الأساسي والأوّل لما يسمّيه بـ "La translinguistique" (اللسانيات العابرة لمختلف الأشكال؟) وهي نزعة في البحث بشّر بها وأقامها بديلا نظريّا للسائد في الدّراسات اللسانية والأدبية. وتدرس "la translinguistique" كلّ الأشكال الثابتة غير الفردية للخطاب ونعني بها تلك النواة التي ضبطها في سياق تحديد هذا المفهوم أي النواة المتّصلة بجملة الأشكال الأساسية للقول[1] .

تتأسّس "أجناس الخطاب" على هذه الأشكال فكلّ ملفوظ « énoncé » هو شكل لغوي فرديّ ضرورة ، وتوجد حيال هذه الأنماط من أشكال التلفّظ مدارات أو محاور تستقطب كلّ منها جملة الملفوظات الملائمة لها, وتمثّل هذه المدارات أو المحاور مجالات استعمال تُبلور داخلها أنواعها التلفّظية الثابتة نسبيّا وبذلك تتشكّل أجناس من أثر توجيه ملفوظات معيّنة نحو دائرة من دوائر الاستعمال معيّنة.[2]

لا يناقض مفهوم أجناس الخطاب ما عرضناه سابقا من مفهوم الخطاب واعتماده أساسا على نواة تلفّظية لكن ما يسترعي الاهتمام في هذا المفهوم هو إقحامه مفهوما جديدا هو مفهوم الدوائر أو "حقول الاستعمال"[3] وهو مفهوم خطير في هذا السياق ذلك أنّ دور هذه الحقول يتمثّل في تبويب أشكال التلفظ وتوزيعها وعن عملية التبويب والتوزيع تنشأ مختلف الأجناس في الخطاب وتتجلّى أنماطه المتعدّدة.

---

[1] « formes stables non individuelles du discours. »
[2] Le principe dialogique, p127.
[3] «sphères d'usage »

لا يفصّل "باختين" القول في هذا المفهوم ولا يعتني بتفسيره ولعلّ في اعتباره مرتبطا بالاستعمال ما يشير إلى أهمية دور المستعمل في اختيار معايير لتسطير حدود كلّ جنس من أجناس الخطاب، ومن ثمّ تغدو "حقول الاستعمال" مفهوما مجرّدا غائمًا غير محدّد بصورة دقيقة إلاّ ما تعلّق فيه بخصائص المستعمل أي بالطابع الاجتماعي أو التاريخي للاستعمال.

تقوم أجناس الخطاب على أشكال التلفّظ الفرديّ عندما تتأسّس داخل دوائر الاستعمال التي تنتظمها في حين يقوم الجنس الأدبي على أشكال التلفظ غير الفردي وهي بمثابة مظاهر منمّطة مقننة ممّا يدفع إلى التساؤل حول طبيعة السياقات التي تستقبل هذه الأشكال وتوجّهها، فلئن كانت حقول الاستعمال هي التي تبلور داخلها أشكال التلفظ المتنوّعة وفق طبيعة كلّ حقل وسماته مشكلة بذلك أجناس الخطاب فإنّ الحقول التي تستوعب أشكال التلفّظ غير الفردي لا بدّ أن تكون حقولا تتضمّن مفهوم السنّة الأدبيّة والمعايير الجمالية. يبقى هذا التصوّر تخمينا يقودنا إليه السؤال عن وجوه العلاقة بين مفهوم أجناس الخطاب ومفهوم الأجناس الأدبية ولعلّ مردّه إلى غموض المقصود "بدوائر الاستعمال" واقتصار مفهومها على سياق الحديث عن أجناس الخطاب إلاّ أنّ نظر باختين في هذه القضايا ينصرف إلى تدبّر جوانب أخرى في التأسيس لمفهوم الجنس يتأكّد من خلالها الترابط بين هذه المفاهيم على أساس الاشتراك في قوام واحد هو شكل تلفّظي أو نواة لغويّة إذ يؤكّد[1] أنّ قواعد الجنس الأدبي لها شبه بقواعد اللّغة وأنّ المستعمل يتحدّث فيتمّ حديثه داخل جملة من أجناس الخطاب وتبعا لذلك يمكن القول إنّ الملفوظ يشتمل على بعض الأشكال الثابتة والمنمّطة التي تتشكّل في ما بعد في "جموع"[2].

إنّ اعتماد وجهين من الاصطلاح في تسمية أصناف الملفوظ هما "أجناس الخطاب" و"الأجناس الأدبية" ينبغي أن لا يدفعنا إلى تبيّن أيّهما أوسع مجالا وأشمل حيّزا مقوليّا فيصرفنا عن ملاحظة الترابط الشديد بينهما وهو ترابط يتمّ على مستوى المرجعيّة النظرية التي تؤسّس لكليهما، نعني فكر باختين قبل أن تتمّ على مستوى تعريفهما وإجرائهما.

---

[1] Le principe dialogique, p 129.

[2] « des totalités »

ويتجلّى ذلك عند محاولته تعريف الجنس فهو يتحدّد في نظره من خلال التوجيه الثنائي للملفوظ نحو موضوعه ومتقبّله[1] ، فلا يُدرى في هذا السياق المقصود بالجنس أهو جنس الخطاب أم الجنس الأدبي وتبقى مسألة التوجيه [2] هامّة لأنها تختزل إشارة إلى صورة تفاعليّة ناجمة عن حركة هي في الأصل حواريّة. يمثّل مفهوم الجنس هنا موضعا تتبلور عنده هذه العملية المعقّدة حيث يكون الملفوظ واسطة تؤدّي مضمونا تخاطبيّا ما يستمدّ خصوصيّته من التوجيه المعلن داخله, وهو بدوره ما يحفظ تميّز كلّ تلفّظ. فكأنّ كلّ ملفوظ يسجّل بعمليّة التوجيه هذه وجه التّمايز بين مختلف أجناس الخطاب فينشئ ما يشبه الترابط الحواري بين نصوص تنتمي إلى مجاله ونصوص تباينه توجيها وتشكيلا لصورة التلفظ الحامل له.

وتتمثّل عمليّة التوجيه في تفاعل بين سياق التخاطب والتشكّل النّصي الذي يجريه كلّ من المخاطب والمخاطَب على أساس نوع من المراعاة لهذه الجوانب، تصبح بمثابة الأطر الناظمة لحركة التلفّظ والمانحة للمتخاطبين شرعيّة تسجيلهم أثر التفاعل من خلال الخطاب.

إنّ فحوى التفاعل هنا عبارة عن خلفيّة مؤسّسة لشروط التخاطب، يتحوّل إجراؤها من طرف المستعملين إلى تحديد موضع تشكّل الجنس ومجال إنتاجه, ومن ثمّ تصبح كلّ مظاهر التفاعل سواء منها ما تعلّق بطبيعة الخطاب أو ما تعلّق بالمتخاطبين مظاهر أجناسيّة الصبغة. يتحقّق الجنس الأدبي داخل فضاء التخاطب من خلال مظاهر الاختيار التي يجريها المستعملون ويفرضها المقام فالجنس الأدبي هو صورة من صور التحقق داخل السياق التخاطبي الواسع.

وانطلاقا من هذه الصورة يثبت النصّ اختيارا أجناسيا داخل حقل للتخاطب من خلاله ينخرط في السياق الاجتماعي والتاريخي. ويعدّ مفهوم السياق التاريخي أو الاجتماعي مفهوما أساسيا يحلّه "باختين" محلاً هامًا من عمليّة تصوّر "الجنس الأدبي" فهو الذي يخرج التخاطب من عملية تواصل منعزلة بين أفراد إلى صورة الإجراء الذي يخترق التاريخ. ويبدو ذلك

---

[1] المصدر السابق ص 127

[2] « l'orientation »

من خلال بعد أضفاه على مفهوم الجنس يتمثّل في تصوّر طريف للعلاقة بين الأثر الأدبي والعالم أو بالأحرى بين الجنس الأدبي والسياق الذي يتنزّل داخله وينبثق منه.

وليس هذا التصوّر من باب مناقشة العلاقة المباشرة بين الأثر الأدبي ومحيطه الاجتماعي أو التاريخي على نحو يبحث أوجه الانعكاس من عدمها إذ هو مقاربة للقضية من وجهة أضافت إلى التصوّر النظري الخاص بالجنس الأدبي ومكّنت من صياغة مفهوم "الإتمام" "L' achèvement"[1]. يرى "باختين" أنّ "العالم من حولنا لا متناه ويشتمل على قدر لا محدود من الخصائص التي يمثل الجنس الأدبي اختيارا من ضمنها ونموذجا من النماذج المنتقاة التي تقطع النسق اللانهائي وتصرمه"[2]. وهكذا فإنّ تسطير الفروع وتقسيم الفنون المختلفة وضبط أصنافها وأنواعها إنّما يتحدّد وفق أشكال "الإتمام" المختلفة التي تتخيّر للأثر الفنّي[3].

إنّ كل أثر فني هو طريقة مخصوصة في البناء بل" الإتمام" فأهم شيء هو الإتمام, إتمام بحسب ما يقتضيه الموضوع وليس إتماما بحسب المعايير المحدّدة سلفا.[4]

لا شكّ في أنّ مفهوم "الإتمام" يبدو غامضا وكأنّه استعاضة عن عملية تدقيق وتجريد للمقصود بموضع الجنس الأدبي من سائر مواضع الأسماء التي يجريها "باختين" ويستعملها.

فلئن بدا "الجنس" منطقة متاخمة لمجال الخطاب وأجناسه ومقولة تجرّد في حيّز إجرائه فهو من منظور مفهوم "الإتمام" يتجلى بصورة مخصوصة جدًا تقتصر على معنى الاختيار الجمالي الذي يسطره المبدع من خلال الصورة التي يبدي فيها الأثر. ولا يفوتنا الانتباه إلى أنّ "الإتمام" يضع الجنس الأدبي في سياق التاريخ العامّ وسياق الثقافة المنفتحة على صور وأنماط من الإجراء متعدّدة. يمثل كلّ جنس رؤية ما وصورة من صور فهم

[1] المصدر السابق ص 127
[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها
[3] المصدر نفسه ص 128
[4] المصدر السابق ص 128

الحقيقة والعالم على نحو مخصوص وهذه الصور هي التي تسمه بصورة نهائية وتامّة. "ينبغي أن يتعوّد الفنّان على رؤية الواقع من خلال عيون الأجناس الأدبيّة"[1].

فكلّ جنس أدبي هو جهاز معقد من الوسائل والأشكال التي توضع بغرض امتلاك حقيقة ما تجرى هذه الوسائل حتى تتمّ تلك الحقيقة فيصبح ما نسمّيه إتماما موجّها في إطار محاولة فهمها.

يمكن أن نفهم الإتمام بمعنى صورة الإخراج وهيئة تشكيل الأثر وبذلك يخرجنا هذا المفهوم إلى تصوّر أقرب إلى التصوّر البنائي الأسلوبي[2]. بيد أنّ وجها آخر للفهم يظلّ بارزا من خلال تصوّر العلاقة مع تمثيل العالم والحقيقة وهو الفهم الذي يقترب فيه الإتمام من معنى تقاطع الجنس الأدبي مع طبيعة القيم السائدة وموقف المبدع منها فهو باختياره "إتماما" معيّنا إنما يسجّل رؤيته للواقع الذي يكتنف حركته الأدبيّة ويرسم آثار موقف منه. الإتمام من هذه الوجهة هو فعل المبدع في الواقع وصورة أثره الفنّي تحفر غائرة في مسار التاريخ.

ولعلّ اعتقاد باختين الراسخ حول طبيعة العلامة اللّغوية " le signe linguistique" وعلاقتها بالوعي « La conscience » الذي ينشئها وهو وعي اجتماعي ضرورة أثر في تصوّره لمفهوم الإتمام في علاقته بالجنس الأدبي وهو الأمر الذي يكمن خلف إقحامه البعد التاريخي والاجتماعي صلب هذا المفهوم. ولا تخفى آثار الفكر الماركسي في هذا المتصوّر لا سيّما وهو متعلق بجانب من "النظريّة اللسانيّة" التي بلورها باختين ففي فضاء المتصوّرات الخاصّة باللّغة وبفلسفتها تجلّت هذه الآثار بعمق وكيّفت رؤيته لعديد المعطيات التي تخرج عن نطاق التفكير في اللّغة وقضاياها لتصبح ملامسة مظاهر من تصوّر "الوعي الجمالي" والظاهرة الأدبية. إنّ الوعي الذي يصنع جمالية الشيء ليس فعلا ناجما عن وعي فردي باطني يتحدّد بحسب معايير نفسيّة بل هو على العكس من ذلك, فعل اجتماعي، موضوعي ينشأ خارج الوعي ذاته[3].

---

[1] المصدر السابق ص 128.

[2] يتقاطع تصور الجنس الأدبي عند باختين مع تصوره للأسلوب بل إن المفهومين متماهيان عنده، أنظر تفصيل ذلك في الصفحات من 269 إلى 270 من كتابة Esthetique de la creation verbale.

[3] Esthétique et théorie du roman, éd. Gallimard, 1978, p 12

يعتبَر دور العامل الاجتماعي هامًا في نظر باختين فهو من الأسس التي تشكل بنية الوعي ولذلك تصادفنا في مختلف مناحي "النظرية الباختينة" أفكار تعدّ صدى مباشرا لهذا الجزء من مرجعيته الفكرية. وفي ما تعلّق بـ"الجنس الأدبي" نجد نماذج من محاولات التعريف يفصح بعضها بشكل سافر عن دور السياق الاجتماعي هذا الدور الذي تجاوز مجرد وسم الجنس أو طبعه بطابع مميّز ليصبح فاعلا في عملية تحققه أو "إتمامه"، ومن ذلك تعريفه بأنه جملة وسائل التوجيه الجماعي داخل الواقع مصحوبة بمقصد إتمامي[1]. يشكّل الجنس الأدبي نظاما من الصيغ والبرامج التي تعرض صورة من صور تمثيل العالم[2]. ولا تحجب أهميّة الخلفية الاجتماعية قيمة مفهوم "الإتمام" وطرافته فهو في ما نرى العنصر الأساسي في الإعلان عن الجنس الأدبي ذلك أن الإتمام المجرَى في مستوى النسق اللامتناهي من الصور والرؤى بمثابة الحيّز الذي يقطع عنده الجنس ويتحقق.

ولا يتعارض التصوّر الأوّل الذي قدّمه "باختين" للجنس الأدبي نعني التصوّر المرتكز على مفهوم الخطاب مع التصوّر الثاني الذي لمسنا فيه اعتبارا لدور القدرة على تمثيل الواقع وتحقيقه بشكل من الأشكال، فكلاهما يلتقي عند أصل واحد هو شيء أشبه بالأجنّة ما قبل الأدبيّة أوشبه الأدبيّة التي نجدها في لغة التخاطب اليومي كما نجدها في الطقوس وفي مختلف الأشكال الثقافية المرتبطة بأيّ مظهر للوعي بما حولنا وبموقف ما منه.[3]

وفكرة "الأجنّة" سبق أنْ اعترضتنا في شكل آخر هو الأجناس "الأوّلية" وتعلّقت خاصّة بأشكال التلفظ في الحياة اليومية لكنّها ههنا تكتسب معنى جديدًا يجعلها مشتملة على معطى ثقافي وبذلك يتحقق التكامل بين متصوّرين أساسيين للجنس الأدبي المتصوّر الذي يرسّخ فيه أصلا تلفظيا والمتصوّر الذي يلحقه بخلفيّة ثقافية.

إنّ الجنس الأدبي يصبح موضوعا من مواضيع الثقافة فليست الأجناس منظومات من الآثار والنصوص ضرورة بل هي صور الإتمام تتجلى في كلّ موضع ومن ثمّ فإنّ الخطاب أي خطاب هو تجلّ لوعينا ولتجربتنا. ولعل إقحام هذا البعد في مفهوم الجنس الأدبي مغزاه ليس في تلوين المفهوم وإنما

---

[1] "une visée d' achèvement"
[2] le principe dialogique, p 128
[3] Le principe dialogique pp 125-126

في توسيع مفهوم الخطاب واستشراف مناطق يمكن أن تدخل في حدوده هي بنى الثقافة وبنى الوعي ومختلف أشكال التمثيل.

وقد لا نسرف في التأويل إذا ذهبنا إلى أنّ تصوّر باختين يتحسّس سبل نظرية تدمج في رؤيتها الوعي بمفهوم الخطاب والوعي بمفهوم للثقافة وبالعلاقة بينهما[1] .ويؤمن باختين بأنّ الجنس الأدبي مقولة اجتماعية تاريخية وشكلانية وأنّ دراسة التغيّر والتحوّل فيها ينبغي أن تكون مرتبطة بالتحوّلات الاجتماعيّة ولذلك يرى أنّ الأسلوبية يفترض أن تتحوّل إلى أسلوبية أجناس أدبية لتدرس الجنس في ضروب تحوّله ومن ثمّ تنخرط في علم الاجتماع[2].

ولا شكّ في أنّ المتأمّل في مختلف ما جاء حول الجنس الأدبي يلمس تنوّع المآخذ المعتمدة في تحديد مفهومه وكثافة المداخل التي يعكس كل منها جانبا من جوانب فكر "باختين" ومع ذلك تظلّ هذه الجوانب غير موفية بكلّ ما يتعلّق بهذا المفهوم ذلك أنّ أبرز ما يميّز الخطاب الباختيني -إن صحّت العبارة- هو بحثه في خصائص خطاب الرواية، وفي هذا البحث تتجلى مظاهر تكمّل نظرتنا حول الجنس.

2 - مسألة الرّواية : مفاهيم نظريّة في سياق تحليل الخطاب الروائي :

خصّ باختين الرواية بجملة من مؤلّفاته[3] وانصرف إليها تنظيره فهي في نظره تشتمل على منازع متعدّدة وهي أكثر الأجناس تمثيلا لمقولة الجنس

---

[1] لعلّ الوعي بأهميّة أفكار باختين في مجال التنبيه إلى ربط طرق الوعي بالعالم وبالقيم وبالثقافة السائدة بأشكال التمثيل représentation المختلفة وإنتاج الخطاب أمر انتبه إليه الكثير من دارسيه المعاصرين أو مترجمي آثاره إلاّ أنّ ما يهمنا في هذا السياق هو اقتناص العديد من المنظرين في مجال ما يعرف بنظرية الثقافة بعض متصوّراته باعتبارها تكشف عن مدخل من المداخل لفهم المقصود باصطلاح "ثقافة" وكيفيات إجرائه ومن ذلك مثلا تنويه « Raymond Williams » به والإشارة إليه في كتابه:

"Culture and society 1870-1950"

وكتابه Keywords : a vocabulary of culture and society, Fontana-London 1976.

[2] Le principe dialogique p 124

[3] منها مؤلفان اهتمّا بآثار روائي مخصوص مثل كتابيه :

« La poétique de Dostoïevski » ed Seuil 1970

L'œuvre de François Rabelais et la culture populaire au moyen-âge et sous la renaissance, ed Gallimard, 1970.

ومنها آثار ذات صلة مباشرة بغرض التنظير هي كتابه :

Esthétique et théorie du roman, ed Gallimard, 1978

وكتابه : Esthétique de la création verbale, ed Gallimard, 1984

وفي نفس الوقت أكثرها خروجا عنها. ليست الرواية جنسا فهي لا تتوفر على خصائص الجنس الأدبي وإنما لها معايير تخترق التاريخ وتتمثل هذه المعايير في مجموعة من الآثار الروائية هي نماذج مخصوصة بحيث تعدّ وضعا استثنائيا في التاريخ[1]. ومن هنا نفهم أن انصراف باختين نحو الاهتمام بالرواية لم يتجه إلى بلورة مقوّمات أجناسيّة أو مناقشة أشكال روائية وإنما اتجه إلى إبراز أثر هذا الجنس في تمثيل صورة للإنسان وصورة للخطاب, فالرواية هي المعبر في الأدب إلى دراسة الآثار الأدبية باعتبارها تجليا للخطاب الاجتماعي ولبنى الثقافة السائدة.

وكان بحث باختين في أنماط من الروايات مناسبة لتجذير مفهوم "الخطاب" ومزيد إجرائة إذ تعدّ الرواية السياق الأمثل لذلك باعتبارها ناشئة من فعل تمثيل خطابات الآخرين وأقوالهم وصهرها داخل نصّها[2]. لقد تصوّر الرواية انطلاقا من فكرة التنوّع في الخطابات داخلها وهي فكرة - في ما نرى- مركزيّة لأنها صالحة لفحص ضروب تطوّر هذا الجنس, حيث أنه درس تطوّر الأشكال الروائية انطلاقا من وصف أساليب التصرّف في طرق تمثيل أقوال الآخرين بل إنّ مفهوما مثل "الشخصية الرّوائية" "le personnage" يستند إلى هذا الأساس النظري. وليست طرق تمثيل الخطاب مجرّد مدخل مناسب لدراسة الرّواية أو بحث بنائها فهي تتنزّل منزلة الموضوع داخلها والأفق الذي يؤسّس لمعالم "خطاب روائي"، فصورة تمثيل خطاب الآخر هي أهمّ من صورة تمثيل الخطاب وأهمّ منها صورة خطاب الآخر وأهمّ منها جميعا صورة الآخر انطلاقا من صورة خطابه[3].

وتعرف دراسة الرواية من هذا المنظور تفريعا كبيرا وتشقيقا للمباحث أفضى إلى ملامسة حدود العلاقة بين التنوّع في حضور الخطابات المختلفة صلب النصّ والانفتاح على استيعاب أجناس دخيلة ممّا يضمّه الجنس الروائي وأخرى من خارج إطاره وبذلك انفتحت دراسة التعدّد في الخطابات أو التعدّد اللغوي"plurilinguisme" على دراسة التداخل الأجناسي[4].

---

[1] Le principe dialogique, p 133

[2] المصدر السابق ص 136

[3] Esthétique et théorie du roman, p 156

يقيم "باختين" منطلقات لبحث قضايا داخل الرواية هي في جملتها قضايا لغوية ومن هنا تتجلى بوضوح طريقته في المقاربة التي تتخذ من نصّ الرّواية – شأنه شأن الخطاب والثقافة وغيرها- نظاما للدلالة وإذا كان الشأن في أجناس الخطاب أن تكون نوى لأشكال تلفظ ذات صبغة فرديّة وفي ذات الآن اجتماعية لتنزّلها في محيط الاستعمالات اليوميّة، فإنّ الشأن في "الخطاب" أو الخطاب الروائي هو الرصد لمعاني حضور اللغات والخطابات المتعدّدة طيّ خطاب واحد يتحلى بقدر من التناسق[1]، ووصف لضروب التفاعل بينها ممّا قد يفضي إلى اعتبار المفهوم "خطاب" المدخل الوحيد بالنسبة إليه لطرح مفهوم الجنس الأدبي، فتصوّره للرواية على أنها تعدّد لغوي ومجال لحصر طرق للتصرّف في معالجة أشكال تمثيل أقوال الآخرين يتناسب مع القول بأنّ تعامله معها يرى فيها موضوعا قابلا لأن يباشر من حيث هو خطاب.

وهكذا نرى أنّ جهود باختين في سبيل بحث الشكل الروائي قد آلت إلى مزيد تعميق النظر في مفهوم الخطاب وتجربة مقاربته من منظور مخصوص هو "الرواية" ممّا يقوّي الأواصر بين التفكير في هذا المفهوم وضروب مقاربة الخطاب الأدبي.

ولا يعدم الباحث في تناول "باختين" ميادين الخطاب الروائي شواهد على محاولة نحت مبادئ نظرية ومتصوّرات منهجيّة غرضها بيان أهمّ معالم هذا الخطاب وإبراز تناسق المقاربة التي تعتمد الخطاب مدخلا للدراسة الأدبية ووجاهتها.

تعدّ الرواية أكثر الأجناس تجسيما للعبة التناصّ ومن ثمّ كانت الأقرب إلى روح هذا المفهوم والأكثر تمثيلا له، كما أنّ هذه السّمات فيها غير مرتبطة بتاريخ أو بحقبة زمنية وإنّما هي مستمرّة ما استمرّ هذا الجنس[2]. تتحوّل الخصائص التي تسم طبيعة الخطاب الرّوائي - من حيث هي متطابقة مع المتصوّر العامّ لمفهوم خطاب- إلى مظاهر تخضع إلى نوع من التعميم يمحّضها للدلالة على مقوّمات الجنس الأدبي ومن ثمّ يمكن القول بأن باختين يجرّد من خصائص الخطاب ما به يسم الجنس ويضبط حيّزه.

---

[1] « Dialogism » in « the Encyclopaedia of language and linguistics » Pergamon , Press; 1st ed, 1994, vol, II, p 909

[2] Le Principe dialogique p 131

لقد استنبط "باختين" أهمّ المفاهيم التي أضحت في ما بعد العلامة المميّزة لفكره انطلاقا من ممارسة قراءة النصوص الروائية وأجراها في فضاء اختبار الإمكانات "الخطابية" لهذا النوع الأدبي وهو ما قد يفسّر اعتباره الرواية الجنس الأدبي الوحيد الذي يعبّر بحقّ عن هذه المقولة.

إنّ منزلة الرواية من سائر الأجناس الأدبية شبيهة بمنزلة اللّغة الحيّة من باقي اللّغات الأخرى التي خرجت من حيّز الاستعمال وسمّيت لغات ميّتة[1]. تمثّل الرّواية "مزيجا" فهي تأخذ من كلّ الأنواع الشّعرية وتأخذ من نمط في الشعر يسمّيه باختين الشعر الطبيعي أو الشعر الصرف الخالي من كلّ ضروب المحسّنات وتأخذ من الأجناس المشتركة بين الشعر و سائر الفنون[2]. وبهذا المعنى نفهم سبب اعتبارها مقولة أجناسية متعالية فهي لا تتوفّر على مقوّمات جنس أدبي وإنّما تتميّز بمعايير في التاريخ فيصبح من العبث والحال تلك أن تتحدّد ملامح نهائية لها أو لنقل إنه من العبث أن تضبط جملة من الإمكانات القابلة للتحقق داخل أشكال تتوسّل القالب الروائي.

إنّ الموضع الذي تشغله الرّواية يبقى موضعا مخصوصا ولذلك نرى أنّ تعامل باختين معها لم يكن ليقتصر على حدود المقولات البلاغية الشعرية وقواعدها وإنّما يتوسّل مقاربة أخرى تتناسب مع إيمانه بالعلاقة بين مفهوم الجنس الأدبي ومفهوم الخطاب، نعني المقاربة التي ترى في الرواية، أو أي جنس أدبي آخر مقطعا من الثقافة ، من المجتمع ومن الذاكرة الجماعية. ولذلك استنبط مفهوما خطيرا أجراه في مجال قراءة الرواية وهو مفهوم "الكرونوتوب" « chronotope ». وهو عبارة عن نحت من كلمتين: الزمان والموضع أو المكان – وخطورة هذا المفهوم لا تكمن فقط في ذاته بل في كيفيّة تصوّره أيضا حيث أنّه لا ينسحب فقط على مجال إجراء هو الأثر الأدبي وحده وإنّما ينسحب كذلك على معنى النظام في العالم المحيط بنا، فكلّ أصناف المجالات في الكون حتى الخيالي منه تشتمل على مكوّنين واسمين هما الزّمان والفضاء.[3]

---

[1] Le principe dialogique p 134

[2] المصدر السابق ص 133

[3] المصدر السابق ص 129

ويعني "الكرونوتوب" داخل الرّواية الطريقة أو الطرق المثالية التي يعتمدها الروائي في بناء التجربة الزمكانية «spatio-temporelle» وإنشاء إحداثيات مخصوصة لمباشرة العالم المعقول[1].

ولعلّ هذا المفهوم الطريف صدى لانشغال "باختين" الطويل بقضية العلاقة بين الزمان والمكان و تفكيره في الطريقة المثلى لتصوّر العالم التي تعدّ بدورها نتائج المشاغل الفلسفية السائدة في بداية القرن السابق خصوصا داخل أجواء الحلقات التي كان يؤمّها. ولم يكن فكر"باختين" ليطوّر متصوّراته حول الزمان والمكان لولا التقاوه على فترات متباينة جملة من الفلاسفة أو بعض ممّن عدّوا منتمين إلى"الكانطية الجديدة"[2] ذلك أنّ الكثير ممّا اعتمده في هذا الصدد يرجع إلى أصول في تصوّر العالم مأتاها فترة "ما بعد الكانطية"[3].

ولا شكّ في أنّ روافد فكر "باختين" متعدّدة ولا سيّما ما تعلّق منها بما يؤسّس لمفهوم "الكرونوتوب" وقد دفع البحث في مصادر متصوّراته بعض الدارسين إلى تقصّي المنابت الخفيّة لهذا المفهوم فتبيّن لهم أنّ جذوره ضاربة في طبيعة المناخ الفكري السائد في أوساط البحث التي كان يختلف إليها وفي تأثره المباشر بالأطروحات النظرية للعالم والفيلسوف الروسي " الاكس ألاكسيفيتش أوكتومسكي"[4] « Alex Alxeévitvh Oukthomski »

و تتعلّق جلّ أفكار "أوكتومسكي" بتأمّل تفاعل ظواهر في حركة الجسم البشري ونظامه العصبي المعقد وصلتها بحركة موازية لها هي حركة الكون وإيقاعه المنتظم عبر مقولتي الزمان و المكان[5]. ولئن كانت استعارة

---

[1] Esthétique et théorie du roman, p 19

[2] ما يعبّر عنه بـ" néo-kantisme " وهو كما تدلّ عليه صيغته استدراك على ما جاء به "كانط". أهمّ مبادئ الكانطية الجديدة مواصلة ما جاءت به الكانطية من مبادئ في إطار قراءة العلاقة بين الزمان والمكان انطلاقا ممّا جاءت به النظريات الفيزيائية والرياضيات. أهمّ أعلام الكانطية الجديدة " Hermann Cohen وهو ممّن كانوا يؤمّون الحلقات التي يختلف إليها باختين وPaul Natorp و وآخرهم وهو أشهرهم على الإطلاق Ernest Cassirer

[3] Les cercles de Bakhtine, Poétique n° 18, Février 1990, p 124

[4] المصدر السابق ص 127

[5] يرى "أوكتومسكي" " Oukhtomski " إنّ الجهاز العصبي المركزي في جسم الإنسان جهازِ ذو حركة منتظمة أو بالأحرى هو ذو إيقاع يصدر عنه ما يمكن أن نسميَه قانونا أو وظيفة متحكمة " une dominante" هي التي تتولى تنظيم هذ الجهاز الكلي. وتعتبر هذه الوظيفة المتحكّمة بالغة

أشكال النظام الذي يشتمل عليه الجسم البشري للتعبير عن حركة الكون وتبيّن ما بين النظامين: نظام الجسم ونظام الطبيعة من تقارب وتشاكل، تعود إلى مرجعيات نظرية وطرق في التفكير والتصوّر قد تكون سابقة زمان صياغة هذه المتصوّرات، فإنّ طرافة هذه الأفكار لم تكن فقط في تقريبها بين ما هو بيولوجي عصبيّ و ما هو من باب المعطيات الكونية والمقولات الفلسفية بل في أساليب تطبيقها التي وُجّهت أساسا نحو تأمّل الظاهرة الأدبيّة[1]

إنّ ما يسترعي الاهتمام حقّا في هذا المفهوم هو استناده إلى تأمّل العلاقة بين الحركة البيولوجية والحركة الكونية وتوليده مفهوما يمكن أن يصرّف في اتجاهات متنوّعة منها الاتجاه الذي تبنّاه "أوكتومسكي" وهو اتجاه رأى فيه تقاربًا بين النظام الذي يحكم الجهاز العصبي وعمل المؤلف باعتبار كليهما يمثل بطريقة ما العالم معتمدا مكونين هما الزمان والمكان[2] .

و لا بدّ أنّ ننتبه إلى جانب ذلك إلى أنّ المقصود "بالكرونوتوب" هو وجه من وجوه المفهوم تبدُو فيه المقولتان : الزمان والمكان متمازجتين ، فالإمتزاج في مستوى الاجراء اللغوي يكشف لا محالة عن امتزاج في مستوى التصوّر. اعتمد باختين مفهوم "الكرونوتوب" في صورة مبدإ نظري قارب من خلاله ضروب الإنجازات التي يحقق من خلالها المبدع أو الفنان أشكال "الإتمام" التي يتخيّرها لتمثيل العالم ، ومن هنا جاء هذا "المفهوم" ضمن جملة الوسائل والصيغ الوسائط في تأدية المعنى الذي يسنده إلى تصوّره للعالم باعتبارها وسائط تقوم على عنصرين مكوّنين هما الزمان والمكان وهكذا عدّ "الكرونوتوب" ممثلا جملة خصائص الزمان والمكان داخل كلّ جنس.[3]

الحساسيّة للزمان أو المكان وتتأثر كذلك بتواجدهما معا في ذات الآن في الجسم. تبني هذه الوظيفة المتحكمة مفهوم العالم الخارجي من حيث هو زمان ومكان عبر فعلها البيولوجي (...). درس "أوكتومسكي" أيضا المركز الذي يصدر عنه الكلام في الدماغ وبحث في حركة الكلام باعتبارها صادرة عن حركة شبيهة في صورة قيامها بمفهوم"الوظيفة المتحكمة" السالف الذكر. انظر تفصيل ذلك في المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[1] المصدر السابق ص127، انظر الإشارة إلى إعجاب " أوكتومسكي"بدوستيوفسكي:

« Oukhtomski, grand admirateur de Dostoïevski, se sert d'exemples tirés de la littérature pour illustrer quelques-unes des applications logiques de ses dix huit thèses sur le chronotope. »

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] Le Principe dialogique ; p 128

نتبيّن بوضوح الانزلاق من مفهوم " الكرونوتوب" باعتباره تجريدا من خصائص في نظام الكون أو في صورة الوعي به إلى مفهوم يجعل منه أساسيا في تشكيل الخطاب داخل كل جنس أدبيّ.

وبما أنّ الزمان والمكان هما المقولة الأساسية في الكون وهما شرط الفعل وشرط تحققه فإنّ لزومهما في هذا السياق لا يقل عن لزومهما في سياق الحديث عن الجنس الأدبي. فلكل جنس كرونوتوب يختلف عن كرونوتوب جنس آخر ومن ثمّ فإن هذا المفهوم بالنظر إلى مفهوم الجنس الأدبي يصبح مرادفا له لأنّ "كرونوتوب" لها في الأدب مدلول أجناسي ضرورة، ممّا يترتب عليه القول إنّ أصناف الأجناس تتحدّد وفق كرونوتوباتها المختلفة.[1]

لقد بدا لنا في ما سبق أنّ مفهوم "الإتمام" أهمّ موضوع يمكن أن يعترضنا في بحث تصوّر باختين للجنس الأدبي فإذا بمفهوم "الكرونوتوب" يكتسي بعدا أكثر خطورة وعمقا والسبب كامن في أنّ هذا الأخير موضوع يتصل بالعصب النابض داخل كلّ جنس أي ما يجعل منه فعلا يمكن معاينته ومشاهدة آثاره على مستوى النسق الثقافي والاجتماعي.

إنّ جماع مفهوم "الكرونوتوب" هو خصائص الزمان والمكان كما تتجلى داخل الجنس وكما تتشكل من خلال صورة إجرائه لهما. فإذا ما اعتبر الإتمام علامة على تسطير الجنس الأدبي طريقة أو هيئة يتكوّن من خلالها أي يضبط له كيانا مخصوصا، فإن الكرونوتوب هو بمثابة السمات الزمانية والمكانية لهذا الإتمام، وبهذا نستطيع القول إنّ لكلّ إتمام شروط تحقق وإنّ هذه الشروط في علاقة ضرورية بمفهوم "الكرونوتوب".

ويتّضح في هذا الموضع الترابط بين تصوّر للجنس الأدبي يثبت ضمنه مقولة ذات صبغة اجتماعية وتاريخية وتصوّر يضع مفهوم الكرونوتوب ضمن أبرز المفاهيم الصالحة لوسمه أو لمقاربته. يمثّل الجنس الأدبي أفضل محلّ تتبلور داخله المفاهيم والمتصوّرات الخاصة بكلّ نظام اجتماعي داخل مجتمع مخصوص ويعتبر "الكرونوتوب" المفهوم المعبر إلى إبراز التعدّد الثقافي[2].

---

[1] المصدر السابق صص 128-129

[2] The Encyclopaedia of language and linguistics - Pergamon Press, 1st ed, 1994

انظر المجلد الثاني وتحديدا المقال الموسوم بـ « Dialogism » صص 908-912

ولم يكن استنباط مفهوم " الكرونوتوب" لمجرّد تسجيل الخصائص الزمانية والمكانية داخل أثر فني ما ورصد أساليبه في تأديتها وإبرازها، إذ نلمس عناية بتصريف هذا المفهوم في مجال تأكيد الطابع الاجتماعي والتاريخي للجنس الأدبي ولأجناس الخطاب عموما وهو ما يتأكد من خلال اعتماد "باختين" "الكرونوتوب" أداة تتبّع للتطوّر الذي عرفه جنس الرواية.

فليس الغرض من وراء هذا المفهوم مجرّد الإشارة إلى دمج " معطى الزمان في المعطى المكاني واجتماعها في أصل واحد بل الغرض بيان أثر هذا الاجتماع في تحوّل الكرونوتوب إلى مبدإ تستشعره الأجناس الأدبيّة بكيفيّات مخصوصة وتعبّر عنه صورا من التعبير تمايز بعضها من بعض[1]. و من هنا جاء تمايز الأجناس الأدبية وتباينها وفق وجوه "الكرونوتوب" داخلها.

أجسام "الكرونوتوب" داخل جنس الرواية عديدة وهي المسؤولة عن التنويعات الكبرى التي تحسب في تاريخ الأنواع الروائية فنحن نمرّ من نمط الرواية الإغريقية على نحو الملاحم وضروبها إلى نمط في الرواية هو رواية الفروسية ومنها إلى نمط آخر هو الرواية على طريقة المؤلف رابليه « Rabelais » إلى غيرها من الأنماط التي يرسم كلّ نمط فيها طريقة في إجراء الزمان والمكان والتعامل معهما.

إنّ التحوّل الحاصل داخل جنس الرواية هو بمثابة انتقال من "كرونوتوب" إلى آخر، يشكّل كلّ "كرونوتوب" صور إنجازه من خلال علامات تطلب على مستوى خطاب الرواية ولا ينفصل في نظر "باختين" ما تعتمده الرواية في محاولة تمثيل خطاب الآخر وصورته عمّا تعتمده من وسائل في سبيل التعبير عن "كرونوتوبها" أو ما يكون منها من أثر ما يسجّله هذا " الكرونوتوب" داخلها.

و من هنا يدرس "باختين" خصائص الملحمة في اختلافها عن الرواية ويسجّل هذا الاختلاف بالنظر إلى تباين معالم خطابيهما وتباين سمات

---

[1] Esthétique de la création verbale, p 237

الكرونوتوب داخلها فيغدو الانتقال في تاريخ الأدب من نمط القصّ الملحمي إلى نمط القصّ الروائي تغيّرا في أشكال إجراء الكرونوتوب.

يمثل الأساس في تشكيل نسيج الملاحم ما يقوم عليه موضوعها من تغنّ بالبطولات القومية والإنجازات ذات الصبغة التاريخية وهو ما يتجلّى داخل الخطاب من خلال اعتماد ما يسمّى "بالزمن الملحمي". ويعدّ الزمن الملحميّ منفصلا ضرورة عن فكرة "المعاصرة" التي تردّنا إلى الزمن الذي يكتب فيه المؤلف أو يقرأ فيه جمهوره.[1] وهكذا فإن انتماء الملحمة زمنيّا إلى الماضي هو ما يجعل من مراجعها الزمانية منغرسة في الماضي وهو أيضا ما يسجّل انتماءها إلى ضروب القصّ التي تعتمده ومن خلالها تؤسّس أهمّ سمة شكليّة في هذا الجنس.[2]

وبخلاف هذا الوضع من أوضاع الكتابة نجد وضع من يؤلّف فيقصّ الأحداث في إطار زماني وقيمي متطابق مع الإطار الذي يحيط به ويحيط في ذات الآن بجمهوره من القرّاء المعاصرين له فلذلك يمكن أن تكون الأحداث المعبّر عنها تجربة شخصيّة. تسجّل هذه الكيفية في التعامل مع الأحداث الفارق بين طرق القصّ داخل الملحمة وطرق القصّ كما تقتضيها الرواية.[3]

ومن الضروري أن ننتبه إلى أنّ "باختين" لم يجر هذا المفهوم خارج سياق الرواية وذلك على الرغم من أنّه يفهم من خلاله أشكال الانتقال في جنس الرواية من نوع فرعيّ إلى نوع آخر و على الرغم أيضا من الحمل الأجناسي الذي يطبعه به حيث يرى فيه واسطة بين الجنس الأدبي وسياقه الاجتماعي والتاريخي .كما أنّه لا يوظّفه في سياق تأويل ما يحدث بين الأجناس من تفاعل أو تحاور، يشير إليه ويصفه في أنواع روائية مخصوصة ويدرسه تحت عنوان " تعدّد الأصوات" أو الرواية المتعدّدة الأصوات[4] بل يكتفي بإقراره مبدأ لصيقا بالبحث في الرواية وسبيلا لفهم خصوصية الخطاب داخلها.

---

[1] Le principe dialogique p136

[2] المصدر نفسه صص136-137

[3] المصدر نفسه ص 137

[4] Le roman polyphonique

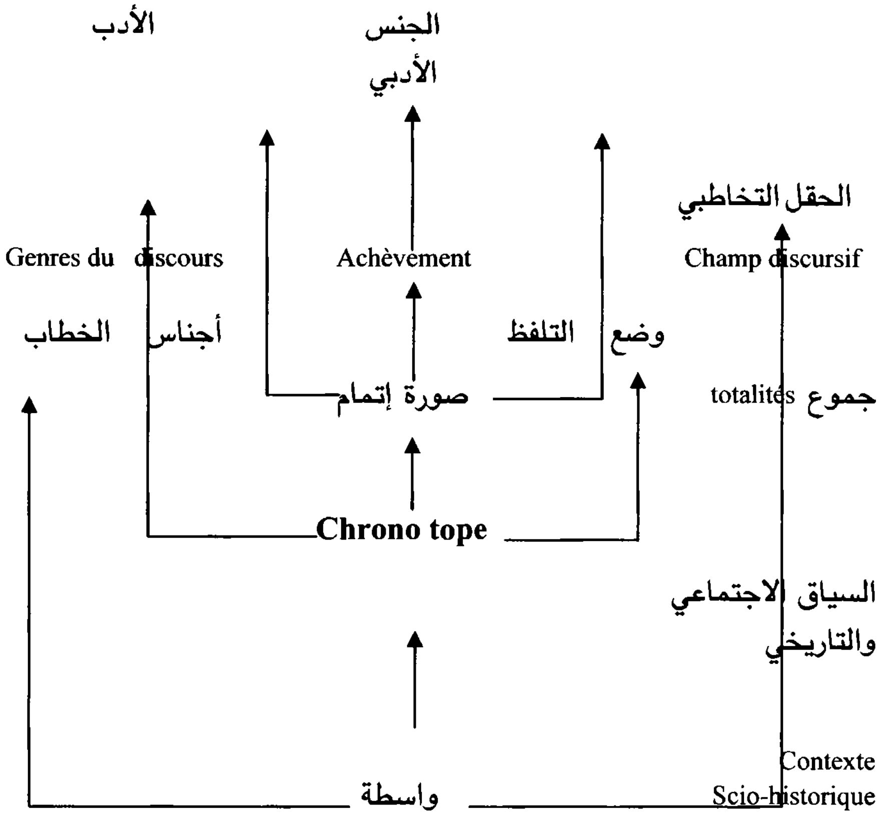
يكتسي هذا المفهوم – كما يتجلى- بعدا أخطر ممّا توحي به النصوص التي جاء فيها، فهو بالنسبة إلينا مبدأ من المبادئ النظريّة التي عمد إليها "باختين" لإيجاد صلة بين الخواطر والأفكار التي صاغها في سياق التعبير عن أجناس الخطاب ومسارب إنتاجها، والأفكار التي بلورها في سياق تطعيم مفهوم الجنس الأدبي بمداخل جديدة تنسجم مع طريقته في بحث الرواية وبحث خطابها بوصفه خطابا يبنى العالم على نحو من الأنحاء.

يكرّس مفهوم " الكرونوتوب" صفة "الحواريّة" التي تعدّ من وجهة نظر باختين من لوازم الخطاب و من الصفات القارّة في جنس الرواية فهي جنس حواري بالأصل، بل يعمّق هذه الصفة ويدفع بها نحو مجال آخر يكون فيه الحوار بين الرواية وأصناف الكرونوتوب المتحوّل في الواقع تبعا لتحوّل السياقات التاريخية والاجتماعية تحولا لا يني يتعقّد[1] ومن هنا يتجلّى بوضوح أنّ "الكرونوتوب" مبدأ نظري يوضع في سياق رصد التفاعل بين الخطاب وظروف في إنتاجه وإخراجه تتحكّم فيها عناصر متعلّقة بالسياقات الإطارية الشاملة نعني البنى الخفية أو الظاهرة للثقافة والمجتمع.

يتأسّس الجنس الأدبي من أثر ما تنشئه وسائط ما تقيم هذه الوسائط بين السياق الاجتماعي والتاريخي والحقل الخطابي الواسع ، علاقة. يسجّل الجنس موقعا ما ضمن هذه العلاقة يتبلور في صورة "الإتمام" المتخيّرة داخل "الكرونوتوب" الملائم و يتخذ له كيانا باعتماد وضع تلفّظي أو وضعية تخاطبية تحكم صلته بالمراجع التي تمثّلها مختلف أجناس الخطاب.

---

[1] « Esprit », n° 7-8, Août, 1984, p106



وهكذا نرى أن "الكرونوتوب" يشكّل منطقة داخل تصوّر باختين "للجنس الأدبي" وبخاصّة جنس "الرواية". ولئن لم يعترضنا هذا المفهوم في سياق بحث "أجناس الخطاب" فهو لا ينفي تقاطع مجالاتِ تصوّرهما شأن مختلف المفاهيم والمبادئ النظريّة في فكر "باختين". ويمثّل الكرونوتوب" موضوع بحث مفصّل و مستفيض من خلال جملة الملاحظات والاستنتاجات التي صاغها حول تأمّله أعمال الشاعر الألماني "جوته" « Goethe » وفيها يضيف إلى مبدإ التلازم بين الزمان والمكان مبدأ آخر مكمّلا هو مبدأ الضرورة « la nécessité ». ينهض مفهوم "الضرورة" بما يؤمّن التلازم بين الزمان والمكان ويربط الزمن المعيّن بالزمان مقولة عامّة وبالأزمنة المتباعدة وبمفهوم الزمن القادم أي المستقبل وما سيكون[1] كما تحكم الضرورة علاقة الزمان بما يكون تجسّمه المكاني المخصوص « un temps spatialisé » "

[1] Esthétique de la création verbale, p 248

الزمان المتفضي" على الهيئة التي يتصوّرها داخل الأثر الأدبي ويتجلى هذا المبدأ بصورة أوفى من خلال نموذج التحوّل من الملحمة إلى الرواية، حيث يرى " باختين" أن الملاحم الكبرى تنحو نحو تمثيل العالم والحياة والأشياء في كليّتها فهي تعكس صورة شاملة عن العالم بخلاف الرواية التي تعكس رؤية شاملة للحياة والعالم من خلال تصوير فترة زمنية محدودة ينظر إليها في مجموعها[1].

ولا بدّ للأحداث الممثّلة داخل الرّواية أن تكون بديلا عن الأحداث التي تجري في الحياة العاديّة ذلك أنّ القدرة على تمثيل الواقع في كلّيته هي مكمن الجوهر الفنّي للأثر الأدبي[2] . ويسترسل "باختين" في إبراز التفاوت في مستوى "الكرونوتوب" المجرى في كلّ أثر أو حتّى في مستوى مختلف التفريعات داخل أعمال "جوتة" ويتطرّق إلى بعض أعمال الكاتب والفيلسوف الفرنسي "روسو" منوّها بأهميّة اللحظة التي تجسّمها وما تشتمل عليه من تحوّل عميق في مسار الفكر وقيم الكتابة[3] ممّا لعلّه يحملنا على التفكير في أنّ مفهوم "الكرونوتوب" عنده صار يتماهى مع الصورة التي ترتسم عبرها البصمة الخاصّة لكلّ مؤلّف أثّر في تطوّر الإنتاج الفكري والأدبي.

يبدو "الكرونوتوب" عند الإجراء مفهوما فضفاضا يؤتى به لمجرّد معاضدة خواطر وارتسامات حول جملة من الأعمال الأدبية ومحاولة رصد خطّ تطوّر بين كيفيّة إخراج الأثر وطبيعة الأفكار والمبادئ التي تؤسّس النسق أو الأنساق الناظمة له، وهو في الواقع ما يدلّ على وعي بضرورة تحسّس الخطاب الذي قد يكون خلفية تبني الأثر الأدبي أو تكون الأساس المتحكّم في العلاقات التي تنسج داخله وتشكّل قوامه أو تمثّل شبكات إحالة على عوالم ونصوص ومراجع متنوّعة. إنّ الإحساس بضرورة الانقطاع عن اعتبار الأثر الأدبي جوهرا شكلانيا صرفا تتحدّد قيمته في وصف مختلف مظاهر الأبنية والأساليب والأشكال اللغوية داخله قد يكون دعا "باختين" إلى استنباط مفاهيم تمكّنه من قراءة الأعمال الأدبية في كلّيتها وقراءتها من حيث هي حلقة في نسق متكامل ومتنوّع.

---

[1] المصدر السابق ص 249

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها

[3] المصدر نفسه، انظر الصفحات من 250 إلى 257.

وعلى هذا النحو نقرأ ملاحظاته حول استشفاف فكر النهضة من خلال "الكرونوتوب" المجرى داخل أعمال بعض المؤلفين فيرى مثلا أنّ "عصر النهضة تميّز بتماهي مفهوم "العالم" مع صورة "كلّ" واقعي الصبغة وكانت الأرض آنذاك صورة دائرية تحدّدت معالمها داخل الكون الفسيح تحديدا جغرافيا وتاريخيا. وقد تزامن هذا التصوّر مع أعمال مؤلفين أمثال "رابليه" "Rabelais" و"سرفانتس" «Cervantès».[1] "

إنّ صورة العالم الواقعي لم تكن لتتشكّل على نحو يعكس عالما مكتملا كلّيا قبل القرن الثامن عشر وعلى وجه التحديد في الفترة التي تقرّبنا من أعمال جوتة[2]. لقد تجلّى العالم بالصّورة التي تتجاوز التجلّي المادّي ووصفه إلى تجلّ مفهومي غدا فيه كلّ وعي بالخارج أو الوجود داخل الكون مبدأ وفكرة بل ارتسامة تنطبع داخل العمل الأدبي يُترجم عنها من خلال "الكرونوتوب". يرى "باختين" في الآثار العائدة إلى تلك الفترة الزمنية ما يعبّر عن "الحقيقة التاريخية" للعالم[3]"وهذا التغيير في النظرة لم يكن –كما هو الشأن سابقا- من ثمار تجريد فكري أو بناء نظري أو ممّا استمدّ من مؤلفات نادرة وإنّما نشأ أساسا في إطار تفكير ذي صبغة واقعيّة وانطلاقا من الخواطر اليوميّة ونمط من الكتابات المألوفة العادية بعبارة أوضح نستطيع القول إنّ هذا التغيير كان في اتّجاه ما يبدي للعيان صورا كانت سابقا تبقى في حيّز التّجريد[4]". تقودنا جملة هذه الملاحظات إلى تبيّن طريقة باختين بوصفها قراءة للعلاقة بين التجربة الإنسانية ومحيطها الواسع نعني المحيط الذي يتحدّد من خلال المحيطين الزماني والمكاني.

وهكذا يتجلّى لنا بوضوح أنّ الكرونوتوب لم يمثّل فقط أداة لرصد تطوّر الشكل الروائي وإنّما مثّل أيضا مبدأ في التفكير يؤسّس لبحث التفاعل بين صورة إدراك العالم وحركة الفرد داخل إطار هذا العالم أي ما يؤسّس للجدليّة بين الفكر والمراجع الحاملة مضامين هذا الفكر.

---

[1] Esthétique de la création verbale pp. 249-250.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها

[3] المصدر السابق ص 251.

[4] المصدر السابق ص 251

لا يسع القارئ إلاّ أن يبدي موقف المحترز من اعتبار "الكرونوتوب" الذي ابتكره "باختين" ليحيط بمنطقة غاية في العمق والخفاء من الخطاب الروائي، مجرّد مفهوم يجمع بين الزمانِ والمكان أو مقولة ثالثة راتبة عن هاتين المقولتين تكون جماعها، فهو يتجلّى من خلال ما أبداه من ملاحظات حول أعمال أدبيّة معروفة في تاريخ الأدب العالمي بصورة المبدإ النظري الذي لامس من خلاله منطقة خفيّة من فهم الفكر الماركسي فيها جسّم ببراعة قراءة التفاعلِ بين تطوّر حركة الفكر في علاقته بدرجة الوعي بفهم الزمان والمكان، وتأثّر الكتابة الروائية بهذه القيم وسعيها إلى تقديم النموذج الملائم لها.

فلئن اعتبر "الكرونوتوب" صورة من صور التفكير في النصوص الأدبيّة أو بالأحرى في الظاهرة الأدبيّة تفكيرا يعتدّ بمفهوم الخطاب ويعالج مواضيعها بوصف عناصر الخطاب داخلها، فهو لم يكن من أثر التناغم بين مختلف قطاعات الفكر الباختيني بقدر ما كان نتيجة التعامل بين روافد هذا الفكر ومبادئ النظرية الماركسية وفلسفة الجدلية الماديّة.

فهل يمكن القول تبعا لذلك إنّ ما حدا "بباختين" إلى بلورة أفكار في سياق تحليل الخطاب الأدبي لم يكن نتاج إعمال الفكر في خصوصيات هذا الخطاب بقدر ما كان تأثّرا بمكتسبات الفكر الماركسي وغيره وتطويعها لخدمة النظريّة الأدبيّة؟

قد لا تتسنّى الإجابة عن هذا التساؤل بصورة نهائية وقاطعة فهو لا يتعلّق إلاّ بجانب من جوانب نظرية باختين" في الرواية وفي التطوّر الأجناسي. ينبغي أن لا تحجب أهمية "الكرونوتوب" سائر ما صدر عن ملاحظاته حول عالم "دوستوفسكي" الروائي من مفاهيم تثري التفكير في قضايا الخطاب الأدبي، فلعلّ الاطلاع على بعضها يعدّل جزئيا من الموقف حول دور الخلفيات والمراجع التي ينهل منها.

سبقت الإشارة إلى واقع التعدّد الذي يسم الرواية وهو تعدّد جعل منه "باختين" مُنطلقا لصياغة تعريف لهذا الجنس النثري المتعالي على حدود مقولة الجنس. تفيض الرّواية بما تقوم عليه من تعدّد الخطابات والنصوص واللّغات على معنى الجنس الأدبي فهي في بعض وجوهها تتجلّى بصورة

الاقتران المثالي بين مخيّلة مبدعة وموضوع هو المتكلّم وخطابه[1]. تنشأ الرّواية من فعل تحويل الخطاب من حيث هو علاقة بين اللّغة ومستعملها إلى موضوع تخيّله البنية الروائية وتضفي عليه مسحة من "الإتمام" المخصوص الذي تتخيّره.

من المفيد هنا أن ننبّه إلى أنّ تصوّر تشكّل الجنس الروائي يقوم على استظهار نواة هي الخطاب. والأهمّ من هذا هو أنّ التفاعل الخطابي يصبح مسؤولا عن إنشاء أجناس أصيلة ومنفتحة . فالرواية تتجاوز مفهوم الجنس ، لأنّها تتضمّن خصائص خطابيّة تؤهّلها لأن تكون معينا أجناسيًا يزوّد نظريّة الأجناس بمداخل للتفكير في الجنس الأدبي ، ولمزيد طرح قضاياه وإشكالات العلاقة بين الأجناس الأدبيّة.

تتجلّى الخلفية الجمالية في هذا التصوّر من خلال افتراض مكوّن ثان ينضاف إلى الموضوع الأساسي في الرّواية نعني الموضوع المتعلّق بتمثيل خطاب الشخصيات أو بالعلاقة بين اللغة وطرق إجرائها داخل النصّ الرّوائي كأنّ هذا المسلك على ثرائه لم يكف "باختين" ليعتبره المرجع الوحيد في وسم الجنس فأردفه بمرجع آخر يتوقّع منه أن يكون الجهة التي تطبع الرواية بطابعها الجمالي.

يمكّننا هذا التّأويل من التخلّص إلى الحديث عن الخلفية الجمالية وأهميتها في فكر "باختين"، ويرى "تودوروف" أنّه استعار خصائص الرواية من نظرية الجمالية الرومنطيقية وتحديدا من خواطر "جوتة" و"شليغل" واستلهم بعض أفكار الفيلسوف الألماني "هيجل"[2]. وليس ذلك بغريب عن "باختين" فهو قد أنشأ جملة متصوَّراته حول الرّواية وغيرها في إطار تاريخي وفكري ما تزال فيه رواسب الجمالية وفلسفاتها مهيمنة إلى درجة أنّ قيام الشكلانية رغم ما فيه من خصوصية الاتجاه الشكلاني لم يكن سوى تلوين لمبادئ الجمالية بمتصوّرات استفادت من بعض مبادئ اللّسانيات والبحث الأسلوبي[3].

---

[1] Esthétique et théorie du roman, p 166

[2] Le principe dialogique, p 133

[3] انظر مقدّمة كتاب - Esthétique de la création verbale وكذلك مقدّمة كتاب:
Théorie de la littérature : textes des formalistes russes, éd seuil, Paris 1965

يهتدي الباحث، أنّى جال في منطقة الفكر الباختيني، إلى مواضع تفصح عن هذه المرجعية ولا سيّما إذا ما تعلّق الأمر بالبحث في الرواية ففيها يجد المباحث التي تستدعي رواسب الأثر الرومنطيقي الذي استمرّ مسيطرا زمنا على الدّراسات الأدبيّة وأنشأ الأفكار الأساسية حول النزعة الفردية أو ما تبلور في شكل إيديولوجيا الفردانية "individualisme" وهي تعدّ بصورة ما من مكوّنات الفكر الغربي المعاصر أو لعلّها تمثّل أحد الأسس البانية لتشكّل الخصوصية الفكريّة الغربية كما تعدّ هذه الرّواسب السبب المباشر في تشكيل الرؤية الجمالية التي ترى في الأثر الأدبي نموذجا يبرز تفوّق "اللغة الشعريّة" والعمل الفني، وتفهم هذا الأثر على نحو يرى فيه كلاّ منسجما يتألّف من عناصر غير قابلة للنقل أو للترجمة داخل خطاب آخر ولغة أخرى غير الخطاب الفنّي واللّغة الفنيّة[1].

ويعتبر "باختين" أنّ صفة التعدّد في الخطابات واللغات أو الأجناس داخل الرواية مدخل إلى طرح إشكال تجنيسها دون أن يبعده ذلك التصوّر عن ملاحظة أصالة هذا الجنس أو واقع التطوّر فيه. فهو يرى أنّ الرّواية والجنس الأدبي بصورة عامّة كلّما تطوّر وعرف مناحي جديدة تزيد في تعقيده وكثافته، صار أكثر أصالة وأكثر التفاتا إلى ماضيه أي تاريخه وكيانه البدائي الأوّل[2]. وهو بالفعل ما سجّله أثناء دراسته للعالم الرّوائي "لدوستيوفسكي" حين انتبه إلى علاقة مفهوم تعدّد الأصوات " La polyphonie" بمفهوم القدامة "l'archaïsme" في الأثر الأدبي هذا المفهوم الذي يجعل منه في ذات الآن نفسه وشيئا آخر، يتطوّر فتتحلّل داخله صنوف الخطابات والأجناس فيكون تطوّره محكوما دائما بالنظر إلى الأشكال التي تردّه إلى القدامة والقدامة فيه إن هي إلاّ صورة من صور البحث عن التجدّد والنماء[3]. فبقدر ما يبدو الجنس الأدبي غريبا مصطنعا وهجينا، تعلن تلك الصفة فيه عن تشابك آثار بين مختلف العناصر المشكّلة لنسيجه. إنّ الارتباط بين مسار التطوّر في الرواية أو في غيرها من الأجناس الأدبية والعودة إلى الأجناس القديمة بل الموغلة في القدم يبدو للوهلة الأولى أمرا مبالغا فيه لكنّه بالنظر إلى ما بناه بحث باختين من نتائج إثر دراسته أعمال الروائي

[1] Vers une tradition dialogique, in esprit, 7-8, Aout, 1984, p 99

[2] Le principe dialogique, p 130

[3] La poétique de Dostoïevski, éd Seuil, Paris 1970, p 160

الروسي "دوستيوفسكي" يتجلى بصورة النتيجة الطبيعية لما يسمّيه التصرّف في التعدد اللغوي داخل الرواية وضمنه نجد حديثا عن مستويات للتصرّف أهمّها وأجدرها بالذكر ما سمّاه الأسلبة "la stylisation" وتشتمل على أدوات منها المحاكاة الساخرة "la parodie" ومنها الخطاب المباشر "le récit direct" ومنها الأجناس المدرجة "genres intercalaires" ومنها شتى الوسائل المتعلقة بالمتكلّم في الرواية "le locuteur dans le roman"[1] وتتّجه الأسلبة خاصة إلى ما سمّاه باختين "الكلمة" "le mot" داخل الرواية ودورها في تلوين الخطاب وإبراز ضروب التصرّف في أسلوب التمثيل بالقول لعرض الموقف الساخر أو لإعادة صياغة الأقوال والخطابات المعروفة أو تحويلها أو العدول بها عن أصل استعمالها[2].

وكذلك الشأن في مفهوم "تعدّد الأصوات"، فهو يفترض دائما أن يكون الخطاب المتصف بهذه الصفة مبديا صورة وكيانا يفصحان عن صورة أخرى وكيان آخر يسكنانهما وأن يكون داخل الصوت أصوات وأن يبدو كل شيء على هيئة تستحث المفارقة وتدعو إلى التعدّد وتعبّر عن تجاور الخطابات والسّجلاّت والنصوص وتراكبها واندماجها داخل جسم أدبي واحد.

ومن هنا يغدو من الطبيعي أن يكون التفات الجنس إلى أشكال موغلة في القدم معنى متضمّنا داخل مبدإ "تعدّد الأصوات" باعتباره المبدأ المسؤول عن معالم أدبية نصوص روائية شتى أهمّها ما ألفه "دوستيوفسكي" تأسّيا بخصائص الأجناس البدائية وإعادة إحياء لطقوس الإنشاء القديم[3].

إنّ المقصود "بتعدّد الأصوات" في منظومة أفكار "باختين" أشدّ تعقيدا من مجرّد التداخل في الخطابات أو التفات الجنس الأدبي إلى ماضيه وأشدّ تعقيدا منه صور قراءة هذا التعدّد في النصوص الروائية وصور إجرائه، إنما ننتبه في هذا السياق إلى أنّ عنوان أصالة الرواية يقاس بمدى

---

[1] Esthétique et théorie du roman, p 154, 15

[2] La poétique de Dostoïevski, p 262

[3] انظر حديثه عن أنواع منها الحوار السقراطي le dialogue socratique وأصناف المهاجاة مثل "la diatribe" و"la satire menippée" (ص 167 من المصدر السابق وما تلاها).

سلامة ذاكرتها وقدرتها على تذكّر ماضي أيّامها وهذا علامة على مسلك طريف في تصوّر تطوّر الأجناس الأدبيّة وربط أشكال هذا التطوّر باسترفاد النوى الأساسية للأنواع وتوليدها أو محاكاتها أو تحويلها. وهو ما يؤكد أهميّة المعطى التاريخي الذي اعتبره "باختين" مكوّنا في الجنس الأدبي وأصلا في تصوّره ويؤكد أمرا آخر هو الأهمّ بالنسبة إلينا وهو أنّ جوهر الخطاب تعدّد وتفاعل وسياسة للخطابات المختلفة.

وتحت مسمّى التعدّد وداخل مفهومه المركّب الكثيف نجد مستويات تتجلّى بصورة البدائل ولنقل إنها معادلات موضوعيّة له, منها ما تشير إليه بعض الحلقات في بحثه للرواية تحدّث فيها عن مفهوم "l'heterogeneïté" أي "تباين العناصر" وقد غدا هذا المفهوم إحالة على سمة في الخطاب يميّز في إطارها بين نوعين ما كان ظاهرا معلنا وما كان أصلا مكوّنا للخطاب بانيا له على نحو من الأنحاء[1]، ويخلص النوع الثاني إلى معنى جديد يعدّ مولّدا في فضائه هو معنى "l'inter-discours" أي "تداخل الخطابات". وتمثّل مقولة التداخل الخطابي " inter -discursivité" مقولة أساسية في تعريف الخطاب[2] تبلورت في شكل معطى من المعطيات التي نجدها متاخمة لمقولات من قبيل "التناص" أو "التفاعل" لكنّ أصولها البعيدة – في ما نرى- تعود إلى شتى أصناف الاصطلاحات التي نحتها باختين لوسم التعدّد في جسم النصّ الروائي.

ومن ذلك مثلا ما صرّح به في مقدّمة كتابه حول "شعريّة "دوسيتوفسكي" من أنّ الباحث يجد في هذا الكتاب بعثا لمفهوم جديد يتجاوز مجال توظيفه المجال الذي شهد ولادته نعني بحث خصائص النصّ الرّوائي[3]، وهو مفهوم "تعدّد الأصوات".

ويرتبط هذا المفهوم بجملة من الوسائط هي وسائل في تحقيقه وهي في ذات الآن علامات داخل الكون الروائي تردّ إليه ومنها على سبيل المثال

---

[1] Dictionnaire d'analyse du discours, p.29، انظر الفرق بين صنفين من "l'hétérogénéité" ما يسمّى بـ l'hétérogénéité constitutive وما يسمّى l'hétérogénéité montrée

[2] المصدر نفسه ص 324

[3] Poétique de Dostoïevski ; p 31 « nous tenons Bakhtine pour l'un des plus grands novateurs dans le domaine de la forme artistique. Il a créé, nous semble-t-il un type tout a fait nouveau de pensée artistique que nous appellerons polyphonique. Ce type nouveau a trouvé son expression dans les romans de Dostoïevski, mais son importance dépasse les limites exclusives de la création romanesque et rejoint certains principes fondamentaux de l'esthétique européenne.

ما يتعلّق بالقائم بالقصّ أو بالضمير العائد على المتكلّم بالرواية، أو ما يتعلّق بحضور الشخصية وكيفياته. تحضر الشخصية من خلال الضمير المستند إليها يعيّنها ويحدّد امتلاكها حيّزها داخل عالم الرواية وسيطرتها عليه لكنّ هذا الضمير البادئ في لغة السّرد ليس عند باختين سوى موقع خطابي يتحدّث وينفعل وينكتب عبر ضمير آخر وحضور آخر ينطق عن خطاب آخر ينخرط معه في عمليّة محاورة وتفاعل يستمرّ باستمرار الكتابة[1].

يقتصر حضور الشخصية أو بالأحرى الصوت داخل الرواية على فعل أشبه بتموضع الخطاب ففيه يتحلّل هذا المفهوم ويذوب داخل الخطاب فتصبح الهوية التي تعلن عنه مرتهنة أساسا إلى وضع القول أي موقع الشخصية من تأسّس الخطاب.

يهتمّ "باختين" بالشخصية داخل الرواية من حيث هي موقع داخل الخطاب ومسلك لتشكّل رؤية داخله، ومن ثمّ فإنّ الشخصية الروائية لا تعكس ذاتها بقدر ما تعكس خطابا ناطقا عن هوية متداخلة مضطربة بين ما يردّها إلى خطابها وما يردها إلى شوقها الطبيعي إلى "الآخر" الماثل فيها وهو في نهاية الأمر ما يجعل من دلالة الخطاب من حيث هو كلام وأقوال دلالة منقسمة لا تعرب عن وحدتها اللسانية[2]. وإنّما تنحو نحو تأكيد تشظي الهويّة الإيديولوجية للنصّ برمّته وهو ما يتماهى ضرورة مع كسر كلّ محاولة بناء لإيديولوجيا الهويّة الخاصّة به[3]

وحتّى لا تبدو هذه التصوّرات مجرّد أفكار في سياق مفهوم "تعدّد الأصوات"عمد "باختين" إلى ربطها بنماذج من التطبيق أجراها على أعمال "دوسيتوفسكي" درسها ضمن الفصل الموسوم بـ « le mot chez Dostoïevski » الذي مثّل كذلك مناسبة فسّر فيها المقصود بهذه الدراسة اللسانية التي تندرج أكثر في ما يدعوه « la translinguistique » وتدرس مظاهر اللغة في عالم دوستيوفسكي الروائي انطلاقا من مفهوم الخطاب باعتبار مختلف هذه المظاهر تتمحّض للتعبير عن خطاب مخصوص أو تبين عن ضروب من التصرّف في مسالك تشكيل خطاب.[4]

---

[1] المصدر السابق، ص 16

[2] « Unité linguistique »

[3] المصدر السابق ص 19

[4] انظر المصدر السابق ص 252 بالنسبة إلى الفصل المذكور وص 294 بالنسبة إلى "نموذج" تطبيقي

يتحدّد "التعدّد اللّغوي" "plurilinguisme" داخل الرواية بالنظر إلى الشخصية الروائية فهو من جهة يساعد على إخفاء موقف المؤلف وتعميته في ثنايا السجلات المختلفة التي يردّ إليها كلام الشخصية ومن جهة أخرى نراه مرجعا صالحا لإبراز الخلفيّة الاجتماعيّة للخطاب.

ويعدّ النصّ المتصف "بتعدّد الأصوات" نصّا عاريا من الإيديولوجيا في رأي "باختين" إلاّ ما تعلّق بإيديولوجيته الخاصّة به وهي إيديولوجيا بنائية أو تكوينية أي خاصّة بالخطّة الشكلية التي يعتمدها ليشكل صورته أي ليكون.[1]

إنّ فكرة "الإيديولوجيا" وعلاقتها بالخطاب الروائي إشارة تختصر مبحثا خطيرا لم يتطرّق إليه "باختين" إلاّ ليهدم تصوّرا حول تحوّل الأدب إلى مجرّد حامل لإيديولوجية الجهة المسؤولة عن إنتاجه ويؤسّس في المقابل لفكرة "الخطاب" باعتبارها ناشئة في سياق الحوارية والتعدّد. وتفترض هذه الخصائص في "الخطاب" الأصول البانية للنصوص وهو ما يتماهى مع القول إنّه لا إيديولوجيا في ظلّ الخطاب إلاّ ما كان من جنسه، متعدّد الأصوات، تتراكب فيه مسموعات مختلفة في آن واحد ومن ثمّ فإنّه بالإمكان القول حسب باختين إنّ الخطاب ليس عالم التعدّد الإيديولوجي وإنّما هو عالم يتّخذ من وضع التعدّد والتباين استراتيجية بانية أيّ خطة للتشكّل.

يعتبر التعدّد في الأصوات والمسموعات الأصل في الأشياء، بل الصورة الطبيعية التي يمكن أن تنشئ وتنشأ عنها ضروب الخطاب والنصوص التي تتجلّى موقعا للقول وسياقا بيدي المتكلّم مالكا لخطابه غير مقدّر أو واع بالخلفية المتحكّمة في تشكيل لحظات هذا الخطاب[2]. ومن البيّن حقّا أنّ معنى كسر طوق الايديولوجيا يضحي نتيجة طبيعية لواقع "تعدّد الأصوات" الذي يبدو في ما نرى أشدّ تسلّطا وقوّة من الايديولوجيا.

وفي مقابل تسلّط مقولة "تعدّد الأصوات" وجرأتها على الإيديولوجيا، "تعمل هذه المقولة داخل الرواية على المحافظة على استقلالية الأصوات

---

[1] المصدر السابق ص 20.

[2] المصدر السابق ص 20

التي تندمج من حيث هي أصوات في وحدة من درجة عليا أعلى من مجرّد تناغم الأصوات. وإذا كان بالإمكان الحديث عن إرادة فردية فإننا نقول إنه في حال "تعدّد الأصوات" نشهد اندماجا في جملة من الإرادات الفردية المتسمة بتعاليها الأصلي والأساسي على إطار الإرادة الفنية لمفهوم تعدّد الأصوات إنّ الإرادة الفنية لمفهوم تعدّد الأصوات هي إرادة الوحدة بين إرادات عدّة هي الإرادة الصادرة عن الحدث".[1]

إنّ رصد مختلف المظاهر التي تعود في الرواية إلى بؤر "لتعدّد الأصوات" قد لا يغني كثيرا عن القول باعتقاد "باختين" في أهمية هذه الخصيصة وتحوّلها إلى علامة من علامات الكيان الروائي. فتعدّد الأصوات ليس واقعا داخل الرّواية يوصف ويُبحث في تجلّياته المختلفة، إنّه الشرط الضامن لحياتها واستمرارها. لقد جرّد "باختين" من مفهوم هو بالأصل صفة في الأنغام واللّحون ما به يفتتح مسلكا في فهم خصائص الخطاب الروائي ومن وراء ذلك ينفتح له مسلك آخر في دراسة الخطاب الأدبي بصورة عامّة.

ومهمّ هنا أن ننتبه إلى أنّ "تعدّد الأصوات" يتحوّل إلى إطار نظري يسمح بتقديم صور التفكير في أنماط من الخطاب متعدّدة ويمدّنا بضروب دراستها وهو بالفعل ما نجده في تأمّل تطوّر هذا المفهوم والأبعاد التي اتّخذها في مجالات الدّراسة[2].

أنتج فكر "باختين" سبيلا لفهم أسس تشكّل الخطاب من خلال بلورته المتصوّر الخاصّ "بتعدّد الأصوات" ولذلك نجده قابلا للتطوّر وبسط إمكانات الإجراء، ممّا يدلّ على وقوع مختلف هذه الإمكانات عند جوهر واحد هو الخلفية التي تبني الوعي بالخطاب وتتحسّس مختلف المداخل لتصوّره وبحثه.

لقد تصوّر "باختين" الخطاب على أنّه وليد "التعدّد" والكثافة والتداخل وهذا التعدّد هو بكلّ بساطة ما يهدم فكرة الأحاديّة والتفرّد فإذا

---

[1] المصدر السابق ص 56

[2] نعني تطوّر هذا المفهوم في مجال الدّراسات اللسانية متعلّقا بنظريّة التلفّظ والأعمال بالقول وإلى جانب ذلك يمكن أن نجد أثر مفهوم تعدّد الأصوات في ما يسمّى بـ"النقد الحواري". انظر "دليل الناقد الأدبي" لـ"ميجان الرويلي" و"سعد البازعي"، المركز الثقافي العربي، 2002، ص 317.

كان الشأن في روايات "دوسيتوفسكي" أن تكون الشخصيات فيها دائما صورا غير منتهية لا تصدع برأي مؤلفها أو مذهبه فإنّ الشأن في تجريد مادّة نظريّة تنبع من بحث هذه النصوص الأدبية أن تكون ناطقة عن رسالة واحدة هي الإقرار بنسبية الحقيقة والمعرفة وهدم الوثوقية والأحادية.

وتتماهى فكرة "مضادة الأحادية" مع فكرة "الجمعية" أو "الشمولية" فالخطاب ليس صادرا عن شخص واحد أو متكلّم واحد أو جهة واحدة تصطنع لها بيانا يعبّر في كليّته عن أدقّ خصائصها، إنه صوت الآخرين داخل خطاب الواحد والمجال اللّغوي المثالي الذي يتجلّى داخله الصوت يخفي في تضاعيفه صوتا آخر. إنّ الخطاب بمختلف أشكاله يبدو من هذه الزاوية الصورة الوحيدة التي احتضنت هذا المبدأ النظري، والتجلّي اللّغوي والإنساني لفكر الانفتاح والنسبية ومقاومة الأحاديّة، ولكن من زاوية أخرى يمكن القول إنّ التغيير في مرجعيّات التفكير وفي فهم العلاقة مع الآخر ومنزلة الإنسان هو الذي حوّل وجهة البحث في الظاهرة الأدبيّة لتصبح تفكيرا في الخطاب وطلبا لآليات تشكّله وتأويلا لشتى دلالاته.

وليست هذه المبادئ النظريّة تبشيرا بفلسفة "الغيريّة" "L'altérité" وتحسّسا لمسالكها[1]، إذ يبقى فكر "باختين" مرتبطا بمراجع الجماليّة، يتأسّس فهم العمليّة الإبداعيّة بالنسبة إليه داخل مجالها ووفق طابعها ومنطلقاتها. وهو في الواقع ما نلمسه في محاولة إرجاع فلسفة "تعدّد الأصوات" إلى وعي "جمالي داخلي" يتجسّم داخله الإحساس المزدوج بنزعة ذاتية جماليّة تمرّ عبر لحظة التواجد أي لحظة تستشعر ذاتك وتكون الآخر في نفس الوقت. تنأى الذات عن ذاتها لتتماهى مع الآخر ثمّ ما تلبث أن تعود إلى منطقة وعيها الجمالي وفي تلك الأثناء يقع التقاط الشكل أي تسطير الاختيار الجمالي وفي تلك الأثناء يكون نواة مسؤولة عن تنامي الأثر الأدبي وهي نواة يمكن أن تفهم في بعدها الأخلاقي، العرفاني أو الجمالي.[2]

وهكذا تتصالح الجمالية مع فلسفة حضور الآخر وتواجده داخل الذات التي تفكّر وتبدع وتتساءل فيكون مفهوم "تعدّد الأصوات" حصيلة التوحّد

[1] Tzvetan Todorov, Bakhtine et l'altérité, Poétique n° 40, novembre 1979

[2] Esthétique de la création verbale p. 46-47.

بين هذه المنطلقات بل نهج المقاربة والتصوّر الذي يتلاءم مع صورة جديدة للإنسان وثقافته.

تبدو الرواية في الأفق الباختيني خطابا يعكس التعدّد بمختلف مستوياته ولعل تعدّد المظاهر والرّؤى داخلها عائد إلى صيغة البحث التي ترى فيها معتركا للإيديولوجيات واللّغات وأشكال الوعي. ليس "تعدّد الأصوات" صفة الجنس الروائي بل هو مبدأ من المبادئ الأساسية لبحث مفهوم الخطاب وشرط من الشروط النظرية داخلها يتم تحديد مجالات تحققه.

تقتصر منطلقات البحث على عوالم روائية محدّدة هي على سبيل المثال عالم الكاتب الروسي دوستيوفسكي، لكن نتائجها تفيض على حدود البحث في الخطاب الأدبي لتصبح ملتصقة بالمتصوّرات الأساسية لتحليل الخطاب والأسس النظرية لتطوير مسالكه.

يميل النّاظر في جملة ما يصدر عن فكر باختين حول الرواية إلى اعتبار ثراء هذا المنظور وذلك لاشتماله على أبعاد عميقة تردّ إلى نهج مخصوص في التعامل مع النصوص الأدبية فضلا عن كثافة المرجعية النظرية والطابع المنهجي للنتائج الذي تجلّى في صورة مضامين لتحليل الخطاب قابلة للتعميم والتطبيق في مجالات بحث الخطاب المختلفة.

ولئن أدّى بنا بحث "مسألة الرواية" إلى تبيّن حظّ هذا المبحث من الكشف عن الوعي بضرورة التفكير في سبل بحث الخطاب الأدبي داخل حقل للتصوّر لا يحفل فقط بإبراز خصوصيّة هذا الخطاب في ذاته بل يحفل أيضا بإبراز ثراء المقاربة التي تنطلق من تجذير مفهوم الخطاب وأجناسه لتنظر إلى الرواية وضروب الأنواع المجاورة لها داخل هذا المجال للنظر، فإنّ هذا البحث لا يغنينا عن الالتفات إلى مبحث آخر في سياق الرواية، منفصل عن المبحث الأول متصل به في آن هو مبحث الصلة بين الكون الروائي وفكرة الكرنفال أو لنقل إنّه مبحث يضعنا على حدود العلاقة بين الأدب وأشكال المسموعات الاجتماعية.

II- الكرنفال أو الوجه الخلفي للخطاب :

يعدّ بحث "الكرنفال" موضوعا من مواضيع ما يسمّى بـ"الثقافة الشعبية" وهو إصطلاح يردّ إلى مباحث "علم الاجتماع" أو "نظرية الثقافة"

وقد تطوّر البحث في أجناس الثقافة الشعبية وأنماطها الخطابية خاصة في النصف الثاني من القرن السّابق في الأوساط الأنجلوسكسونية حيث ارتبط بتوجّهات النقد الثقافي وأهمّ ميادينه[1] والناظر في شتى ما يوضع تحت مسمّى الأجناس المنتمية إلى الثقافة الشعبية قد لا يجد محلاً "للكرنفال" وأشكاله ممّا يدلّ على أنّ هذا النمط من مجالات البحث قد نما داخل أطر محدّدة المرجعيّات الفكريّة وعرف تطوّره الطبيعي في رحاب نهجه النظري، لكنه يلاحظ مع ذلك أنّ بحث بعض النصوص الأدبية قد أدّى إلى كشف جوانب عن ثقافة "الكرنفال" وعن أهمّ مضامينها الفكريّة والأخلاقية أو الحواريّة وعن علاقتها بإنتاج الخطاب المهيّء لفكر ما بعد الحداثة " post-modernisme" أو الفكر الممهّد لبعث نهج في الدّراسات الثقافية هو بحث أجناس الثقافة الشعبية. وتتجلى بعض آثار هذا التوجّه في بحث "باختين" ظواهر داخل العالم الروائي للكاتب الفرنسي "François Rabelais" وظواهر أخرى ضمن بحثه في شعرية "دوستيوفسكي" وهو في الواقع ما يجعل من اصطلاحات"كرنفال" أو "كرنفالية" أو"الكرنفالي" في استعمالها الذي يحيل على مجال محدّد أومتصوّر محدّد، دالّة فقط وفاعلة داخل منظومة فكر "باختين" ومعجمها الخاصّ.[2]

ومعلوم أنّ جذور استعمال "كرنفال" تعود إلى فترة سبقت بكثير إجراء "باختين" لها إذ فيها إشارة إلى طقوس ثقافية احتفالية مارسه الإنسان منذ القرون الوسطى. ليس بعد إحياء التقاليد القديمة وتنشيطها م يلفت انتباهنا في هذا التفكير وإنما نهج البحث في العقلية التي أنتجت الكرنفال والالتفات إلى الجزء المهمّش المنسيّ في قطاعات الثقافة الجزء الذي عدّ دائما خارج عالم النبلاء، صوت السوقة والرعاع.

يستقرئ "باختين" خلفيات ممارسة الكرنفال فيبرز الفلسفة التي يصدر عنها ذلك أنّ وصف مظاهره وتفاصيله لا تعنيه قدر ما يعنيه البحث في قيم يوسّع بفكره مدلولها ويمحّضها للدلالة على طريقة عيش وفلسفة وتصوّر لمنزلة الإنسان ودوره.

---

[1] Asa Berger Arthur, cultural criticism, sage publications, Thousand Oaks, London, Delhi New 1995, p. 138

[2] البازعي سعد + ميجان الرويلي , دليل الناقد الأدبي, المركز الثقافي العربي ' بيروت – الدار البيضاء , 2002 ص 214

ليس "الكرنفال" موضوع بحث نظري أو تطبيقي وليس انعطافة من انعطافات النقد الأدبي لدى "باختين"، إنّه تعلّة للتفكير في المستقبل الثقافي للمجتمع الغربي.

يرى "باختين" أنّ الفرد في العصر الوسيط كان يعيش نوعين من الحياة: حياة رسميّة جادّة هي حياة التزهّد والوفاء للتعاليم والقوانين والأعراف وحياة أخرى هي حياة الكرنفال والساحة العمومية والضحك[1].

ويعتبر أنّ الكرنفال لا يتنزّل فقط منزلة شعبية تستقطب الكتلة الاجتماعية وتعكس صورتها إذ هو يحتلّ مكانة ضمن ما يسمّيه أجناسا، ففي حديثه عن الجنس الأدبي وتداخله مع مفهوم جنس الخطاب يضبط باختين حدود المفهوم ويعدّد ضمنه الكرنفال مشيرا إلى أنّه أهمّها.[2] ويقوده رصد تجليات "تعدّد الأصوات" في روايات "دوستيوفسكي" إلى إثبات ثلاثة أصول للرّواية بل للجنس الروائي بصورة عامّة يلخصها في مكوّنات بانية هي جذور تلتحم في جذر واحد بمعنى أنّ الرواية مهما اختلفت وتنوّعت فهي عائدة ضرورة إليها وهذه الجذور هي: الملحمة والبلاغة أو المكوّن البلاغي والكرنفال[3].

فلئن كانت الملحمة جذرا جامعا لشتى أشكال القصّ المعتمد نهج التمجيد البطولي وتزيين النصر وكانت البلاغة إشارة تؤوّل في معنى المكوّن الجمالي والاختيار الشكلي فإنّ الكرنفال لا يردّ إلاّ إلى ذاته أي إلى مجال واضح لا يتأوّل.

وتتفق "الكرنفالية" مع ما في الرواية من "حيوية" و"تعدّدية أسلوبية" و"اختلاف وجهات النظر وتباين الأصوات وهي بهذا تشبه ما يجري في مواسم الاحتفالات الجماهيرية الثقافية خاصّة في ما يصاحبها من هجاء وعبث وسخرية وتجاوز الحواجز الطبقية التراتبية"[4].

ويفصح المنزع المعتمد على صور "الكرنفال" في الأدب أو بالأحرى في الرواية عن توجّه يحافظ على التراسل بين الرؤية التي يفرزها العمل

---

[1] Le principe dialogique p 121.

[2] المصدر نفسه ص 122

[3] La poétique de Dostoïevski, p 163

[4] دليل الناقد الأدبي، ص 214

الأدبي ومضمون القيم الثقافية، لكنّ الأهمّ فيه بالنسبة إلينا هو التعبير عن إرادة تحمل دراسة الأدب وخطابه إلى مقاربة تتخذ منه عنصرا في سياق خطابي عناصره ليست لغويّة بالضرورة.

ومهمّ أيضا أن ننتبه إلى أنّ دراسة الكرنفال والأشكال الروائية التي تردّ إليه يندرج عند "باختين" في أفق أوسع هو دراسة فنّ الإضحاك والكتابة الساخرة ولذلك ترتبط عنده أنماط الحياة وصفات الوجود بصورتين صورة الجدّ وصورة الهزل والعبث والعربدة. ففي هذا الإطار بالذات يُفهم التصوّر الذي يرى في حياة الكرنفال وما تستتبعه من مظاهره احتفالية جماعية ذات صبغة استعراضية صورة من صور الوجود ومعنى من معاني الحياة.[1] مثّلت السخرية في الخطاب مدخلا إلى بحث تسلّل القيم الاحتفالية اللعبية إلى الأدب وفي ذلك توجّه ليس الغرض منه إبراز خصائص الخطاب الساخر الضاحك أو بيان قيمه بل الغرض هو الفوز بالمعنى الصحيح للأدب. إنّ باختين من خلال دراسته معالم الكرنفال وعناصر في أعمال "رابليه" يتخذ من السخرية موضوعا لبسط المدخل إلى فهم الأدب وبحث مفهومه.

وتحت مفهوم "الكرنفال" أو لنقل تحت مسمّى ما يكون "كرنفاليّا" إن صحّت العبارة —تحشر مختلف أشكال التظاهر الاحتفالي في الساحات العامّة وما يصدر عنها من عناصر تتعلّق باللغة المعتمدة أو الحركات والسلوك ممّا يعدّ علامة واضحة على العدول عن قواعد اللياقة وضوابط الأخلاق والمعايير الاجتماعية[2].

ويتماهى في نظر "باختين" مفهوم "الثقافة الشعبية" " culture populaire" مع ممارسة "الكرنفال" وما يشيعه من أجواء متنوعة تترجم عن قيم الجماعة وإيقاع الساحة العامّة وفلسفة الاحتفال، ذلك أنّ جلّ هذه المظاهر تتحدّد من خلال علاقتها بالمظهر الرسمي والجادّ من الحياة مما يجعلها بمثابة الصورة المقلوبة أو القفا بمثابة عالم ثان هو الوجه المغاير تماما للعالم الأوّل[3].

---

[1] Bakhtine Mikhaïl, l'œuvre de François Rabelais et la culture populaire au moyen âge, éd. Gallimard, 1970, p 17

[2] المصدر نفسه ص 19

[3] المصدر نفسه ص 20

إنّ البعد الضاحك الساخر في خطاب الكرنفال هو ما يؤسّس لجانب العدول والانحراف فيه وهو بالذات ما يجعل منه رؤية غرضها كسر إيديولوجيا للسائد والانحطاط بها فلم يكن الضحك مجرّدا بل كان مفتاح فهم الفلسفة "المنحرفة" الفجّة التي قام عليها هذا الخطاب. نفهم حينئذ أنّ فهم "باختين" للثقافة الشعبية يتأسّس على ما في الخطاب من بعد يصنع "الضحك" فالشعبي في رأيه هو الكرنفالي، هو الضاحك المضحك.

نشأ مفهوم "الثقافة الشعبية" في إطار نظرية الثقافة ويمكن أن يكون البحث في مظاهر اجتماعية وظواهر اتصلت بثقافة الأغلبية الشعبية في مقابل ثقافة النخبة هو الذي قاد إلى بلورة هذا المفهوم. فكانت "الثقافة الشعبية" علامة على اختيارات ثقافية ومسالك تتحقق داخلها أشكال التعبير عن الكثافة المجتمعية لمن سمّوا "الشعب" في مقابل قلّة مختلفة. ومن هنا نفهم أنّ الاختلاف في مضمون كلّ ثقافة ليس وحده المحدّد للفرق بين ثقافتين داخل المفهوم الجامع للثقافة، المفهوم النظري لهذا الاستعمال داخل حيّز ما سمّى بالدّراسات الثقافية[1]، وإنّما تعدّ ضرورة التفريق داخل الفضاء الاجتماعي بين ما يؤسّس للصفوة والجزء المثقف داخله وما يؤسّس للكتلة الشعبية، الدافع إلى صياغة المفاهيم التي تفرّق بين إنتاج ثقافي وآخر. لم يكن تحديد "الثقافة الشعبية" يستند إلى خصوصيات خطابها بقدر ما كان يستند إلى إقامة الفرق بينها وبين ثقافة أخرى هي ثقافة الأقليّة أو الصفوة.

ويستتبع مفهوم "الثقافة الشعبية" والحديث عن أجناسها الحديث عن خصوصيّة المتلقي وأهميّة دوره إلى جانب العناية بتحديد أهمّ الأطر التي تتمّ داخلها صياغة المضامين الموجّهة إليه ولذلك تعمد عديد المقاربات إلى ضبط جداول تقريبية تشتمل على أهمّ الأنماط التي تكوّن أجناس الثقافة الشعبية مثل الأدب الساخر والكتابة الروائية ذات المنزع الرومنسي الساذج والتمثيليات الغنائية والملهاة والموسيقى الصاخبة وغيرها.[2]

لكنّ الحدود بين ما ينتمي إلى الثقافة الشعبية وثقافة النخبة ليست صارمة بالشكل الذي يتصوّر فما يبدو منتميا إلى الثقافة الرفيعة السامية في

---

[1] cultural criticism,p 138.

[2] المصدر نفسه، صص 137-138

فترة ما قد يتحوّل ليصبح أمرا متاحا تصيب منه كلّ الشرائح وتحوّله أو تطوّعه لرؤيتها الثقافية أشكالا من التطويع. فلئن كان من شأن أعمال "شكسبير" أن تبقى لمدّة طويلة حكرا على أصحاب "المقامات السامية" والثقافة الراقية، موجّهة إلى جمهور بعينه فهي قد تحوّلت في أيّامنا إلى شكل ثقافي موجّه إلى عامّة الناس لا يستثني منهم طائفة دون أخرى خصوصا عندما يقدّم إليهم في شكل إنتاج إعلامي يعرض عبر شاشة التلفاز[1].

لم يكن اختيار "باختين" منصبًا على توجّه ذي صبغة ثقافية، همّه الأوّل النظر في مداخل بحث نظريّة الثقافة وإنما كان منذ البداية متجها نحو الخطاب وتفاصيل الثقافة داخله. لا يخرج الجهد النظري للفكر "الباختيني" عن إبراز العلاقة بين الخطاب الأدبي ومضمون الثقافة التي ينتمي إليها من حيث القواعد الجمالية والخصائص الشكليّة والأسلوبية رغم كثرة الإلحاح على متصوّر "تعدّد الأصوات" واعتباره من ثوابت الخطاب. فهل يمكن أن نذهب –على نحو من الاستباق- إلى اعتبار أنّ أطروحة "باختين" حول "الثقافة الشعبية" لم يكن الغرض منها التنظير للثقافة بقدر ما كان توظيف معطيات حول طقوس الكرنفال والممارسات الاحتفالية للعصر الوسيط في الكشف عن مسالك جديدة لفهم أنماط من الخطاب الروائي واعتمادها في فهم وظيفة الأدب على نحو يخلع مضمون الثقافة على الأدب؟

من الخطإ التفكير في أن الدّراسات الثقافية لا تصدر عن تصوّر للخطاب أو عن وعي ما بدوره في المقاربة وفي تكييف نتائجها.

لذلك فإنّه لا يمكن القول إنّ الوجهة التي يتبنّاها "باختين" هي التي أسّست لهذا المفهوم أو تفرّدت بالوعي به. مجمل ما في محاولته رؤية تستهدف الخصائص الفكريّة والحضاريّة للمرحلة دون أن يتوفّر له وعي بالتّأسيس أو التّنظير إلاّ ما كان نتائج قراءة أدب "رابليه" وغيره، وهي نتائج قراءة يعمد أحيانا إلى تعميمها بما يوحي بمسلك نظري متكامل.

ولعلّ هذا النهج يذكّر بتوجّه يأخذ بمعطيات الأنتروبولوجيا الثقافية تمتزج بمحاولة رسمت لنفسها من البداية خطّ النقد الأدبي[2].

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[2] Mari Pierre ; du roman au carnaval, le corps introuvable ; Esprit n° 7/8. Août, 1984, p 111.

من خلال موضوع "الكرنفال" ينتبه "باختين" إلى جمالية تصدر عن القبيح والفجّ والمبتذل، وهي كلّها عناصر في الخطاب الساخر المضحك. ومن هنا اعتبرت شخصيّة "الأحمق" أو "المهرّج" مكوّنات في عالم الرواية تؤسّس "لتعدّد الأصوات" وعناصر في الخطاب الساخر تبني قيم الكرنفال التي تتداعى في مظاهر عدّة. تتحرّك جملة الملاحظات التي صاغها باختين في مجال تتداخل فيه مقتضيات الأدب مع مقتضيات الفنّ والقيم اللعبية للمجموعة. لقد أدرك أنّ الإمساك بهذه الناحية من دراسة خطاب الكرنفال والحفل الشعبي يفضي إلى تحسّس العلاقة بين النظام الرّمزي وشتّى الممارسات الثقافية وهو ما حاول أن يصوّره من خلال استخراج مختلف المظاهر المعبّرة عن هذا الخطاب. ويعتبر ظهور "الجسد" أبرز هذه المظاهر فمن السهل أن تنكتب عليه صنوف القيم الاجتماعية حيث يبدو صورة تحولّت داخل عالم "رابليه" إلى أداة ناجعة تنكسر عليها مواضعات العالم الاجتماعي الراقي وقواعد اللياقة والذوق.

فالجسد الحاضر في عالم الكرنفال هو جسد تحرّر من كلّ علامات المنع التي تشطره وتجرّد منه موضوعا ملائما للمؤسّسة لائقا بها وموضوعا آخر منحطّا تعمل على قمعه ومقاومته. وعلى هذا النحو تحوّل "الجسد" إلى خطاب يبني الكون الروائي وينشئ داخله الفلسفة الساخرة[1].

ولعلّ الارتباط الوثيق بين خطاب الجسد في أعمال "رابليه" والتأسيس لأشكال السخرية والمحاكاة الساخرة ممّا يمثل موقفا من الثقافة السائدة ونقدا سافرا لقيمها، لم يكن فقط منطلق "باختين" حين انتبه إلى خصوصية الخطاب في هذه الأعمال، إنّما رمى من خلال ذلك كلّه إلى إبراز موقعها وإلى أنّها تمثّل خلاصة فكر عصر النهضة في هضمه الفلسفات المتحفزة لنقد الثوابت الفكريّة وبسط أسس الحوار الديني ومحاربة الوثوقية والجمود وهيمنة الكنيسة.

مثلت الإحالة على البنى القيمية والفكرية أصولا واضحة لمّحت إليها قراءة "باختين" خصائص خطاب "رابليه" الروائي وخصائص نظام السخرية

[1] يتجلّى ذلك بصورة خاصّة في"Gargantua" "حيث تتحول قصّة الولادة على سبيل المثال إلى موضوع يفرغ الجسد البشري من صورته الإنسانية ليزجّ به في عالم الفظيع والهازل.

داخله لكنّ هذه الإحالة لم تكن من قبيل العلاقة الانعكاسية الآلية المباشرة بل كانت إشارة خفيّة إلى أنّ الانشطار صلب الخطاب السائد هو ما يوفر أسس قراءته على النحو الساخر الذي بدا في العمل الروائي أي أنّ الخطاب الثاني ليس سوى توسيع لمناطق القراءة الموجودة في الخطاب الأوّل.

يفرز الخطاب أصول نقده وتقويضه ولذلك مثّلت ثقافة الكرنفال وقيمه بابا في الخطاب النقدي وظّفه "رابليه" للسّخرية من الخطاب السائد. لم تكن قراءة باختين خطابا جديدا أنتجه للتأسيس لنهج في الدّراسات الأدبيّة بقدر ما كانت تنبيها إلى العلاقة بين الخطاب السلطوي السائد وظروف توليده الخطاب الذي ينقضه ويهدمه.

يرتبط الموقف من الضحك في المجتمعات القديمة بقيم التفريق بين مظاهر الجدّ ومظاهر الهزل وهكذا كانت النظرة إلى الأدب الهازل نظرة متأثرة باستنقاص الهزل ونسبة كلّ أشكاله إلى الوعي المنحطّ الدنيء أي إلى ما يسمّى أجناسا صغرى " genres mineurs" تصوّر حياة المهمّشين والشخصيات قليلة الأهميّة والحظوة في مجتمعاتها وشعوبها[1].

يمثّل الخطاب الهازل معينا هامّا لإنتاج الضحك الذي يصبح في إطار هذه الثقافة قيمة عليا لها وظيفة إنسانية وعلاجية[2]. لا تفهم أهميتها من خلال مناقضتها عالم الجدّ، العالم الرسمي المقنّن فقط وإنّما تفهم من خلال دورها في تصحيح المسار بالنسبة إلى الإنسان وإدراك النضج المطلوب، ولذلك كان "الجنون" مكوّنا هامّا وفصلا أساسيّا من فصول ثقافة "الكرنفال" أولاه "باختين" عنايته من خلال إشارته إلى دوره الهادف إلى هدم سلطة العقل الممثّلة في خطاب الكنيسة والسلطة السائدة.

تتّجه عناية "باختين" بصورة خاصّة إلى تفصيل مختلف عناصر ثقافة العصر الوسيط التي يختصرها في "الكرنفال" و"الاحتفالات العامّة" وما تجسّمه حياة "الساحات العامّة" إلى جانب "المآدب" "les banquets" وأهميّة هذه المظاهر تتعدّى كونها وصفا دقيقا لثقافة مهمّشة ومنسيّة إذ هي إشارة إلى جانب إنسانيّ شامل تتّسع قيمه لتحيط بثوابت يمكن أن يتفاعل معها أيّ

[1] L'œuvre de François Rabelais, p 76.

[2] المصدر السابق صص 76-77

كان بقطع النظر عن الثقافة التي ينتمي إليها والسرّ في ذلك يعود إلى مبادئها المتعلّقة بثقافة اليومي .[1]

إنّ قيمة الملاحظات التي جاء بها "باختين" في سياق تحليله متعلّقات هذه العناصر لا تتمثّل في تسجيلها دقائق هذه الثقافة بقدر ما تتمثّل في وعيها بما تشتمل عليه من أبعادٍ جرّد من خلالها مظاهر الخرق و التجاوز وارتفع بها إلى مستوى ما يؤسّس لثقافة الإنسان الحرّ الفاعل في مواجهته كلّ الأشكال التي تمنع تحقّق إنسانية.

ولم يكن هذا الموقف تغنّيا بالخرق أو بالاختلاف لمجرّد الخرق أو الاختلاف إنّه على العكس من ذلك انتباه إلى ما تنطوي عليه مظاهر من الممارسات اليوميّة من قيم طوّعها "باختين" ليستدلّ على خطاب أو على مكوّنات خطاب يصالح من خلاله بين المضمون الثقافي ودراسة الأدب.

III – الحواريّة وتعدّد الأصوات : الأصول النظرية لتحليل الخطاب.

لا شكّ في أنّ مفهومي الحواريّة و"تعدّد الأصوات" تعدّ اليوم من الثوابت في سياق من سياقات تحليل الخطاب هو السياق الذي طوّر مبادئ ما يعرف بنظرية التلفظ لكن المجالات التي تطوّرت فيها استعمالات هذه المفاهيم قد تكون تجاوزت مجال البحث اللساني الضيق لتصبح في علاقة بإشكال المقاربة أو المنهج في التعامل مع الوحدة التي نسمّيها "الخطاب" .

تبيّنا في ما سبق من أقسام هذا البحث معنى لهذه المفاهيم تشكّل عبر النظر في خصائص الخطاب الروائي ونهتمّ في هذا القسم بما جاء حولهما تفاريق في مواضع خارج إطار بحث الرواية والخطاب الأدبي.

لعلّ أهمّ ما يبعث على العناية بمفهوم "تعدّد الأصوات" هو أنّه يدفعنا إلى تطلّب الرابط بين ظواهر وعناصر غير مترابطة ضرورة حيث أنّ الإطار النظري لهذا المفهوم يفترض العلاقة بين مكوّنات متناغمة أو متباينة داخل إطار واحد أي التراسل والتفاعل بين عناصر منظومة واحدة.

ويتمثّل التشكّل الأدبي لهذا المفهوم في العلاقة التي تقوم بين المؤلف والشخصيات داخل الأثر ومختلف الأصوات الغائبة التي تردّ إليها شتّى

---

[1] المصدر السابق ص 186

المسموعات ممّا يستفاد من كلام الشخصيات أو كلام الرّاوي أو حتّى من بناء الأثر ومختلف مكوّناته الشكلية والأسلوبية.

تلقفت النظريات اللسانية مفهوم "تعدّد الأصوات" ووظّفته في مجال دراسة "الخطاب" باعتبار عناصره الأساسية نعني "الوضعية التلفظية" و"الملفوظ" وخاصّة باعتبار دور المتكلّم من حيث هو مستويات: مستوى المتكلّم أي المنشىء الحقيقي للخطاب ومستوى المتكلم الاختباري " sujet empirique"[1] . إنّ المهاد النظري الأوّل للتصوّر اللساني للخطاب الذي تمّ من خلاله تجاوز الثنائية الأصلية "اللغة والكلام « langue/parole » هو ذات السياق الذي أنتج مفهوم الخطاب وأجناس الخطاب اعتمادا على مفهوم الأجناس اليومية وأنتج مفهوم تعدّد الأصوات وأجراه داخل الخطاب مكوّنا أساسيّا بانيا له وهي جميعا مسالك نظرية تأسّست في ضوء تفكيك الخطاب الأدبي.

استفاد "أ. ديكرو" " O. Ducrot" من فكرة تعدّد الأصوات وأجراها في مجال نظريّة "التلفظ" وأكّد في إطار ذلك أنّ البحث عن تصوّر للتلفظ يستفيد من مفهوم تعدّد الأصوات ينبغي أن يتّجه إلى أصوله الأولى أي تحليل الخطاب الأدبي وعلى وجه التحديد إلى ما بلوره "باختين" حول علاقة هذا المفهوم بالخطاب الروائي[2] وأمكن له انطلاقا من ذلك أن يجريه في مجال مغاير للمجال الذي استنبطه فيه "باختين" فيستثمره في دراسة الملفوظ "l'énoncé" أو "الكلام" في معنى آخر ومن ثمّ تشكل مفهوم الخطاب باعتباره ما يتحقق داخل دائرة التلفظ انطلاقا من نشاط المتلفظ الذي يعدّ المنتج الوحيد للقول أي المصدر الوحيد لإنشاء الخطاب. وقد أفضى التفكير في علاقة الخطاب بالتصوّر القائم على مفهوم تعدّد الأصوات إلى بلورة ما يسمّيه "ديكرو" تصورًا "بوليفونيا" للقول" polyphonie énonciative" نجم عنه بحث في وضعية منشئ الخطاب ومختلف مستوياته وهو ما أدّى إلى إقامة الفرق بين المتكلّم والمتلفظ.

ومن خلال هذا التفريق تتأسّس مستويات المنشئ للخطاب ويتأسّس الوعي بأنّ المتكلّم ليس وحده المسؤول عمّا يقوله وأنّ المقول لا يتضمّن ضرورة وجهة نظر المتلفظ بالكلام[3] .

---

[1] Canivez-Mirna Velvic ; la polyphonie : Bakhtine et Ducrot, in Poétique, n° 131, septembre 2002, p. 370.

[2] Ducrot, Oswald, le dire et le dit, éd Minuit, 1984, p

[3] Poétique, n° 131, septembre 2002, p 370.

تتفاعل هذه المستويات في إبراز دور التعدّد في إنشاء الخطاب، تعدّد يفصح عن كثافة الملفوظ، فليس من الضروري أن يكون النموذج المتخذ مثالا على تعدّد الأصوات مقطعا من نصّ روائي بل يكفي في ذلك أن نتأمّل وضعيّة المتكلّم ودوره داخل عمليّة التلفظ ومن ثمّ فإنّ الرواية ليست المثال الوحيد على "تعدّد الأصوات" أو الشكل الوحيد لدراسة هذه الظاهرة حيث تصبح صفة التعدّد صفة في الخطاب بقطع النظر عن نوعه. إنّ المتكلّم إذ يعبّر عن موقف ما يصوغ رأيه في قضية أو يقرّ بشيء فإنّ خطابه يأتي في الغالب معبّرا عن رؤية منسجمة تذوب داخلها مصادر متنوّعة لإنتاج القول وتتحلّل، نجد فيها الجانب الظاهر من القول ونجد فيها أيضا الجانب الذي يمثل مرجعيّة وخلفيّة تتجلّى في طبيعة المنزع الفكري أو الاجتماعي أو الثقافي للكلام المتلفظ به.

يتعلّق تعدّد الأصوات عند "باختين" بصفة في الخطاب الأدبي في حين يتعلّق عند "ديكرو" بما يستنتج من دراسة التلفظ حول وضعيّة المتلفّظ ودوره أي بالمنتج "الأعمال المضمّنة في القول" [1] " actes illocutoires". يتّسم العالم الروائي متعدّد الأصوات ببناء يسمح بتتبّع التداخل بين جملة من المسموعات تشكّل مجتمعة فضاء الكلام ممّا يدل على أنّ ما يحدّد هذه الصفة في الخطاب هو جانب المتلقي الذي يوضع بإزاء تعدّد في الأصوات والموجات الملتقطة. ويؤدّي البحث في هذه الظاهرة عند باختين إلى تبيّن كثافة المستويات داخل المتن المتعلّق بنقل الأقوال أو بعلاقة الراوي مع شخصية البطل في العمل الروائي أو مع غيره من الشخصيات وهو ما يفترض – من جانب القارئ – تعاملا تأويليّا يؤسّس للبعد الآخر لتعدّد الأصوات داخل الأعمال الأدبية نعني البعد المتمثل في حوارية على مستوى التقبّل والقراءة والفهم، ذلك أنّ جوهر هذا المفهوم يتأكّد من خلال نشاط المباشر النصّ المدرك فاعليّة دوره وإيجابيته في نجاح المشروع "البوليفوني".

يستند مفهوم "تعدّد الأصوات" عند "باختين" على معنى آخر يسمّيه هو " التنوّع اللغوي " "heteroglossie" ويتمثّل في صفة تسم الكلام العادي

[1] المصدر السابق ص 371

المستعمل بين الناس في مخاطباتهم أو في ما يجرونه في أنماط الخطاب الأدبي. وتتجه هذه الصفة أساسا إلى طبيعة الكلام البشري فهو كلام يقوله المتلفظ به لكنّه يحيل على كلام الآخرين[1] ومرجع ذلك إلى طبيعة الكلمة فهي علامة على التحاور والتعدّد على مرّ العصور يصعب أن تجد لها معنى نهائيا أو حقيقة منتهية، وإذ كان لها حقيقة ما فهي ليست حقيقة تتأسّس داخل الخطاب وإنما هي حقيقة ذات صلة بالبعد التاريخي للكلام[2] ويمكن أن نرى أنّ لهذا التصوّر مساسا بفهمه "الحواريّة" حيث يرى فيها صفة في الكلام ووسيلة لوصف التطوّر التاريخي للّغات. ترتبط الحواريّة في رأي باختين برصد الحركة التاريخية للتطوّر الطبيعي للّغة، معنى هذا أنّ حركة التطوّر حركة حواريّة.

ويفترض هذا التصوّر من قبل "باختين" مجالا للتأويل يسمح بالقول إنّه يبلور من خلال رأيه في مبدأ حواريّة التبادل التخاطبي أو إجراء الكلام في الخطاب تصوّرا لسانيا لمسألة الغيريّة "alterité " حيث يرى أنّ الآخر حاضر في كلامنا، حضورا ما قبليّا يسبق حتى اختيارنا الكلمات التي نعبّر بها. إنّ إجراء اللّغة سواء كان على مستوى التخاطب الحواري أو على غيره من المستويات يشتمل ضرورة على بعد حواريّ ومرجع ذلك إلى صفة طبيعيّة في الكلام وإلى كونه يعبّر عن موقف من المتكلم يفترض ضمنيّا بحثا عمّا يزكيّه أو يدحضه أو ما يوجّهه وجهة أخرى وهو ما يعيه المتكلّم ويدركه جيّدا.[3] ومن هذا المنظور يبدو الكلام متسما بحواريّة مضاعفة: حواريّة هي الحواريّة الأصليّة والطبيعيّة للكلام وتمتدّ حتى مستوى الكلمة و حواريّة ثانية هي الحواريّة الناجمة عن إجراء الكلام وعن مستوى ما يتضمّنه ويضمره هذا الكلام حتى إذا لم يكن السياق حوارا بين مجموعة من الأشخاص.

ونلاحظ أن فهم "باختين" للحواريّة يتناغم إلى حدّ بعيد مع أصداء مفهوم "تعدّد الأصوات" فكلاهما يشتمل على بعد في الكلام يتمثل في أنه بالأساس قول موجّه نحو الآخر سواء كان المتلقي الضمني أو أيّ متلق آخر وهو ما عبّر عنه ب "l'attitude responsive"[4] أي الصبغة الجوابيّة لكلّ خطاب.

---

[1] Esthétique de la création verbale, p296

[2] Poétique N° 131, septembre 2002,p 373

[3] Bakhtine Mikhaïl, Marxisme et philosophie du langage, éd de Minuit 1977, p136

[4] Poétique, N° 131, septembre2002, p 373

يتماشى هذا التصوّر إلى حدّ بعيد مع إلغاء الدور الفردي والشخصي في إنشاء القول ذلك أنّ الوعي الشخصي "conscience individuelle" الذي نتوقع أنه هو المسؤول الأوّل عن إنتاج المتكلّم لخطابه يصبح بالنظر إلى "فلسفة" الحواريّة لاقيمة له ولا اعتبار و مرجع ذلك إلى إيمان "باختين" "بأن الجزء الحيويّ والعصب النابض لكلّ عمليّة تلفظ ليس داخليًا وإنّما هو خارجي يتحدّد داخل المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد".[1] تمتدّ فلسفة الحواريّة في أعمال "باختين" النظريّة إلى حدود التفكير في الرواية وجماليتها المخصوصة حيث يرى أنّ المبدأ الحواري يبني الأثر الروائي ويتجلى خاصة في سياسة أقوال الشخصيّات وطرق تمثيل خطابها. يتدرّج البعد الحواري في مستويات التمثيل المختلفة من خطاب مباشر وخطاب منقول وخطاب حرّ غير مباشر وغيرها من الأساليب التي تبدو فيها لعبة الضمائر واضحة.[2]

يرى " ديكرو" أنه يمكن الحديث عن حواريّة عندما نكون حيال وضعيّة يتنازع فيها متكلّمان مختلفان على قول واحد وهو ما نستشفّ منه بعض الاختلاف مع تصوّر "باختين" لهذا المفهوم الذي يعدّه علامة على نظريّة جامعة تتداعى أصداؤها في مستويات عدّة داخل الفكر الباختيني ويتجلى من خلالها الترابط الشّديد بين مرجعيّات هذا الفكر وأصول القراءة الجماليّة للنصّ الروائي والموقف الأدبي الذي ينمّ عن رؤية جمالية مخصوصة هي الرؤية التي تعتبر الرواية الفضاء الأمثل للحواريّة و تنزع عن الشعر كل بعد حواريّ.

كما تختلف منطلقات باختين في إجراء مفهوم "تعدّد الأصوات" وفهمه عن منطلقات أصحاب نظريّة التلفظ في مستوى فهم دور المتقبّل ففي حين يرى "باختين" أنّ صيغة التقبّل ديناميّة ترجع ديناميتها إلى صفة طبيعيّة في الكلام وإلى حواريّة التبادل التخاطبي وإلى البعد الاجتماعي والتاريخي للخطاب، يرى "ديكرو" وشركاؤه في المذهب مثل " J. Searle" أنّ دور المتلقي يتمثل في إتمام فعل القول والبلوغ به إلى مقاصده. يتمثّل دور المتلقي، السامع أو المخاطب في الإجابة وتكون صيغة جوابه متطابقة

---

[1] Marxisme et philosophie de Langage, p 134

[2]- انظر تفصيل ذلك في كتابه " Esthétique et théorie du roman

تماما مع صيغة نص الابتداء بحيث تصبح العلاقة بين القول والردّ عليه علاقة آليّة ينشئ فيها التلفظ صيغة تلفظ آخر يكون بمثابة الجواب عنه.[1] وهو ما يتماهى مع القول إنّ صفة الخطاب هي أن يكون استقبال تلفظ ما أمرا يمكن استنتاجه من طبيعة التلفظ ذاته.

ويمكن استقراء أثار هذا الاختلاف في اعتبار "باختين" أنّه بمجرّد التلفظ وإنتاج القول لا يمكن التكهّن بالمصير الذي سيعرفه هذا القول ولا يمكن معرفة أيّ مخاطب بالضبط سيتولى الإجابة أو صياغة قول في محل ردّ لأنّ واقع تعدّد الأصوات لا مجال فيه لآليّة أو تناظر بين الأصوات بل على العكس من ذلك تماما هو وضع تتداخل فيه الأصوات ويختلط فيه الصدى. ومن ثمّ فإنّ "تعدّد الأصوات" في نظر "باختين" لا يرتهن إلى علاقة تلازميّة بين تلفظ أوّل وتلفظ ثان ولا يدرس على مستوى نموذج تلفظيّ محدّد وإنّما يدرس داخل كون متداخل معقد تتنزّل هذه الصفة فيه منزلة ما يؤسّس لأدبيّة الخطاب داخله.

يسلمنا هذا التصوّر إلى رؤية أشبه بفوضى المسموعات وصخب الأصوات تخرج عمليّة التلفظ من عمليّة حواريّة موجّهة نحو الآخر المختلف عنا ضرورة إلى فعل منعزل أشبه باللعب أو بالفعل الخاضع إلى منطق الصدفة والاتفاق. لكنّ معالم هذه الرؤية سرعان ما تتلاشى عندما ننتبه إلى مفهوم آخر خطير صاغه "باختين" في سياق الحديث عن "النصّ" وإشكالاته هو مفهوم "الثالث" "Le troisième" وهو كما تدل عليه تسميته وضعيّة ثالثة راتبة على وضعتي كلّ من الباث والمتقبّل ممّا يعني أنّ الثالث ليس صفة في المتلقي أو ما يكون في موقعه. يشبه موقع " الثالث" موقعا للتقبّل غير قابل للدحض أو التفنيد، موضعا عامّا يتماهى مع صورة المتفق عليه والسائد بالإضافة إلى أنه لا يعني ضرورة موقعا ماديّا لمتقبّل مخصوص فما يمكن أن يوضع موضع الثالث هو خلفية عامّة متمثّلة في سلطة الحقيقة العامّة أو المنطق أو الرأي الصحيح من منظور الوعي الإنساني العامّ.[2]

---

[1] Poétique, N°131, Septembre 2002, p 374

[2] Esthétique de la création verbale, p336, 337

خاتمة :

إن النظر في مؤلفات ميخائيل باختين يعدّ كاشفا عن تعدد المناحي النظرية التي نستجلي من خلالها صور الخطاب و تشكلاته إلى جانب البحث النظري في أسباب قيامه مقولة صالحة لوصف البحث في الكلمة بحثا لسانيا، والبحث في النصوص الأدبية بترشيح أصنافها وانتمائها وتجذيرها في سياقاتها المنتجة لها و إعادتها إلى نواها الخطابية الأصلية، إلى جانب البحث في أدبية الجنس الروائي والبحث في مفهوم الثقافة و تشكله سؤالا نظريا.

استقرأ باختين حدود المفهوم الخاص بالخطاب و ثناياه عبر مجالات للطرح سوَى منها مكونات للتفكير في المقولة النظرية التي يمكن أن يستند إليها الخطاب .فإذا بهذه المجالات تنوب عن خلفية تتنكب عن المنزع البنيوي رغم بداية سيطرة المبادئ الشكلانية . في النصف الأول من القرن الماضي . واكتساحها حيزا مهما من المباحث النظرية في اللسانيات وفي إنشائية الخطاب الأدبي الشعري منه و السردي ، وتحجم عن الانعزال داخل كون النظرية الماركسية رغم الدفاع عنها غير المنقطع في كتابه " الماركسية وفلسفة اللغة"، وتبتعد عن الطرح الأنتروبولوجي لمتصوَر الثقافة رغم التحليل الذي حاول فيه الربط بين لغة الجسد الهازل ووظيفة الحدّ من إطلاقية ثقافة مهيمنة متحَجرة أو حاول من خلاله الكشف عن وجه للثقافة يستفاد من خلال خصائص الحياة في الساحات العامة أو نشاط الجزء المهمش من المجتمع .

تتمتع المدونة الباختينية بقدر كبير من التنوع و التفرّد و يعود بعض هذا التنوّع إلى ثراء في المداخل واتساع في المباحث تشكلت داخل مؤلفات جامعة وشذرات جمعت بعد وفاته أو تحققت نسبتها إليه بعد أن كانت نشرت في فترة سابقة باسم غيره . وتنطق جل هذه الأعمال بجملة الشواغل التي كانت سائدة في عصر باختين و لكنها لا تنفي مع ذلك أصالة الأفكار التي جاء بها و المسالك النظرية التي بشّرت بها بعض أطروحاته .

ويمكن أن ننتبه من خلال الملاحظات التي سقناها[1] في إطار استقراء العلاقة بين محاولة التفكير في المبادئ الخاصة بفهم الخطاب الأدبي والتفكير في المداخل إلى تعريف " الخطاب " إلى أن مظاهر الترابط بين الجانبين وثيقة وأن باختين ما كان - في رأينا - ليهتم بالحديث عن أجناس الخطاب أو عن "التفاعل اللفظي" أو عن "خطاب الآخر" [2] وغيرها من المباحث لولا تفكيره المتواصل في المسألة الأدبية .

ويتجلى ذلك من خلال النتائج التالية

* - الخطاب مفهوم صالح لوصف الكثير من النصوص الأدبية منها وغير الأدبية و تتحدد بعض أجناس الخطاب من خلال نوى لغوية ثابتة تندرج في صلب الخطاب اليومي.

*- يعتبر مفهوم الكرونوتوب أساسيا لوصف ما يجري داخل العالم الروائي و تفسير بعض مظاهر التحول أو التطوّر من نوع روائي إلى نوع آخر .

*- تمثل الحوارية وتعدد الأصوات منطقتين هامتين في الفكر "الباختيني" لا تقتصر حدودهما على الرواية أو على عالم "دوسيوفسكي" الروائي بل تؤمنان - بما فيهما من أصالة نظرية و قوة - القران بين صفة الحوارية و تعدد الأصوات في الجنس الروائي والحوارية الطبيعية للغة وتعدد الأصوات داخل الخطاب. وبذلك يكون لبعض المبادئ النظرية القدرة على استصفاء الخصائص الخطابية الأساسية والطبيعية والنجاعة النظرية في أكثر من مجال.

*- أحلّ باختين " الكرنفال "محلا خطيرا ا من نظريته و اعتبره سمة الكتابة الروائية في فترة ما بل علامة على جنس أدبي يختزل رؤية للعالم وشكلا من أشكال الإتمام [3]، مبشّرا في ذلك بمفهوم الثقافة الشعبية وأجناسها .

---

[1] نعني أن النظر انصرف في هذا المقال إلى تجريد بعض المظاهر مما يدخل في المبادئ الأساسية للتفكير في الخطاب و تحليله ولم يكن دراسة موسعة لفكر باختين أو مؤلفاته ، و نأمل أن نعود مجددا إلى هذا الموضوع فنفصل القول في كثير من القضايا التابعة لهذا المبحث و أهمها في رأينا قضية تمثيل خطاب الآخر ، أو الآخر داخل الخطاب .

[2] انظر تفصيل هذه المباحث ضمن كتابه:
Marxisme et philosophie du langage, Paris, ed de minuit, 1977

[3] نعني به مفهوم " l'achèvement" وقد سبق التعرض له في هذا المقال، انظر مثلا ص 103

تنهض مؤلفات باختين على قدر من التناغم ، يشعر الناظر فيها انه يتحرك داخل منطقة واحدة ، لا يؤثر الاختلاف الجغرافي فيها على طبيعة المناخ النظري ولا على طبيعة المشاهد و التضاريس، فلا نكاد نجد افتراقا بين روح المبادئ التي تتعلق بقراءة النص الروائي وتلك المتعلقة بالكرنفال أو بالنظرية الماركسية و دورها في تلوين البحث اللغوي، لكن حضور الخطاب الأدبي اقتصر في نظر باختين على النص الروائي وحده و لم يعده إلى نصوص أدبية أخرى ، و قد لا نجازف إن اعتبرنا هذا الموقف نتيجة تعصّب سافر لهذا الجنس الأدبي يرى فيه المثال الوحيد للجنس الحواري، بل المثال الوحيد لمقولة "جنس " وهو ما يفتح ـ في رأينا ـ بالنسبة للباحث أفق البحث في اختبار بعض المبادئ " الباختينية " في دراسة سائر الأنواع الأدبية.

البياضُ مُكوِّنا من مُكوِّنات الخطاب الواصف

هشام القلفاط

المقدمة :

يدور هذا العمل حول مفهوم "البياض" في الخطاب الواصف. وقد كانت الغاية المنشودة من وراء إنجازه مزدوجة، فهي تتمثل أولا في الدفاع عن تصوّر مؤداه اعتبار البياض مكوّنا من مكونات الخطاب لا يقل أهمية عن سائر المكونات من جهة الوظائف التي يؤدّيها على الأقل. وتتمثل الغاية الثانية في إبراز الكيفيات والمناحي التي تتيح للباث أن يؤدّي بالبياض في الخطاب وظائف معيّنة. فقد دار هذا العمل حول الإجابة عن سؤالين كبيرين أولهما كيف يكون البياض مكونا من مكونات الخطاب الواصف خصوصا؟ وثانيهما كيف يساهم البياض في منح هذا الضرب من الخطابات قدرة على أداء الوظائف المعلّقة عليه[1] ؟

ويقترن مفهوم "البياض" للوهلة الأولى بالخطاب المكتوب اقترانا محيلا على لون المتن الورقي المقابل لسواد المداد. وتحيل "بياضات"

---

[1] يمثل هذا البحث استئنافا للنظر في مفهوم البياض بتتبّع الأسس التي يقوم عليها، فقد استفدتُ من طاقة هذا المفهوم الإجرائية عند إنجاز أطروحة الدكتورا حول "شروح سقط الزند لأبي العلاء المعري إلى القرن السابع هجريا"، فكان هذا البحث في مسألة "البياض في الخطاب الواصف" امتدادا لتلك المواطن التي استفدت فيها من المفهوم عند دراسة مشاريع الشرّاح، فمن ذلك: "شروح سقط الزند لأبي العلاء المعري إلى القرن السّابع هجريا: دراسة في المتغيّر الأدبي"، 2/ 410 – 416 و476 – 482.

وقد حاولتُ في هذا البحث المخصص "للبياض في الخطاب الواصف" أن أتبيّنِ الأسس النظرية التي تمنح مفهوم البياض طاقة على استنطاق النصوص وتكسبه نجاعة إجرائية تبيّنتها عند دراسة شروح السقط

الخطاب من هذه الزاوية على رؤية محورها النص المكتوب بما فيه من فراغات قد تفضي إلى توليد "إيقاعات مرئية" تتحقق من خلال تشكيل النص على صفحة الكتابة[1].

وتتمثل فكرة هذا العمل المحورية في التخلّي عن هذا التصور المرئي لمفهوم البياض، قصد توسيع مداه ليشمل مطلق الخطابات الشفوي منها والمكتوب. فمن ثم اكتسب المفهوم صبغة تجريدية انتفت فيها دلالته الأولى على اللون المرئي وصارت أدخل في باب الدلالة المجازية النابعة من صلة المشابهة، إذ المقصود بالبياض "الفراغ" المتروك في ثنايا الخطاب فهو من ثم شبيه بالفراغات التي يدعها المدوِّن على متن الكتابة. فـ"البياض" هو ما يجده المتقبل في الخطاب من فجوات غير معمورة ومن مسافات غير مقطوعة.

ويمكن أن نميّز في بياضات الخطاب بين صنفين كبيرين بالاعتماد على عبارة أبي حيّان التوحيدي المتعلّقة بوصف "الكلام على الكلام" وهي قوله: "إنّ الكلام على الكلام صعب"[2]، إذ يمكن أن تتنزل ضروب الخطابات في دائرتين كبيرتين تضم أولاهما الخطابات الداخلة في باب "الكلام" وهي واقعة في درجة أولى من سلم التدرج ومن أبرز النماذج الدالة على هذه الدائرة الخطابات الإبداعية، وتشمل الدائرة الثانية الخطابات الواقعة في الدرجة الثانية وهي درجة الكلام على الكلام، ومنها الخطابات النقدية المؤلّفة حول نصوصِ المدوّنات المنقودة. ولا شك في وجود ضروب من التداخل بين هاتين الدرجتين من شأنها أن تفضي إلى توليد درجات وسطى بينهما ولكنّ الفرق الأساسي الفاصل بينهما كامن في قيام خطابات الصنف الثاني على التعامل مع خطابات أخرى سابقة لها في الوجود.

ويدور هذا العمل حول تتبع خصائص البياضات الماثلة في ثنايا الخطابات الواصفة لخطابات أخرى سابقة أي تلك التي تكون "كلاما على كلام" أساسا.

---

[1] من أبرز تجليّات هذا النحو في توليد الإيقاع ما يعرف في الأدب الفرنسي باسم « Calligramme »:
Dictionnaire de poétique, Michèle Aquien, Le livre de poche, librairie générale française, 1993, pp. 72 – 74.

[2] الإمتاع والمؤانسة، 2/ 131. صحّحه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيدا (د.ت).

**

I/ القسم الأوّل: في تحديد مفهوم البياض وأركانه:

1. بنية البياض الثنائية:

في مصنّفات النقّاد العرب القدامى نصوص يمكن أن تمثّل منطلقات لتحديد مفهوم البياض. فمن ذلك ما أورده القاضي الجرجاني عند حديثه عن "ادّعاء السّرقة في شعر البحتري وأبي نواس وأبي تمّام"[1]، فقد قال بعد أن ردّ على بعض من يدعي السرقِ على هؤلاء الشعراء: "ولو احتمل الكتابُ استقصاء ما حافتْ به هذه الطّائفة على أبي نواس وأبي تمّام والبحتري لبسطنا القولَ فيه؛ ولكنّه لما ضاق عنه اقتصرنا على قدر ما أريناك به الطّريقة، ووقفناك به على النّهج، فإن سمت بك همّة، ونازعتك رغبة، فاقتفْ فيه هذا الأثرَ، وعايره بهذا المعيار، فإنّك لا تبعد عن الإصابة ما لم تَمِلْ بك العصبية ويستولِ عليك الهوى والمداهنة"[2].

رسم الجرجاني في هذا النصّ حدًا وقف عنده الردّ على من ادّعى السّرق على أبي نواس وأبي تمام والبحتري، إذ صرّح بوقوفه عند حدّ ما ذكر وكشف عن عزمه على الإمساك عن "الاستقصاء" في هذا الباب. ويمثّل هذا التخلي عن إنجاز الفعل، مظهرَ "البياض" كما يمثّل تصريح المؤلف بالإمساك عن القيام بالعمل المذكور واسمًا دالاً على موطن "البياض"، ولا يمثّل هذان الطرفان إلا الشقّ الأوّل من الظاهرة.

وينبع شقّها الثّاني من الدّعوة الموجّهة إلى المتقبّل – المخاطَب حتّى يستكمل بنفسه البياض المتروك فيقبل على إنجاز ما تخلّى عنه الباثّ – المخاطِب. وقد قامت الدعوة على أركان ثلاثة تمثّلت في أسلوب الأمر المقيّد بالشرط المتبوع بالنتيجة، إذ حضرت صيغة الأمر الدالّة على الطّلب في الفعلين "اقتف" و"عاير"، وتجلّى التقييد بالشّرط في تعليق الأمر بإقبال النفس على إنجاز العمل المتروك للمخاطب، وتجسّمت النتيجة في

---

[1] الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (د.ت)، ص ص. 209 - 215.

[2] الوساطة، ص. 214.

ذكر ما ينجرّ عن إنجاز ذاك الفعل من تحصيل المقصود بالاقتراب من الصّواب.

يمكن أن نجرّد من نص الجرجاني، إذن، الشقين المكوّنين للبياض عموما فأولهما الإعلان عن الترك والتصريحِ بفتح أفق عملٍ غير منجَز وثانيهما تكليف المتقبّل بإنجاز ما بقيِ معلقا. فأول الطرفين "خبري" محوره الإعلام بعدم وقوع الفعل منِ الباث وثانيهما "إنشائي" طلبي نواته الدّعوة إلى إنجاز ما أمسك عنه الباثّ القائم بفعل الطلب.

ويمثّل نص الجرجاني المتقدّم بشقيه الخبري والإنشائي نموذجا دالا على ضرب من ضروب البياضِ محوره تضييق مجال العمل المطلوب من المتقبّل إنجازُه، إذ يفصّل الباثّ القول في المسألة ويدع لمتقبليه حيّز عمل مقصور على طرد القياس باستحضار المثال، فيكون الدور المقترح على المتقبّل قائما على "اقتفاء الأثر" على حد قول القاضي الجرجاني.

ومن تجليّات تلك البنية الثنائية التي يتجسّم فيها مفهوم البياض، ما نجده في نص آخر من نصوص "الوساطة"، قال فيه صاحبه: "وقد أتينا على ما حضرنا من هذا الكتاب، ونبنا عنك في جمعه واستحضاره ولقطه، وتصفح الدواوين، ولقاء العلماء فيه؛ وبيّضنا أوراقا لما لعلّه شذّ عنّا من غريبه؛ وما عسانا نظفر على مرور الأوقات به، وما نأبى أن يكون عندك أو عند أحد من أصحابك فيه زيادات لم نعثر بها (..) إن كنت على ثقة من علمك وبصيرةٍ مما عندك وعرفتَ من طرق السّرق ووجوه النّقل ما يسوغ فيه حكمك، وتُعدّل فيه شهادتك، فلا بأسَ أن تلحِق به ما أصبتَه وأن تضيف إليه ما وجدتَه"[1].

أقام الجرجاني هذا النص على أساس بنية البياض الثنائية، فأخبر عن تركه بياضا في المنجز من الفصل المطوّل الذي خصّصه للحديث عن "سرقات المتنبي"[2]، ويكتسب نص الجرجاني هذا أهمية نابعة من ذكره فعل "التبييض"، وهو في عرف الناسخين مقابل "للتسويد"، فـ"المسوّدة" هي ما حرّر تحريرا أوّل يقتضي من المحرّر تعديلا بالمراجعة والتصرّف،

---

[1] الوساطة، ص ص. 410 – 411.
[2] نفسه، ص ص. 216 – 411.

والتبييض مرتبط بالفراغ من المراجعة وإخراج النص المحرّر في صياغته "النهائية". ولكنّ الجرجاني أجراه في هذا السياق على المعنى العام المحيل على ترك الورقة بيضاء، وهو يقصد بذلك أن يفسح المجال في وجه من يروم الزيادة على ما استخرجه.

وتتجلى في هذا النص بنية البياض الثنائية، فالمكون الخبري حاضر من خلال الإعلان عن الحد الذي وقف عنده عملُ المصنِّف، والمكوِّن الإنشائي الطلبي أيضا حاضر وقد تجسّم في قوله "فلا بأسَ أن تُلحِق به ما أصبتَه وأن تضيف إليه ما وجدتَه". فهذه دعوة موجَهة إلى المتقبل - المخاطَب حتّى يتقدّم في الأفق الذي رسمه له الباثُ - المخاطِب. فمحور "المكون الإنشائي" الكامن في هذا البياض نابع من طلب "استكمال" ما لم يمكن دركه في الحال. وتكمن ميزة "بياض" هذا النص في فتح الجرجاني أفق "الاستكمال" على جمعٍ من المتقبّلين منهم المخاطَب و"أصحابه" ومنهم المخاطِب مصنِّفُ الرسالة نفسه.

وقد جاء "البياضان" المذكوران في نصّيْ الجرجاني المتقدمين في آخر فصلين متتاليين دار أولهما حول "السرقات الشعرية" عموما[1] وختم بالبياض الوارد في أول النصين السابقين ودار ثانيهما حول "سرقات المتنبي" خصوصا[2] وخُتم بالبياض الوارد في ثانيهما.

ويمكن أن يكون هذا التلازم الرابط بين اختتام الفصل وترك البياض طريقا مؤدّية إلى إبراز نوع من أنواع البياضات محلّها خواتيم الفصول ووظائفها فتح الآفاق على ما لم ينجزه المصنِّف في ثنايا الفصل، حتّى يعي المتقبّل السبيلَ التي سلكها الباثُ والنقطة التي وقف عندها من تلك السبيل والاتجاه الذي كان يسير فيه لو واصل طريقه، فمن ثمّ يرجع "المكوّن الخبري" من بنية البياض إلى الإعلام بالموضع الذي وقف عنده الباثُ وينبني "المكوّن الإنشائي" على الدعوة الموجّهة إلى المتقبّلين حتّى يستأنفوا

[1] نفسه، ص ص.183 - 215

[2] نفسه، ص ص. 216 – 411.

"الرحلة" نيابة عن المصنِّف، فتكون المسافة المقطوعة نيابة عن الباث واستئنافا لجهده امتدادا للمسافة التي قطعها الباثُ بنفسه ابتداءً[1].

وليس محلُّ كلِّ بياض خاتمةَ فصل أو كتاب، فمن البياضات ما ورد في ثنايا الفصول خلاصة وتأليفا لما تقدّم وفتحًا لأفق البحث عمّا أمسك عنه الباثُ، فمن ذلك قول أبي يعقوب السكّاكي بعد أن استعرض تفاصيلِ متعلّقة بعلم المعاني: "وقد أطلعناك على كيفية التعرّض بجهات الحسن ففتّشْ عنها تر الباب مشحونا بجهات"[2].

جاء "المكونِ الخبري" في البياض المرسوم في هذا النص ضمنيا، إذ لم يصرّح المصنّف بعزمه على الوقوف عند الحد الذي وصل إليه ولم يذكر أنّه سيكتفي بإطلاع المتقبّل "على كيفية التعرّض بجهات الحسن"، فجاء "المكوّن الخبري" مستفادا بالاقتضاء من المكوّن الإنشائي الحاضر صراحة، إذ كان الأمر بإنجاز فعل "التفتيش" قرينة دالّة على أنّ الباث داع المتقبّل إلى أن ينِوبه في تحقيق المطلوب. ومن مميزات البياض في هذا النص تعيين الباثِ ما يتنج عن إقبال المتقبل على إنجاز ما طلب منه، وفي ذلك تأييد للدعوة بالتشجيع على تحقيق محتواها.

ومن النماذج الدالة على خصائص البياضات في الخطاب الواصف ما نجده في مثل قول أبي يعقوب السكّاكي بعد الاستشهاد بآية قرآنية: "ولا تظنّنّ الآية مقصورة على ما ذكرتُ، فلعلّ ما تركتُ أكثر مما ذكرتُ، لأنّ المقصود لم يكن إلا مجرّد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان"[3].

اقترن النهي في أول النص بالإثبات المبني على الاحتمال اقترانا دالا على ترك السكاكي "بياضا" محوره فتح الأفق أمام المتقبل قصد البحث في

---

[1] حضر مفهوم "النيابة" في نص الجرجاني المتقدّم دالاّ على معنى مقابل لهذا إذ قال: "ونبنا عنك في جمعه واستحضاره ولقطه". فقد استغلِ مفهومَ "النيابة" استغلالا مساعدا على تكليف المتقبَّل بإنجاز العمل المطلوب منه. فالباث المصنف عند القاضي الجرجاني نائب المتقبّل جزئيّا فإذا ختم التصنيف"وجِب" على المتقبّل أن ينهض لأداء "عمله". فقد صار العمل منسوبا إلى المتقبّل أصالة وما الباث إلا نائب له نيابة محدودة.

[2] مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. 2، 1987، ص. 284.

[3] مفتاح العلوم، ص. 421.

الآية عن غير ما ذُكِر. ويتيح لنا النص المتقدّم أن نتبيّن سمة من أبرز السمات المميزة لظاهرة البياض في الخطاب الواصف، ومؤدّاها مفهوم "القصد". فإنّ البياضات المتروكة للمتقبل وسائل موجّهة نحو تحقيق مقاصد منشودة. وقد صرّح السكاكي في قوله المتقدّم بالغاية التي وجّهته نحو ترك بياض، فهي "الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان". فما تم التصريح به هو دليل مرشِد إلى ما تم السكوت عنه، ولا يكتسب "الإرشاد لكيفية الاجتناء" وظيفته ما لم يُوصَل بسعي المرشَد إلى تحصيل ما أرشِد إليه، وهو داخل في باب ما صمت عنه السكاكي حتى يدع للمتقبّل فرصة اتباع السبيل المرسومة له قصد الانتفاع بتحصيل ما طلب منه تحصيله.

ومن ثم يتأكّد ظهور النّواة التي ينبثق عنها مفهوم البياض في الخطاب الواصف ومؤدّاها مهمة "يُكلَّف" بها باث الخطاب المتقبلين. فيتلازم ترك البياض مع طلب استكمال المنقوص، وقد يكتسب فعل "الطلب" تجلِيا واضحا فيتجسّم في صيغة الأمر، كما في قول السكاكي: "وإذ قد عرفتَ ما ذكرْتُ وما ذكروا فاخترْ أيّهما شئتَ"[1].

يتبيّن من خلال هذا النص أنّ "البياض" في جوهره عمل يُطالَبُ المتقبل بإنجازه، وقد قام الطلب في سياق هذا الشاهد على دعوة المتقبل إلى تحديد موقفه من الأقوال المختلفة المعروضة عليه. وتمثل صيغة الأمر التي ورد فيها الفعل "اختر" تجسيما ظاهرا للطلب المفضي بالباث إلى ترك بياض في الخطاب[2]. ومن النادر أن يكون البياض موسوما ظاهرا على هذا النحو البارز في المثالين المتقدّمين، على أنّ البحث مفضٍ إلى العثور على مواطن من المصنفات يقع فيها الباث في حال ظاهرها التردّد بين ترك البياض وملئه وباطنها دعوة المتقبّل إلى الإقبال على إنجاز المهمة الملقاة على عاتقه، فمن ذلك قول السكاكي: "وكأني بك وقد ألفتَ فيما سبقَ أن أكون النائبَ عنك في مضانّ الاستقراء ومداحض التأمّل تنزع ههنا إلى مألوفك"[3].

---

[1] مفتاح العلوم، ص. 401.

[2] ليس من مقاصد هذا العمل تصنيف بياضات الخطاب بنظمها في نسق جامع، ومع ذلك يمكن أن يكون هذا النص دليلا على ضرب من ضروب البياض هو "بياض التخيير".

[3] مفتاح العلوم، ص. 31.

فمفهوم "النيابة" الحاضر في هذا النص محيل على تصوّر الباث للحدود الفاصلة بين ما هو من جهده وعمله وما هو من فعل المتقبِّل واجتهاده. فمن شأن الباث أن ينسج خطابه ومن دور المتقبِّل أن يستقرئ "المضانّ" وأن يتأمّل "المداحض"، وإذا أقبل الباث على إنجاز هاتين المهمتين صار إلى أداء الدورين معا إذ هو يؤدي دوره "أصالة عن نفسه" ويؤدي دور المتقبَل "نيابة عنه".

يحيل مفهوم "النيابة" في هذا النص، إذن، على دور المتقبل ومن مشمولاته أن يملأ الفراغات المتروكة بإنجاز المهام الملقاة على كاهله. وينبع مفهوم "النيابة" من فعل الباثّ الذي يستنيب المتقبَل حين يكلّفه باستكمال البياضات عوضا عنه.

**

اعتمادا على كل ما تقدّم في هذه الفقرة يمكن أن ننتهي إلى الكشف عن البنية الثنائية الناسجة للبياض في مثل هذه الخطابات، إنها بنية تجمع بين طرفين أوّلهما الإخبارُ بوجود حيّز لم يُستكمل من القول وثانيهما مؤسّس على أوّلهما إذ هو مبني على دعوة المتقبل إلى استكمال المنقوص، وليس من الضروري أن يكون هذان الطرفان حاضرين وجوبا في كل موطن من مواطن البياض. فمن البياضات ما جاء ضمنيا لا يقترن بوسم ظاهر في الخطاب بقدر ما يستمدّ وجوده من فعل المتقبَل المؤوّل الذي "يرى" في الخطاب مواطن بياض[1].

يتبيَن من كلِ ما تقدّم أنّ "البياضات" أجزاء من الخطاب الواصف يكتفي فيها الباثّ بذكر ما "ينبغي" إنجازه دون أن ينخرط هو نفسه في تحقيق المطلوب. وهي مواطن تربطها بما أنْجِزَ من الخطاب علاقة تكامل فليس ما يراد من المتقبّل إنجازُه مقطوعا عمّا أنجِزَ ، بل إنّ الثاني امتداد للأوّل . ومن ثم تتجلى ملامح فعل "الاختيار" الذي ينجزه الباثّ حين ينشئ خطابَه الواصف فهو، من جهة أولى، ينتقي مضامين يسوقها فيشغل بها

[1] سيتمّ في فقرة لاحقة تفصيلُ القول في هذا التمييز بين البياضات الصريحة والبياضات الضمنية، انظر الفقرة الثالثة من القسم الثاني من هذا البحث.

أحيازا من مساحة الخطاب ويختار أن ينتج "كمّا" من القول "يملأ" به "فضاء" كلامه، وهو، من جهة ثانية، يؤثر الاكتفاء بالتنبيه إلى مضامين أخرى يدع محلاّتها "خالية" فيترك للمتقبّل مهمّة توفير "المادة" المناسبة لملء أحياز الشغور تلك من الخطاب المنجز.

ويتنزّل إعلان الباثّ عن "تبييض" مواضع من خطابه في نطاق خطّة مرسومة ومشروع منشود القصد الأعمقُ منه استقطاب فكر المتقبّل ودعوته إلى المساهمة في تحقيق ما يرومه الباثُ المصنّف. فمن ثم كانت البياضات أدوات مساعدة على إدراك مقاصد منشودة. ولا يمكن أن تتضح هذه النكتة ما لم تتجلّ الأركان التي يقوم عليها فعل "التبييض". ولا شكّ في أنّ الباثّ متأثّر في ما يختار بدواع تدفعه إلى استحضار مكوّنات وتغييب أخرى.

فما هي الأسس التي تحرّكه في اختيار مواطن البياض ومواضيعه ؟

**

2. الأركان التي يتأسّس عليها مفهوم "البياض" :

تبيّن مما تقدّم اقتران مفهوم "البياض" بسمة "النقصان" وقد اعتبر إكو أنّ "عدم الاكتمال" سمة مميزة للنصّ، فقال: "إنّ النصّ غير مكتمل لأنّه في حاجة إلى أن يُحيّن"[1]. ومن ثم يقتضي فعل التحيين في ما يقتضي ملء الثغرات وتتميم البياضات. ومحور التحيين تنزيل النص في الأفق الذي يصدر عنه المتقبل الفاهم. فلا يجري فعل الفهم على مكوّنات النص الحاضرة فقط وإنما يشمل أيضا البياضات فهو عمل مزدوج يجمع فيه المتقبل بين فهم المعاني المستفادة من المقاطع الموجودة واستكمال المقاطع البيضاء الغائبة.

وتبين دارسون عديدون أهمية "البياضات" في الخطاب، فمن ذلك ما أورده إكو في كتابه "القارئ في الحكاية"، قال: "فالنص نسيج من فضاءات بيضاء، وفجوات [تحتاج] إلى أن تُملأ، والذي بثّ النص كان يتوقع أنه سيتم

---

[1] « parce qu'il est à actualiser, un texte est incomplet », lector in fabula, le rôle du lecteur ou coopération interprétative dans les textes narratifs, p. 61, traduit de l'Italien par Myriem Bouzaher, éditions Grasset et Fasquelle, 1985.

ملؤها فتركها بيضاء"[1]. حاول إكو أن يتخذ من مفهوم البياض أداة مساعدة على تحديد تصوّره لماهية النص. وتكمن أهمية هذا "التعريف" في نقطتين على الأقلّ أولاهما اعتبار النصّ نسيجَ بياضاتٍ تركها المؤلِّفُ قصدا، وثانيتهما ارتباط ذاك القصد بإقبال المتقبّل على ملء "المواطن" الشاغرة من النص.

ويمكن أن يمثّل قول إكو منطلقا مساعدا على تحديد الأركان الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم "البياض" في الخطاب.

الركن الأول: مشروع الباثّ

يحرص تارك البياضات على دفع المتقبل إلى ملئها، ولا يكتسب هذا الفعل من الباثّ دلالته العميقة ما لم يتنزّل في نطاق سعيه إلى تحقيق مشروع منشود، فللباثّ مقاصد نابعة من رؤاه ومعتقداته وهو حين يصنف نصّه يحرِص على تحقيق نفع مقصود. وفي تصانيف القدامى علامات دالة على تفطنهم إلى متانة الصلة الرابطة بين اتجاهات الشارح ونصّ الشرح الذي يمثّل ضربا من ضروب الخطاب الواصف، فقد قال ابن عبد الغفور الكلاعي: "(..) ومن هذا الفن شرح معاني الأشعار وقلّما يخلو قارع هذا الباب من متعقب لأنّ كلاّ يشرح البيت بما يميل إليه طبعه وتحتمله قريحته"[2].

يمكن أن يدلّ قول الكلاعي على الصلات الضمنية الرابطة بين ما ينتهي إليه الشارح عند تعامله مع البيت وما يحمله من رؤى وتصوّرات، ومن ثم كان الاختلافُ بين "الشارح السابق" و"الشارح المتعقب" راجعا إلى أسباب منها اختلافهما في الميول والقرائح، ولما تباين الشراح في الميول تنوّعت مطالبهم من النص المشروح، ففعل الشرح على هذا الأساس قائم على طلب الشارح ما يوافق ميوله ويناسب "قريحته". فمن ثمّ كان باث الشرح صادرا عن مشروع منشود يمثّل تجسيما لميوله ورؤاه. وليس الشرح إلاّ تجليا من تجليات الخطاب الواصف.

---

[1] "le texte est donc un tissu d'espaces blancs, d'interstices à remplir, et celui qui l'a émis prévoyait qu'ils seraient remplis et les a laissés en blanc", Lector in fabula, p. 63.

هذا ولم يعمل إيكو على أن يحدّ "البياض"، فقد كان يستعمل المصطلح دون سعي إلى تعريفه.

[2] إحكام صنعة الكلام لابن عبد الغفور الكلاعي، ضمن كتاب تعريف القدماء بأبي العلاء، ص. 453.

وليس ترك البياضات في النصوص المصنّفة عملا خارجا عن هذا الإطار فهو مسلك مساعد على تحقيق مشروع منشود، إذ كان إنشاء النص أداة مساعدة على تحقيق نفع مطلوب[1]. ويمكن أن يعلن الباثّ عن مشروعه في صدر خطابه، حين يعلن عن "نواياه"[2].

وليس من الضروري أن تكون النية المعلنة في صدر النص مطابقة دوما للمقصد المنشود حقا، غير أنّ مثل تلك الإعلانات دليل على صدور الباث في ما ينشئ عن سعي إلى تحقيق مشروع منشود، فيجعل من النص معبره إلى ما يطلب، ولا تخرج بياضات النص عن هذا الإطار العام الذي يتحرّك فيه الباث، فهو يخدم بإنشاء النص مشروعا مقصودا وترك البياضات أداة من أدوات خدمة ذاك المشروع.

ومن دارسي تفاسير القرآن وشروح الشعر مَن تفطّن إلى تعدد اتجاهات المفسّرين والشراح في تعاملهم مع النصوص المشروحة، ومن النماذج الدالة على هذا الوعي بتوازي الاختلاف في طريقة الشرح مع تنوّع الاتجاهات المتبَعة قول فخر الدين قباوة بعد أن استعرضَ أصناف الاتجاهات التي سلكها الشراح: "تلك هي الاتجاهات التي سلكها مصنفو الشروح، فأخضعوا لها الأشعارَ وفرضوا عليها قيودها وأثقالها، فإذا الشرح غاية تنقاد لها الأشعارُ"[3].

يمثّل إخضاع الشعر المشروح للاتّجاه المتّبع تجلّيا من تجلّيات الحرص على تحقيق المشاريع المنشودة، ولا يمكن أن نفهم جملة قباوة

---

[1] حلّل حمادي صمود مسألة "نفعيّة الخطاب" عند تطرّقه إلى دراسة جهود الجاحظ البلاغية، فقال متحدثا عن أبي عثمان: "انطبعت محاولته بطابع نفعيّ واضح يمكن أن يعدّ بدون مبالغة أكمل محاولة في التراث اللغوي العربي لتأسيس ما يُسمّى نفعيّة الخطاب ومن هذا المورد استقى تصوُره الجمالي فكان الجميل ينبع من النافع"، حمادي صمّود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس هجريا، منشورات الجامعة التونسية، 1981، ص ص. 300 – 301.

[2] خصّص جيرار جنات فقرة لمسألة "الإعلان عن النوايا". فقال: "تكمن أهم وظائف المقدّمة الأصلية، على الأرجح، في إقبال المؤلف نفسه على تأويل نصه،ولنقل إن شئنا [إنها تكمن في] إعلان [المؤلف] عن نيته"

«la plus importante, peut-être, des fonctions de la préface originale consiste en une interprétation du texte par l'auteur , ou, si l'on préfère, en une déclaration d'intention». Seuils, Gérard Genette, p. 224, éditions du seuil, coll. Points, Paris, 1987.

[3] فخر الدين قباوة، منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، دار الفكر دمشق سورية، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ط. 2، 1997.

الأخيرة على ظاهرها، إذ لا معنى لاعتبار الشرح "غاية" مقصودة لذاتها، وإنما هو غاية قريبة مساعدة على تحقيق غاية بعيدة تتجسّم في تحقيق مشروع منشود، إذ كان الشعر والشرح المصنف حوله وسيلة مزدوجة مساعدة على تحقيق غاية بعيدة تتجلى في "اتجاه الشارح" على حد قول قباوة. فاختلاف الشراح في الاتجاهات دال عادة على اختلافهم في المشاريع والغايات.

وقد انتهى محمد حسين الذهبي إلى نتيجة قريبة مما أشار إليه قباوة، فقال متحدثا عن تفاسير النص القرآني: "وإنا لنلحظ في وضوح وجلاء أنّ كلّ من برع في فن من فنون العلم، يكاد يقتصر تفسيره على الفن الذي برع فيه، فالنحوي تراه لا همّ له إلاّ الإعراب وذكر ما يحتمل في ذلك من أوجه، وتراه ينقل مسائل النحو وفروعه وخلافياته (..) وصاحب العلوم العقلية تراه يعنى في تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة كما تراه يُعنى بذكر شبههم والردّ عليها (..) وصاحب الفقه تراه قد عني بتقريره الأدلّة للفروع الفقهية والردّ على من يخالف مذهبه (..) وصاحب التاريخ ليس له شغل إلا القصص وذكر أخبار من سلف (..) وهكذا فسّر كلّ صاحب فنّ أو مذهب بما يتناسبُ مع فنّه أو يشهد لمذهبه"[1]

تتمثّل الجملة المحورية في هذا النص في النتيجة التي توصّل إليها المؤلّف وصاغها في شكل حكم مؤدّاه أنّ "كلّ من برع في فن من فنون العلم، يكاد يقتصر تفسيره على الفن الذي برع فيه"، وقد حرص في بقية النص على تنويع الأمثلة الدالة على صحّة هذه النتيجة التي انتهى إليها. وهي دليل على أنّ الباث المصنّف للتفسير ساع إلى تحقيق مشروع منشود، وهو متأثّر عند التصنيف بمشاغله ساع إلى إثارة مباحث صناعته وبذلك يكون التفسير مجالا يسعى فيه المفسّرون إلى تحقيق مقاصدهم حين يتطرّقون في ثنايا تفاسيرهم إلى مسائل العلوم التي يصدرون عنها. ومن ثم يمكن أن نرى في إنشاء الخطاب الواصف المفسّر للنص القرآني أو الشارح للنصوص الشعرية أداة مساعدة على تحقيق مشروع منشود.

---

[1] محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، (د.ت)، 1/ 101 – 102.

ومن ثم تتضح معالم هذا الركن الأوّل من الأركان التي يقوم عليها مفهومُ البياض ونواته حرصُ الباث على تحقيق مشروع منشود موصول بميوله واتجاهاته.

وفي مبادئ التداوليين المتعلّقة بمفهوم "العمل اللغوي" ما يمكن أن يمثّل أداة مساعدة على شرح ماهية هذا الركن الأول الذي يقوم عليه مفهوم "البياض". فقد أرسوا تصوّرا محوره تلازم القول مع الفعل، بحيث يتوصّل المتكلم إلى إنجاز أعمال مقصودة تتحقق عند صياغة القول وبثه. وقد ميّز "أستين" بين ثلاثة ضروب من الأعمال، أولها "عمل القول" "ويتمثّل في إنتاج أصوات طبق أحكام النحو المعجمية والصرفية والإعرابية"[1]، وثانيها "عمل (مقصود) بالقول" "ويتمثّل في ما ينبغي أن يُفهَم بالقول في الحال"[2]، وثالثها "عمل التأثير بالقول" وهو ما ينتج عن القول من آثار لدى المخاطَب إثر القول"[3].

وقد اتخذ "سورل" من مفهوم "العمل" أداة مساعدة على تحديد الوحدات المحققة لفعل التواصل اللغوي، فقال: "ليست وحدة التواصل اللغوي ، على ما هو مفترض عادة ، الرمز أو الكلمة أو الجملة ولا هي تجلّي الرمز أو الكلمة أو الجملة، وإنّما وحدة التواصل اللغوي إنتاجُ الرمز والكلمة والجملة أو بثّها عند تحقّق العمل اللغوي"[4].

اعتبر سورل في هذا النص أن الوحدات التي يحقّق بها المتكلم فعل التواصل اللغوي ليست الكلمات أو الجمل وإنّما هي إنتاج تلك الوحدات عند إنجاز العمل اللغوي. فوحدات التواصل هي الأعمال المنجَزة عند التلفّظ، ويكتسب مفهوم "العمل" عمق دلالته، في هذا السياق، عند وصله

---

[1] الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، نشر مشترك جامعة منوبة كلية الآداب منوبة و المؤسّسة العربية للتوزيع تونس، تونس 2001، ص. 497.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] « l'unité de communication linguistique n'est pas – comme on le suppose généralement – le symbole, le mot ou la phrase ni même une occurrence de symbole de mot ou de phrase, mais bien la production ou l'emission du symbole, du mot ou de la phrase au moment où se réalise l'acte de langage ». les actes de langage, essai de philosophie du langage, John R. Searle, p. 52. Traduction française par Hélène Pauchard, Hermann, Paris, coll. Savoir, 1972.

بالمقصد المنشود من إنجازه إذ تدعو المتكلم إلى إنجاز عمل لغوي ما احتياجاتٌ وانتظارات مرسومة في خصائص المقام الحاضن للقول.

وليس إنشاءُ الخطاب خارجا عن هذا التصوّر العام، إذ هو عمل مركَب ينجزه الباثّ متأثرا بعوامل ومستجيبا لاحتياجات نابعة من صلاته بالأشياء وبالآخرين في نطاق المقام الخارجي. فمن ثم يتجلى الأساس التداولي الذي يقوم عليه مفهوم "المشروع" المنشود إذ لا يكتسب العمل المركّب المتمثل في إنشاء الخطاب دلالته مفصولا عن موقع الباث من مقام الإنشاء.

ولما كان إنشاء الخطاب عملا مركّبا من أعمال فرعية تشكّل نسيج الخطاب ونظامه كان ترك "البياضات" مكونا من مكونات تلك الشبكة المجسِّمة لعمل الباث. فالخطاب ثمرة عمل مركَب يؤدي في مشروع الباث وظيفة أو وظائف معيّنة، والبياض من الخطاب خيط من خيوط تلك الشبكة وعضو من أعضاء ذاك النظام وهو مؤدّ وظيفة فرعية مرتبطة بوظائف المكونات الأخرى.

فمن ثمّ تتجلى ملامح هذا الركنِ الأول الباني لمفهوم "البياض" وهو "مشروعُ الباث" وقد تنزّل في محلّ الصدارة من الترتيب لأنّه الركن المحوري إذ من خلاله يتجسّم الركنان الباقيان. فكيف يحاول الباثّ تحقيق مشروعه المنشود من خلال إنشاء الخطاب ؟

**

الركن الثاني: المتقبل النموذجي

يتمثّل الركن الثاني الذي يتأسّس عليه مفهوم البياض في صورة المتقبَل النموذجي، كما ترتسم ملامحها في ثنايا الخطاب. ولا يتجلّى المقصودُ بهذا الركن ما لم يتمّ التفريق بين صنفين من المتقبلين يتمثّل أولهما في شخص المتقبَل الفعلي الذي يسعى إلى فهم الخطاب، ويضمّ هذا الصنفُ جمعًا من المتقبلين تفرّق بينهم المشارب والمذاهب والعصور والمصالح المنشودة. ويتمثّل الصنف الثاني في الصورة التي يرسمها الباث في ثنايا خطابه للمتقبل الذي ينشده.

فمعيار التفريق بين ضربي المتقبّلين كامن في ثنائية الموجود والمنشود، فبينما يضم الطرفُ الأوّل حشودَ المتقبلين الخارجيّين في تعلّقهم بالنص المتلقّى تضم هذه المرتبة الثانية نموذجَ المتقبّل الداخلي الماثل في ثنايا الخطاب الواصف من خلال علامات تسم ملامحه، إنّها "فكرة القارئ كما تشكّلت في ذهن المؤلّف"[1] وكما تجلّت في ثنايا خطابه.

ومن ثم ساد الحديث بين منتحلي "تحليل الخطاب" عن "القارئ النموذجي" أو "المثالي": فـ"القارئ النموذجي متصوَّر مستعمَل بصورة قارّة في [نطاق] تحليل الخطاب دون أن يوصَل عموما بنظريّة معيّنة على وجه الدقة. إنّه متصوَّر يتيح [للباحث] أن يقيم تقابُلا بين الجمهور الفعلي [المتقبل] لنص ما والجمهور الذي يقتضيه النصّ بسماته، وتتم الإحالة أحيانا على دلالة مماثلة لتلك باستعمال مفهوم "القارئ المثالي""[2].

وقد وسم إكو الفصل الثالث من كتابه "القارئ في الحكاية" بـ"القارئ النموذجي"[3]، وعمل على وصف آليات توليد صورته في النص، فقال: "إن النص منتج ينبع مصيره التأويلي من مسالك صياغته؛ إذ تعني صياغة النص أن نرسم خطّة من مكوّناتها توقعُ تحرّكات الآخر [المتقبّل]، كما هو الشأن في كل خطّة"[4].

يحيل مفهوم "الخطة" في هذا القول على شبكة الوسائل التي يحاول الباث أن يستقطب بها المتقبّلين حتى يوجّه تأويلاتهم للنص نحو الوجهة التي توافق مشروعه المنشود. فمن ثم ربط إكو ربط تلازم بين مسالك إنشاء النص ووسائل استدراج المتقبّل نحو اتباع الخط التأويلي المرسوم

[1] « « l'idée du lecteur telle qu'elle s'est formée dans l'esprit de l'auteur », Wolfgang Iser, L'acte de lecture Théorie de l'effet esthétique, p. 68, traduit de l'allemand par Evelyne Sznycer, collection Philosophie et langage, Editeur Pierre Mardaga, Bruxelles, 1976.

[2] « II. Lecteur modèle

Notion constamment utilisée en analyse du discours mais qui, en général, n'est pas référée à une théorie précise. Elle permet d'opposer le *public effectif* d'un texte à *celui que ce texte implique par ses caractéristiques*. On utilise parfois, avec une valeur équivalente, **lecteur idéal** ». Dominique Maingueneau, article « Lecteur », in : Dictionnaire d'analyse du discours, Seuil, 2002, p. 338.

[3] Lector in fabula, pp. 61 – 83.

[4] «un texte est produit dont le sort interprétatif doit faire partie de son propre mecanisme génératif ; générer un texte signifie mettre en oeuvre une stratégie dont font partie les prévisions des mouvements de l'autre – comme dans toute stratégie», lector in fabula, p. 65.

في ثنايا ذاك النص. وبذلك يتجلّى سعي الباثّ إلى تسطير مصير النص عند إنشائه.

وقد عمل إكّو على شرح دور الباث في إنشاء شخص "القارئ النموذجي" إذ قال: "فلا يعني توقعُ الباثّ لقارئه النموذجي أن يأمل [إمكانَ] وجوده فقط، وإنما يعني أيضا أن يَعمل في نصّه أعمالا من شأنها أن تفضِيَ إلى إنشاء [ذاك الشخص النموذجي]"[1].

أهم ما يجلب الانتباه في هذا النص الاختيار الذي مال إليه إكّو في كتابة لفظ "القارئ النموذجي"، فقد آثر أن يرسم الحرف الأول من المنعوت ومن النعت بحروف التّاج تماما كما ترسم أسماء الأعلام المختصّة بمسمّياتها، وفي ذلك إشارة ضمنية إلى أنّ الباثّ ينشئ في النصّ وبه شخصا "آخر" هو علم فرد مختلف عن سائر الأفراد، فمن ثمّ كُتب الحرف الأول من اسمه ومن "لقبه" باستعمال حروف التّاج.

يرسم الباثُ إذن خطّة يعمل بها على تحقيق مشروعه المنشود عبر دفع المتقبّلين الفعليين الخارجيين إلى "تقمّص" دور المتقبل النموذجي الداخلي حتى يصيروا مساهمين، عبر فعل التأويل، في تحقيق مشروع المؤلّف[2]. وتمثّل "البياضات" مكوّنا من أبرز مكوّنات تلك الخطّة المرسومة في ثنايا النص، فكيف ذلك ؟

الركن الثالث: فعل المساءلة

تمثّل الإجابة عن هذا السؤال عرضا لثالث الأركان التي يقوم عليها تحديد مفهوم البياض، وهو الركن المتجسّم في فعل المساءلة الذي ينجزه الباثّ إذ يدعو المتقبِّل إلى المساهمة في تحقيق المشروع التأويلي

---

[1] « Donc, prévoir son Lecteur Modèle ne signifie pas uniquement « espérer » qu'il existe, cela signifie aussi agir sur le texte de façon à le construire », lector in fabula, p. 69.

[2] صنف برينو كليمان كتابا عنوانه "القارئ ونموذجه"، وقد تطرّق فيه إلى قراءة مؤلفات يمكن أن تتنزل في باب "الكلام على الكلام" فمن ذلك نظره في قراءة "باسكال" ((Pascal لفولتير (Voltaire))، وفي قراءة هوجو (Hugo) لشكسبير (Shakespeare)، وحرص على دراسة خصائص العلاقات الرابطة بين النص الدارس والنص المدروس دون أن يثير الحديث عن مسألة "البياض" في الخطاب على الخطاب:

« Le lecteur et son modèle Voltaire, Pascal, Shakespeare, Sartre, Flaubert », Bruno Clément. P.U.F, coll. Ecriture, 1999.

المنشود، فيطرح عليه أسئلة ضمنية لا تتنزّل في إطار الاستفهام عن مجهول يريد السائل تحصيل معرفة عنه بقدر ما تتنزّل في باب "الطلب" إذ يطلب الباث من متقبّليه أن ينجزوا أعمالا ويكلّفهم بمهام هي مادة "خطّة" القراءة المرسومة في ثنايا النص[1].

وقد أشار جيرار جنات إلى بعض تلك المطالب التي تتيح للباث أن يرسم في "عتبات" خطابه ملامحَ الطريق التي يريد من القارئ النموذجي المنشود أن يسلكها، فتطرّق إلى الحديث عن توجيهات القراءة التي يحاول الباثّ أن يمليها على المتقبّلين الفعليين في مقدمات المؤلّفات عادة، تجلى ذلك من خلال حديثه عن ميل الباثّ إلى اقتراح مسار معيّن في ترتيب فصول المقروء[2].

فمتقبّل النصّ مُكلّف بتجاوز وضع التقبل السلبي، المتجسّم في استيعاب الموجود من الخطاب، قصد الاندماج في تكميل مشروع تركه صاحبه منقوصا حتى يثير في المتقبّلين الرغبة في الانضمام إلى "فريق" العمل فيساهم كل واحد منهم في تتميم ما يراه ناقصا. ومن هنا تتجلى وظائف البياضات إذ يقع فعل التقبّل، على هذا الأساس، في نطاق "مُقَايَضَة" بين الباث والمتقبّل، إذ يقدّم الأول للثاني مقاطع من الخطاب "مملوءة" يصوغها بنفسه، ويطلب من متقبّليه في مقابل ذلك أن يستكملوا ضربا ثانيا من المواطن يدعُها لهم بيضاء، فيعطون النص بملء تلك الثغرات مقابلا لما "تسلّموه" من الباثّ.

**

تمثل البياضات المتروكة في النصّ، إذن، أسئلة الباثّ، فهو يطلب من المتقبّلين أن يجيبوا عنها باستكمال فراغات النص، مُتوقّعًا أن تترافق

---

1 من معاني الجذر "س.ء.ل" معنى الطلب، وليس المكوّن الإنشائي الطلبي المذكور في فقرة سابقة من هذا العمل إلا تجسيما لمفهوم المساءلة، راجع الفقرة الأولى من القسم الأوّل من هذا العمل.

2 Seuils, Gérard Genette, pp. 221 – 222.

وتحدّث فرنسوا راستيي عن المسألة ذاتها في فقرة من كتابه "علم الدلالة التأويلي" عنوانها: "التعليمات التأويلية" « Les instructions interprétatives » :

François Rastier : sémantique interprétative , p p. 247 – 251, coll. formes sémiotiques, 1ére édition, P.U.F, 1987.

إجاباتهم مع استجابتهم لتلك المطالب وأن تتوازى تلك الاستجابة مع "تقمّصهم" للدور المقترَح عليهم، فإذا أقبلوا على تقديم المطلوب منهم تضاءلت المسافة الفاصلة بين صورة المتقبَل النموذجي المنشود وشخص المتقبّل الفعلي الموجود، واقترب الباثّ من تحقيق مشروعه.

**

اعتمادا على كل ما تقدّم في هذه الفقرة تتجلّى ملامح التفاعل الرابط بين أركان الثالوث الباني لمفهوم البياض، إذ يَسعى باث الخطاب وهو صاحب مشروع إلى رسم صورة متقبل نموذجي مقصود قوامها أسئلة ضمنية مطروحة على المتقبلين الفعليين، والبياضُ واسم يعلن للمتقبلين عن المهام المطلوبة منهم، ويوجّههم نحو المسالك التي تفضي بهم إلى إدراك المطلوب. فعبر البياضات يطرح الباثّ أسئلته وينتظر من المتقبلين أن يقدّموا إجاباتهم فينخرطوا بذلك في مساعدته على تحقيق مشروعه المنشود.

فماذا يحدث حين يقبل المتقبّلون على التعامل مع بياضات "الباثّ" ؟

3. "الانقلاب" التأويلي: بياضات الخطاب بين انتظارات الباثّ وإنجازات المتقبلين.

يمثّل كل ما تقدّم وصفا للبياضات من زاوية نظر مشروع الباثّ، باعتبارها أداة في يد منشئ الخطاب يسعى بها إلى استقطاب المتقبلين، وتلك اللحظةُ الأولى الراسمة لوضع البياض في الخطاب. ولكن قد "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن" فيشقّ النص طريقه بين تأويلات متباينة ما فكر فيها الباثّ ولا خطّط لها، فكيف يتحرّر المتقبّل الفعلي من أداء الدور الذي اقترحه عليه الباث حين رسم في النص صورة المتقبّل النموذجي ؟ وما هو دور "البياضات" في تحقيق هذه النقلة التي تخرج بالنص من الوقوع في فلك مشروع الباثّ إلى الدوران في أفلاك مشاريع المتقبلين ؟

تكمن الخطوة الأولى المساعدة على الإجابة عن هذين السؤالين في الوعي بصدور المتقبّل أيضا عن مشروع تأويلي منشود، فقد صار الأمر مبنيا على التناظر القائم بين مشروعين أولهما مشروع الباث، وهو يسعى إلى

تحقيقه بإنشاء الخطاب وثانيهما مشروع المتقبّل ويعمل على تحقيقه بفهم خطاب الباث. وليس من الحتمي أن يدور المشروعان في فلك واحد.

وقد تطرّق غادامير إلى الحديث عن مشاريع المتقبّلين، فصاغ الكلام صياغة القانون قائلا: "إن لكل راغب في فهم نص مشروعا دوما"[1]. فالمتقبّل يبذل جهد الفهم تحقيقا لنفع منشود، فيصير النص وسيلة في يده بها يسعى إلى تحقيق مقاصد من مقاصده، وكما يبني الباث صورة المتقبّل النموذجي شدّا للمتقبّل الخارجي إلى المشروع المنشود، يحاول المتقبّل الفاهم أيضا أن يبني صورة "باث نموذجي" يشتقها من النص المفهوم، وإليها يسند النصّ ضمنيا وإن كان يسنده صراحة إلى باثه الفعلي.

وقد تحدّث إكو عن صورة "المؤلّف النّموذجي" مستعمِلا – على عادته – حروف التاج، فقال: "لدينا مؤلّف نموذجي يكون فرضية تأويلية، وذلك حين نتمثّل شخصَ الرّاسم للخطّة النصّية كما تتجلّى في النص المدروس"[2].

إذا اعتبرنا المؤلّف النموذجي "فرضية تأويلية" على حدّ عبارة إكو، انتهينا إلى الوقوع في أفق التقبّل، فالمتقبّلون يفترضون وجود باث نموذجي، وإليه ينسبون النصّ مفهوما على نحو يخدم انتظاراتهم، وعلى هذا الأساس تكتسب عبارة "الفرضية التأويلية" عمق دلالتها من التناظر القائم بين أطراف ثنائيتين تنتظم أولاهما في مستوى الموصوف وتضم الباث والمتقبل وتتنزّل ثانيتهما في مستوى الصفات وتضم صفتي "الفعلي" و"النموذجي"، فإذا كان الباث الفعلي صانعَ صورة المتقبّل النموذجي كان المتقبّل الفعلي صانعَ صورة الباث النموذجي، وهو ما يتجلى في الرسم الآتي :

---

[1] «Quiconque veut comprendre un texte a toujours un projet ». Hans-Georg Gadamer Vérité et méthode, p. 104. traduction partielle d'Etienne Sacre, Seuil 1976.

وقد وردت في الترجمة الكاملة للكتاب على النحو التالي: "يحقق دوما رَسيسًا كلُ من أراد أن يفهم نصا":

«Quiconque veut comprendre un texte réalise toujours une ébauche ». Hans-Georg Gadamer Vérité et méthode, p. 287. édition intégrale revue et complétée par Pierre Fruchon, Jean Grondin et Gilbert Merlio, Seuil 1996

[2] « on a un Auteur Modèle comme hypothèse interprétative quand on se représente le sujet d'une stratégie textuelle telle qu'elle apparaît à partir du texte examiné », Lector in fabula, p. 80.

1/ مستوى إنشاء الخطاب	الباثّ الفعلي ←── المتلقي النموذجي
التحول من المستوى1 إلى2	⇕
2/ مستوى تلقّي الخطاب	المتلقّي الفعلي ←──الباث النموذجي

وعلى هذا الأساس يتجلّى التّوازي الرّابط بين أركان الثّالوث المتقدّم في الفقرة السابقة من هذا القسم من البحث، وأركان ثالوث ثان قوامه مشروع المتقبّل وصورة الباث الضمني ومساءلة المتقبّل للنص، ويتجلّى التناظر الرابط بين الثالوثين على النحو الآتي:

	مستوى إنشاء الخطاب	مستوى تلقّي الخطاب
الركن الأول	مشروع الباث	مشروع المتقبّل
الركن الثاني	صورة المتقبّل الضمني	صورة الباثّ الضمني
الركن الثالث	الباثّ المسائل	المتقبّل المسائل

فـ"مشروع المتقبّل" مواز لـ"مشروع الباث" و"صورة الباث الضمني" موازية لـ"صورة المتقبَل الضمني" و"أسئلة المتقبل" موازية لـ"أسئلة الباث". وللبياضات في تحقيق هذا "الانقلاب" دور فعّال، إذ يسعى المتقبّل إلى "تملّك" الخطاب عبر ملء بياضاته بمادة تساعده على تحقيق مشروعه الخاص. وقد شعر إيزار بهذا "الانقلاب" حين استعار صورة "الترجمة"، فاعتبر أن "النصّ يُترجَم في وعي القارئ"[1].

يقتضي فعل الترجمة ليكون لسانين أولهما "لسان المنطلَق" وفيه يصاغ النصُ المترجَم وثانيهما "لسان المنتهى" وإليه يتم نقل النصِ المترجَم، ويقع المترجم في المرتبة الثانية بعد الباث المنشئ للنص ابتداءً. فيكون المؤلف على هذا الأساس بمثابة منشئ النص في "لغته الأصلية" ويكون المتقبَل المؤوّل بمثابة المترجم الناقل له إلى لغة ثانية، وإن لم تفض الترجمة إلى الخروج بالنص من لسان أول إلى لسان ثان من الألسنة البشرية، فلا شكّ في أنّها أفضت به إلى الخروج من الوقوع في فلك مشروع الباثّ إلى

[1] « le texte se traduit dans la conscience du lecteur », Wolfgang Iser, l'acte de lecture, p. 201.

الوقوع في أفلاك مشاريع المتقبلين، فكلٌ يترجم النص إلى "لغةِ" مشروعِه، وإن كانت الترجمة تقترن بإدراج النص المترجَم في أفق لسان ثان، فإنّ فعل التأويل مفض إلى إدراج النص المؤوّل في آفاق المشاغل التي يصدر عنها جموع المتقبّلين. وهم حين يترجمون النص لا يكتفون بنقل ما حضر و"مُلِئَ" من مقاطعه، بل يتولون ترجمة "البياضات" أيضا حين يجعلونها سمات دالة على أسئلتهم الضمنية وخادمة لمشاريعهم.

فمن ثم كان للبياضات دور كبير في تحقيق فعل الترجمة الذي تحدّث عنه إيزار، فإنّ المؤوّلين المترجمين يَنفذون إلى النص من تلك الثغرات التي جعلها الباث امتدادات لمشروعه فيقلبونها أدوات مساعدة لهم على تحقيق مشاريعهم حين يشغلونها بما يرونه مساعدا لهم على تحقيق "مصالحهم". لقد كان الباث يستدرج المتقبّل بالنص إلى مشروعه فصار المتقبّلون يستدرجون نص الباث إلى مشاريعهم[1].

ولا يتجلى تمامُ المقصود بمفهوم "البياض" ما لم تتبيّن صلاته بمفاهيم أخرى مجاورة له.

II/ القسم الثاني: موقع دائرة البياض من الدوائر المجاورة:

يقع "البياض" في إطار دائرة أوسع تشمل حقولا مختلفة منها حقلاَ "المعاني الضمنية"[2] و"الحذف"[3]. فمن ثم وجب تحديد المفهوم المقصود بتمييزه عن مفاهيم أخرى تشترك معه في الوقوع في ذات الدائرة الأم.

1. "البياض" و"الحذف":

يحيل "الحذف" في علم الإعراب على إسقاط المتكلم مكونا أو أكثر من مكونات الجملة، وهو مرتبط بتوفر المقياس الذي يتيح للمتقبل أن يقيس البنية المنجزة على البنية النظرية المتمثلة في النظام المجرّد وذلك قصد الوقوع على المكونات المسقطة عند الإنجاز وعند تجسيم البنية المنوال. وقد شرح محمد الشاوش هذه السمة المميزة للحذف بقوله: "وظاهرة

---

[1] يمثّل القسم الثالث من هذا البحث محاولة إجرائية لتوضيح مثل هذا التحوّل.

[2] « L'implicite »

[3] « L'ellipse »

الحذف ظاهرة تتصوّر في البنية الناقصة عند قياسها بالبنية التامّة ولا وجود لحالة يكون فيها القول بحذف عنصر من بنية دون أن يناظر ذلك بنية يوجَد فيها ذلك العنصر، وبالتالي فإنّ التعرّف على حالات الحذف يكون بمقارعة بنية ناقصة ببنية تامّة توافقها وترجع إليها"[1].

تتجسّم المقابلة بين "البنية الناقصة" و"البنية التامّة" في الفرق الفاصل بين "القول" المنجز والمعيار المقيس عليه، إذ يتم اكتشاف "النقص" عند قياس الملفوظ المنجز على المعيار النظري العام، فسمة النقص مقتضية بنية "أمًا" عليها نقيس فنحكم على المنجز بالاكتمال أو النقصان.

وقد شرح محمد الشاوش هذه الفكرة حين قال: "(..) الحذف ظاهرة تختص بالاستعمال دونِ ما يضعه النحاة منِ الأشكال والبنى النظرية المجرّدة، باعتبار أنَ كلَ هذه الأشكال عندما تُستنبَط وتوضَع تكون على صورة تامّة لا يمكن أن يركبها النقصُ شأنُها شأنُ أدوات القيس فلا معنى لمتر طوله تسعون صنتمترا أو مائة وعشرون كما أنّه لا معنى لكيلوغرام وزنه رطل ونصف أو ثلاثة أرطال. أمّا مجال الحذف فهو الصيغ المستعملة المنجَزة ، فهي التي تغيب منها بعضُ العناصر تارة وتحضر أخرى"[2].

فمن ثم يمكن الانتهاء إلى اعتبار "الحذف" عملا خاضعا لقوانينِ "البنى النظرية المجرّدة"، والباثُ محكوم في ما يحذف بتلك القوانين، ويمكن للمتقبل الفاهم، المستفيد من الدلالة السياقية الناشئة من المكونات الحاضرة والوظيفة الإعرابية التي يؤديها المكوّن المحذوف، أن يتدارك الأمرَ بردّ ما حذِف، فتكتمل مكونات الجملة ويتساوى المنجز مع المعيار.

وقد تحدّث البلاغيون عن نحو من أنحاء صياغة الأقوال قوامه ميل المتكلم أحيانا إلى "إضمار" ما لم يجر له في القول ذكر، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري في المعلّقة: (الكامل):

"حتّى إذا ألقَتْ يدًا في كَافِرٍ   وأجَنَّ عَورَاتِ الثُّغُور ظَلَامُها"

---

[1] أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس "نحو النصّ"، ، 2/ 1210، جامعة منوبة كلية الآداب – منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.

[2] نفسه.

فقد أشار ابن النحاس وهو من شراح المعلّقة إلى أنّ "المعنى حتى إذا ألقت الشمسُ فأضمرها ولم يجر لها ذكر لعلم السامع بما يريد"[1]. فكان الإضمار في مثل هذا القول ناجما عن خلو الضمير من اسم يعود عليه. فالمقياس المعتمد إعرابيٌ أساسا.

ومن تجليات الحذف الواقع في الخطاب ما أورده ابن حجة الحموي عند "ذكر الاكتفاء"، وهو عنده "أن يأتي الشاعر ببيت من الشعر وقافيته متعلّقة بمحذوف، فلم يفتقر إلى ذكر المحذوف لدلالة باقي لفظ البيت عليه، ويكتفي بما هو معلوم في الذهن فيما يقتضي تمام المعنى"[2]. وأورد على هذا الوجه نماذج شعرية عديدة أولها، قول ابن مطروح: (الكامل)

"لاَ أنْتَهِي لاَ أنْثَنِي لاَ أرْعَوِي مَا دُمْتُ فِي قَيْدِ الحَيَاةِ ولاَ إذَا"

وأردف الاستشهاد بقوله: "فمن المعلوم أنّ باقي الكلام: ولا إذا متُّ لِما تقدّم من قوله: الحياة"[3].

يقتضي "الحذف" إذن حين يقع في جمل النص عملا تأويليا ينجزه المتقبل حين يملأ الفجوات ويتمّم ما يراه ناقصا بما يجده مناسبا لمقتضى التركيب. وهكذا يتبيّن أن مفهوم "الحذف" أيضا قائم في جوهره على مفهوم "التكليف". فالمتقبّل مكلّف بتعمير الفراغات. ويقتضي منه ذلك الفعل جهدا تأويليا محوره استنباط الشق المفقود باستقراء القسم الموجود من الجملة.

اعتمادا على ما تقدّم في هذه الفقرة يمكن القول إنّ المتقبِّل يمتلك "جهاز" مراقبة وتوقع يتيح له أن "يسيطر" على ما كان في جمل الخطاب من حذفٍ لبعض المكونات، فكأنّ المحذوف موجود. ويمثّل هذا الملمح

---

[1] شرح القصائد التسع المشهورات، صنعة ابن النحاس، ص. 1/ 166، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د.ت).

[2] خزانة الأدب وغاية الأرب، 1/ 282، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط 2، 1991.

[3] نفسه، 1/ 282. وقد أورد صفي الدين الحلّي هذا الشاهد الشعري نفسه، ومهّد له بعبارة قريبة من عبارة الحموي فقال متحدثا عن "الاكتفاء": "وهو عبارة عن أن يأتي الشاعر ببيت من الشعر وقافيته متعلقة بمحذوف ويتقاضى ذكره ليفهم به المعنى، فلا يذكره لدلالة ما في لفظ البيت عليه، ويكتفي بما هو معلوم في الذهن مما يقتضي تمام المعنى". شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، تحقيق نسيب نشاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار صادر بيروت، ط. 2، 1992.

خاصية مميزة للبياض عن الحذف، إذ يتوفّر المتقبِّل على "جهاز" مراقبة وتثبَت يتيح له أن يقع على وظائف المكوّنات المحذوفة من الجملة فيردّها مستفيدا من دلالة السياق والحال أنّ البياضَ في جوهره أصليٌّ هو سكوت الباث عن أجزاء من خطابه كالذي يرفع قلمه ويكفّ عن الكتابة فيدع على وجه الصفحة "بياضات" لا يمكن أن نحدّها بمعيار وظائف الإعراب. فلا يقتضي البياضُ أصلا منه ننقص بعض المكونات كما هي حال الحذف ذي الطابع الإعرابي.

و"البياض" مع ذلك قريب من "الحذف" الإعرابي بسبب مساهمة السياق في الإشارة إلى ماهية الغائب حذفا كان أو بياضا، فإنّ المكونات الحاضرة من الجملة محيلة على وظيفة المكوِّن الغائب والمدلولات المعجمية المستفادة من الكلمات الحاضرة مساعدة على افتراض الكلمة المحذوفة أو المركَب المغيَب. وكذا الشأن بالنسبة إلى "البياض" في الخطاب الواصف فإنّ المكوّنين الخبري والإنشائي المعروضين في فقرة سابقة من البحث مساعدان على إدراك الثغرة المجسِّمة للبياض أولا وعلى تبين المطلوب من المتقبلين ثانيا غير أنّ مقدار الدلالة على ذينك الأمرين لا ترقى في الدقة إلى الدرجة التي يصل إليها الحذف ذو الطابع الإعرابي. ومن ثم يتجلى الفرق الفاصل بين الحذف والبياض الوارد في الخطاب الواصف.

**

2. البياض والإسقاط السَردي:

ويمكن أن تكون البياضات الناجمة عن فعل "الإسقاط" السَردي في الخطاب الإبداعي أداة مساعدة تفسير مفهوم البياض في الخطاب الواصف، فقد أثار جيرار جينات الحديثَ عن "الإضمار" أو "الإسقاط" أو "الثغرة"[1]

---

[1] وهي ترجمات ثلاث لمصطلح « Ellipse »:

- جاءت الأولى عند سمير المرزوقي وجميل شاكر في كتابهما "مدخل إلى نظرية القصّة"، ص. 93، الدار التونسية للنشر وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.ت).
- وجاءت الثانية عند الصادق قسومة في كتابه "طرائق تحليل القصّة"، ص ص. 128 – 129، دار الجنوب للنشر، تونس، 2000.
- وجاءت الثالثة عند سيزا قاسم في كتابها "بناء الرواية دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ"، ص ص. 54 – 55، سلسلة دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984.

عند دراسته للنصوص القصصية وفي سياق الحديث عن مسألة "الديمومة"[1]، ومحورها "الحيّز المكاني أو النصّي الذي تمتدّ عليه مادّة معيّنة في الخطاب القصصي"[2]. ومنبع الإسقاط كامن في "المقارنة" بين محورين أرساهما جينات حين ميّز بين "زمن الحكاية"[3] و"زمن القصة" وهو زمن على المجاز[4]. والمقصود بهذين الطرفين التفريق بين المدى الزمني الذي يستغرقه الحدث في الحكاية والحيّز النصّي الذي تشغله رواية ذاك الحدث في الخطاب. فيُتاح للمتقبِّل أن يتخذ من منطق تناسق الأحداث في "حيّز الحكاية" أداة مساعدة على مراقبة "الإسقاطات" الموجودة في "حيز الخطاب" القصصي.

فإذا عمد الراوي إلى "إسقاط" قسط من أحداث الحكاية تفطَن المتقبّل إلى الثغرة الناجمة عن فعل الراوي، إذ يتم الخروج من حدث "أ" إلى حدث "ج" والحال أنّ منطق الحكاية يقتضي وجود حدث "ب" بين الطرفين، فيحكم المتقبل حينئذ بوجود "إسقاط"، ومن ثم شرح الصادق قسومة هذا النحو القصصي بقوله: "إنها ثغرة في السّرد تعمّدها الرّاوي لتغييب قسم من المغامرة (أو شاء منشئ القصة أن يجعل راويه بها غير عليم) فقد نتابع (في فقرة أو في فصل ..) طورا معيّنا من المغامرة، ثم تكون المادة النصية الموالية متصلة بما حصل في المغامرة بعد المدّة المسقَطة"[5].

فمن ثم يمكن أن نتبيّن التّوازي الرّابط بين الحذف الإعرابي وهذا الإسقاط السردي، وهو من البياض الواقع في النصوص الإبداعيّة القصصية، فكما يُتاح للمتقبَل أن يُراقب بنية الجملة إعرابيا فيردّ المحذوفَ من

---

[1] « La durée ».

[2] راجع على وجه الخصوص:
Gérard Genette : Figures III, pp. 206 – 211. Cérès éditions, Tunis, 1996.
طرائق تحليل القصة، ص ص. 125 – 126.

[3] «Le temps de l'histoire », Figures III, p. 192.

[4] « le pseudo-temps, ou temps conventionnel de recit », Figures III, p. 192.
ولعل هذا الحذر الذي أبداه جينات هو الداعي الذي وجه الصادق قسومة إلى ترجمة الثنائية بـ"حيّز المغامرة" و"حيّز الخطاب"، طرائق تحليل القصة، ص. 127. إذ يبدو لفظ الحيّز أقرب إلى ما أراده جينات عند إضافة "الزمن" إلى "الخطاب"

[5] طرائق تحليل القصة، ص. 128.

مكوّناتها عبر قياس البنية المنجزة على المنوال النظري الذي بنى على أساسه المتكلم جملته، يُتاح للمتقبّل أن يقيس منطق تتالي الأحداث على منطق روايتها في الخطاب، فيتفطّن إلى البياضات الناجمة عن غياب ما أسقِط من الحكاية. ولعل هذا التوازي الرابط بين الطرفين هو الذي دعا جينات إلى أن يقتبس اللفظ « Ellipse » وهو في الأصل من مصطلحات النحاة حتى يجريه على الدلالة السردية المخصوصة التي ارتآها له[1].

غير أنّ هذا التوازي القائم بين الدلالتين لا يحجب الفرق الفاصل بينهما وذلك أنّ المتقبّل قادر على تقدير المحذوف حين يتنزّل الحذف في نطاق المستوى الإعرابي، وهو عاجز عن ردّ الحدث المغيّب حين يكون من باب الإسقاط السردي رغم أنّ الراوي يميل في بعض المواطن إلى تقديم لمحة عن الشق المسقَط من الحكاية[2].

ويتنزّل البياض النابع من فعل الإسقاط السردي في إطار بياضات الخطاب الإبداعي القصصي، ومن ثم تتجلى الخصوصية الواسمة له عن بياضات الخطاب الواصف المبنية على "تكليف" الباث متقبّليه بنيابته في استكمال المنقوص من الخطاب تحقيقا لمشروع منشود.

فللباث مقاصد يتوسّل إلى تحقيقها بما يخلّفه في الخطاب الإبداعي من بياضات ناجمة عن فعل الإسقاط السردي، وهي مقاصد مخصوصة تتبيّن عند تحليل بنية النص القصصي المدروس كشفا عن وظيفة الغائب من الخطاب بالنسبة إلى ما حضر منه. وقد أشار صاحبا كتاب "مدخل إلى نظرية القصة" إلى هذه الوظيفة الخاصة التي تنهض بها البياضات الناجمة عن الإسقاطات السردية في نصٍ نصٍ إذ قالا: "يتعيّن في نطاق دراسة هذه الإضمارات تحديد المقاطع المضمرة بدقّة ثم ضبط أسباب تواجد هذه الثغرات النصية ومعانيها"[3].

---

[1] يشير المتحدّثون عن المصطلح « Ellipse » إلى أنّه من مصطلحات النحاة أساسا، راجع، على سبيل المثال، مقال « Ellipse » في معجم اللسانيات:
Dictionnaire de linguistique, p. 174, Larousse, 2002.

[2] وهو ما أدرجه جينات في باب "الإسقاطات المنعوتة" :
« Ellipses qualifiées », Figures III, p. 208.

[3] مدخل إلى نظرية القصة، ص. 93.

غير أنّ الوظيفة الأولى التي تنهض بها مثل هذه البياضات في الخطاب الإبداعي عموما كامنة في وسم النص بسمة "الانفتاح" على إمكانات في الفهم مختلفةٍ، بحيث يمكن أن تتعدّد الأفهام بتعدّد المتقبلين الفاهمين. فتكون تلك الثغرات مصدرا من مصادر الطاقة الأدبية التي يختزنها الخطاب الإبداعي إذ يُتاح لكل متقبل أن يشغل الفراغ بما يوافق انتظاراته ويظل النص، بتتالي العصور وآفاق التقبّل، مفتوحا على احتمالاتٍ ويجدُ فيه المتقبّلُ لنفسه موطئَ قدمٍ، فتتضاءل الحدود الفاصلة بين البثّ والتقبّل، إذ يصير المتقبِّل بمثابة الباثِّ المكمِّل يستأنف فعل البثّ ليملأ المسافات التي "بيّضها" الباثُّ "الأوّل".

ولا يمكن أن يتنزّل هذا الصنفُ من البياضات الناجمة عن الإسقاط السردي في نفس الإطار الذي تتنزل فيه بياضات الخطاب الواصف، فثمة فروق عميقة فاصلة بين البياض الوارد في نصّ إبداعي وذاك الوارد في نصّ تعامل فيه صاحبه مع نصّ إبداعي أو شرح فيه طرائقَ صياغةِ القول وضروبَ المسالك المتبعة في إخراجه إخراجا بلاغيا. فالبياضات الواقعة في هذه الخطابات الواصفة لخطابات سابقة أو لظواهر ومسالك في صياغة القول وإخراجه، مفارقة من حيث طبيعتها للبياضات الواقعة في الخطابات الإبداعية، ونواة الاختلاف الفاصل بين الضربين كامنة في طبيعة المتقبّل المفترَض في كلِ ضرب منهما. فالنصّ الإبداعي منفتح على إمكانات في التأويل وغاية مؤلِّفه الأولى هي أن يشكّله في بنية منقوصة منفتحة تستمد وجودها من فعل "التحيين" الذي ينجزه المتقبّل فيمنحها به معنى من معانيها الممكنة، فالمهمة الملقاة على عاتق المتقبّل في هذا الضرب الأوّل من الخطابات كامنة في استكمال أركان البنية المنقوصة، وللمتقبّل في هذا العمل نصيب من حريّة التصرّف عند ملء البياضات بالتأويل[1].

وليس هذا حال البياض في "الكلام على الكلام"، إذ يقترن البياض في هذا الضرب من الخطابات بثنائية الإعلان عن وجود الثغرة وطلب استكمالها تصريحا أو تلميحا، وذلك من خلال المكونين الخبري والإنشائي[2]، ومن ثم

---

[1] تحدّث إيزار عن طبيعة البياضات في "النص الخيالي" ووظائفها :
l'acte de lecture, théorie de l'effet esthétique, p p. 318 – 352.

[2] تقدّم شرحهما في الفقرة الأولى من القسم الأوّل من هذا البحث.

تأسّست البياضات الحاضرة في "الكلام على الكلام" على الأركان الثلاثة المتقدّمة في الفقرة الثانية من القسم الأول من هذا البحث إذ يكون البياض أداة في يد الباث بها يعمل على تحقيق مقاصد محدّدة تكتسب معناها من ارتباطها وظيفيا بمشروع منشود يتجسّم في سعي الباث إلى رسم صورة للمتقبّل النموذجي المقصود في ثنايا الخطاب، وما البياضات على هذا الأساس إلاّ مطالب موجّهة إلى المتقبّل الفعلي إذا اضطلع بإنجازها تقمّص الدور الذي اقترحه عليه الباث.

3. البياض و"المعنى الضّمني":

تمثّل المعاني الضمنية المحدّد الثالث المساعد على شرح المقصود بمفهوم البياض في الخطاب الواصف. والسمة المميزة لها كامنة في أنّها معان تفهم من الملفوظ على نحو غير مباشر بسبب إمساك المتكلم عن التصريح بها وانتهاجه في التعبير عنها نهج التلميح والتعريض، ومن ثم تنزلت مع "البياض" في نفس الدائرة الكبرى، فهي أيضا مسكوت عنها متروكة للمتقبل يُعمل ذهنه في استنباطها، ومن ثم كانت "كثرة الرماد" كناية دالة ضمنيا على معنى الكرم. فقد سكت الباثُ عن نعت الموصوف بالكرم، واستحضر ما يوحي بالصفة ويشير إليها. ولذلك كان البياض والمعنى الضمني مشتركين في الوقوع في باب الصمت، بحيث يتضمّن الخطاب واسما يتيح للمتقبل أن يدرك المسكوت عنه.

وليست المعانى الضمنية مقصورة على الكناية وإنّما هي شاملة للمعاني المفهومة من الخطاب على سبيل الاقتضاء فإذا قال المتكلم "إني قد أمسكتُ عن التدخين" فُهم عنه أنّه كان من المدخّنين[1]. ولا تخرج المعاني المستفادة من إجراء العبارة على المجاز عن إطار المعاني الضمنية، التي لا يصرِّح المتكلم بأدائها وإنّما يسلك في ذلك سبيلَ التلميح فلا يذكر الشجاعة صراحة وإنما يخبر عن الشجاع بكونه أسدا، فيَفهم

[1] يتنزّل مثل هذا النموذج في إطار المعاني الضمنية المستفادة على سبيل "الاقتضاء" (Présupposition) القائم على التمييز في القول بين "المنطوق" (Le posé) و"المقتضَى" (Le présupposé)، وقد اعتمدنا الترجمة التي أوردها عبد الله صولة في كتابه "الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية"، 2/ 636، جامعة منوبة، كلية الآداب بمنوبة، 2001، تونس.

المتقبل أنّ المقصود الإلحاح على تشابه المذكور مع الأسد في الشجاعة[1]. فالمعنى الضمني معنى مُدرَك بالاستنباط يُستفاد من عُرضِ الملفوظ المصرَح به[2].

ومن ثم يتجلى الفرق الفاصل بين "المعنى الضمني" و"البياض"، فقد تبيّن أن "المعنى الضمني" واقع في باب المعاني المستفادة من القول تلميحا، بينما "البياض" جزء من الملفوظ غائب دالا ومدلولاً، فلا تنتظم بياضات الخطاب في مستوى المدلولات المشار إليها تلميحا، وإنما هي واقعة في باب "المكونات" الغائبة التي ينشئها المتقبل نيابة عن باث الخطاب.

نعم قد يكون "البياضُ" مبنيا على التلميح، فلا يصرّح الباث بالطلب ولا يعلن عن تركه محلاً من الخطاب "أبيضَ" وإنما يشير إلى ذلك تلميحا، فيكون البياض متحققا في أسلوب تلميحي، فمن ذلك قول السكاكي: "انقسام الحقيقة إلى أكثر مما هي منقسمة إليه غير ممتنع في نفس الأمر"[3]. يمكن أن نرى في هذا القول بياضا ضمنيا، فالتصريح بإمكان انقسام الحقيقة إلى أقسام أخرى بالإضافة إلى أقسامها المعروفة[4]، دالٌ على وجود بياض ضمني مؤدّاه توجيهُ المتقبل نحو البحث عن ذاك المجهول.

وقد يميل الباث أحيانا إلى السكوت عن الطلب الصريح فيكون البياض مفهوما على سبيل المعنى الضمني المستفاد من المعنى المصرّح به، فمن ذلك قول السكاكي: "فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف في تعريف الاستعارة حدّها عند بعضهم (..) ولا أزيد على الحكاية"[5]. كرّر السكاكي

---

[1] يتنزّل هذا الضرب من المعاني الضمنية في باب "المفهوم" (Le sous-entendu)، وقد شرح عبد الله صولة هذا النحو في أداء المعنى في كتابه: "الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية"، 2/ 636 – 637.

[2] حرصت أركيَنِي على دراسة حالة المعاني الضمنية المستفادة على سبيل "الاقتضاء" وتلك الداخلة في باب "المفهوم"، كما عملت على شرح طبيعة العلاقات الرابطة بين المسلكين وذلك في كتابها: « L'implicite », Catherine Kerbrat-Orecchioni, deuxième édition, Armand Colin, 1998, pp. 25 – 56.

[3] مفتاح العلوم، ص. 359.

[4] تحدّث الأصوليون عن أصناف الحقائق، فمن ذلك تمييز فخر الدين الرازي بين "الحقيقة اللغوية" و"الحقيقة العرفية" و"الحقيقة الشرعية"، المحصول في علم الأصول، 1/ 117 – 119، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. 1، 1988.

[5] مفتاح العلوم، 384.

في هذا النص ذكر "الحكاية"، إذ جاءت في أول النص وفي نهايته، ويمكن أن نرى في هذا الموطن الثاني "بياضا ضمنيا" مؤدّاه دعوة المتقبّل إلى تجاوز حدّ "الحكاية" الذي وقف عنده الباث قصد النظر في التعريف وتأمّله.

فمن ثمّ تتجلى الفروق الفاصلة بين "البياض الصريح" و"البياض الضمني"، ففي نطاق الصّنف الأول يكون العمل المطلوب من المتقبَل مذكورا صراحة كما هو الشأن في استعمال أسلوب الأمر المتقدّم في الفقرة الأولى من القسم الأول من هذا البحث وكما هو الشّأن في قول السكاكي: "فلك أن تستخرِج من هذا القبيل ما شئتَ وتلقّبَ كُلاًّ من ذلك بما أحببتَ"[1]. فقد صرّح الباث بالطلب وحدّد ماهيةَ المهمة المطلوبة، وهي ههنا مزدوجة طرفها الأول الاستخراج وطرفها الثاني التلقيب[2].

وفي نطاق الصنف الثاني يعزف الباثّ عن التصريح فيسكت عن الطلب سكوتَه عن الإتيان بالمطلوب، فيقوم السياق على الازدواج إذ يقترن البياض الناجم عن عِدم تحقيق المطلوب مع المعنى الضمني الناتج عن عدم التصريح بالطّلب. ومن تجليات هذا الازدواج ما نجده في قول السكاكي: "فلا علينا أن نشيرِ إلى الأعرف منها"[3]. فلم يطلب السكاكي في هذا النص من المتقبل صراحةً أن يُقبل على طلب ما هو أقلُ مرتبة من "الأعرف" ولكنّه باستعمال صيغة التفضيل بنى ضمنيا سلما به درجتان على الأقل أولاهما درجة "الأعرف" وثانيتهما درجة ما دون ذلك واقتصار الباثِ على أولى الدرجتين مفض بالمتقبِّل إلى التفكير في ما عسى أن تحتوي ثانيتهما.

ويمكن أن نجد في حديث جينات عن "الإسقاط الضمني" ما يدلّ على الفرق الفاصل بين المعنى الضمني والبياض الناجم عن فعل الإسقاط السردي فقد ميّز المؤلف في الإسقاط السردي بين صنفين أولهما

---

[1] نفسه، 432.

[2] أورد السكاكي هذا القول في آخر حديثه عن وجوه البديع اللفظي ويمكن أن نرى في التفاصيل والوجوه المختلفة التي نجدها عند البلاغيين المتأخرين متعلقة بالبديع اللفظي، وفي ما وضعوا لها من ألقاب محاولة لملء "البياض" الذي نبه عليه السكاكي بقوله هذا، لا سيما أن لهذا الكتاب أثرا في تاريخ التصنيف البلاغي بعده خاصة مع "تلخيص المفتاح" ثم مع "شروح التلخيص".

[3] مفتاح العلوم، 423.

"الإسقاطات التصريحية" وفي نطاقها يجد المتقبّل علَما يسم الإسقاط صراحة[1] وثانيهما "الإسقاطات الضمنية" و"هي تلك التي لا يتم الإعلان عن وجودها في النص، فلا يمكن للقارئ إلاّ أن يستنتجها من توفر بعض الثغرات الزمنية أو من حل مسألة الاسترسال السردي"[2].

يمثل التمييز بين "الإسقاط الصريح" و"الإسقاط الضمني" دليلا على أنّ البياض غير "المعنى الضمني"، إذ كان "الإسقاط السردي" نحوا في إنشاء الخطاب وصياغته محوره ألا يخصص المتكلم حيّزا من الخطاب لشقّ من الحكاية فيتفطن المتقبّل إلى موطن الشغور، وقد يصرّح المتكلم بما يدل على تركه "مسافات" بيضاء من خطابه وقد يسكت عن ذلك، فيكون التنبّه إلى البياض مستفادا من فحوى الخطاب.

ويكتسب مفهوم "البياض الضمني" في الخطاب الواصف خصوصية نابعة من وصله بمفهوم "الانقلاب التأويلي" المعروض في فقرة متقدّمة من هذا العمل[3]، فقد تبيّن أن المتقبّلين يرسمون "للباث النموذجي" صورا توافق احتياجاتهم وانتظاراتهم. وليس "البياض" معزولا عن تلك الصور إذ يمكن أن يكون مقوّما من مقوّماتها، وذلك حين يرى المتقبّل أنّ في هذا الموطن أو ذاك من النص بياضًا "قصدَهُ" الباث النموذجي فلمّا كان هذا الأخير ذا وجود ضمني ولما كان شخصُه من إنشاء المتقبّل الفعلي كانت الأفعال التي "ينجزها" فرعا عن طبيعة وجوده ذاتها.

فمن ثم جاز للمتقبّل الفعلي أن يُحدث بالتأويل في نسيج النص "فتوقا" يعتبرها بياضات من صنع الباث النموذجي، والحال أنها لم تدر بخلد الباث الفعلي ولا هو قصدها. ومن ثم وجب التمييز بين ضربين كبيرين من البياضات، يضمّ أولهما تلك التي قصدها الباث الفعلي ووضع العلامات الدالّة عليها حتى يلفت إليها أنظارَ متقبّلي نصّه[4] ويشمل ثانيهما البياضات التي اصطنعها المتقبّل الفعلي حين أخذ في إنجاز فعل القراءة فانتهى به

---

[1] Figures III, pp. 207 – 209.

[2] « Les ellipses implicites, c'est à dire celles dont la presence même n'est pas déclarée dans le texte, et que le lecteur peut seulement inférer de quelque lacune chronologique ou solutions de continuité narrative », Figures III p. 209.

[3] وهي الفقرة الثالثة من القسم الثاني من البحث.

[4] ونموذج تلك العلامات المكوّنَ "الخبري" المعروض في الفقرة الأولى من القسم الأوّل من هذا العمل.

تعامله مع النص إلى تبيّن "بياضات" مفيدة له، فانخرط في استكمال ما "خلّفه" الباثُ النموذجي من بياضٍ.

ويمكن أن ينبع التمييز بين ضربي البياضات هذين من الفرق الفاصل بين صفتي الصريح والضمني، فالضرب الأول من البياضات أجلى لأنّ الباث الفعلي يعلن فيه عن موطن الشغور ويدعو إلى ملئه والضرب الثاني أخفى لأنّ المتقبّلين "يرون" في الخطاب بياضا بسبب ما في نفوسهم من حاجات وانتظارات فيرى فريق منهم بياضات معيّنة و"يعثر" فريق ثان في النص ذاته على بياضات أخرى هي أقرب إلى مشاغله وأشدِ موافقة لاحتياجاته. فمن ثم كانت بياضات هذا الضرب الثاني عصيّة على التّمثيل، إذ كان محلّها الأوّل خاطر المتقبّل وإدراكه، ثم تنغرس في نسيج النصّ وبناه.

ويمكن أن نتخذ من سمتي "الثبات" و"التغيّر" ثنائية مساعدة علىِ توضيح الفرق الفاصل بين هذين الضربين من البياضات، فإنّ بياضات "الباث الفعلي" ظاهِرة راسخة في النص مثبتة فيهِ بالعلامات الصريحة الدالة عليها، أما بياضاتُ المتقبّل المنسوبة إلى "الباثَ النموذجي" فهي ضمنية متغيَرة يراها من يطلبها في النص فينتفع برؤيتها حين يستثمرها في خدمة مطالبه ومقاصده.

يتبيّن مما تقدّم الدور الذي يؤدّيه فعل التأويل في وقوع المتقبّل على بياض ضمني في الخطاب الواصف أحيانا، فليست كل البياضات محل إجماع المتقبلين، إذ قد يجد صنف منهم في الخطاب بياضات لا يجدها فيه صنف ثان منهم. فالمتقبّل يؤوّل الخطاب أحيانا على نحو يفضي به إلى "إنشاء" مواطن البياض إنشاء تأويليا مما يتيح له أن يملأ الشغور بما يناسب انتظاراته ومشاغله.

على أنّ هذين الصنفين من البياضات آيلان إلى مآل واحد، فبياضات الصنف الأوّل قائمة في النص يتلقاها المتقبّلون على اختلاف مشاربهم ويقعون عليها عاملين علىِ ملئها بما يوافق احتياجاتهم وبياضات الصنف الثاني طارئة على النصّ يبثها في ثناياه المتقبّلون حتى يتاحَ لهم أن يملؤوها بما يوافق احتياجاتهم وانتظاراتهم أيضا. فمن ثم نشأ الاسترسال الواصل بين الضربين رغم أنّ مصدر أحدهما منشئ النص ومصدر ثانيهما متقبّله.

**

اعتمادا كل ما تقدّم يتبيَن الفرق الفاصل بين "البياض" و"المعنى الضمني"، فبينما كان البياض جزءا من الخطاب مُسقطا متروكا للمتقبل كان المعنى الضمني معنى ثانيا مستفادا بالتلميح من المعنى الأول المستفاد بالتصريح. ومن ثم جاز أن ينقسم البياض إلى صنفين كبيرين، بياض تصريحي وبياض تلميحي، فـ"المعنى الضمني" نحو في أداء المعنى بالقول المنجز عبر التلميح و"البياض" إمساك عن القول أصلا وصمتٌ مفض إلى حدوث نقص في الملفوظ يُطلَب من المتقبِّل أن يستكملهُ.

**

يتبيّن مما تقدّم إذن أنّ البياض في الخطاب الواصف حقل رابع متميز عن حقول الحذف الإعرابي والإسقاط السردي والمعنى الضمني. وليست الفروق القائمة بين هذه الحقول الأربعة حدودا فاصلة بين الحقل والحقل، إذ هي متداخلة فيما بينها، بينها مساحات مشتركة، فالمعنى الضمني سمة تلحق الفراغ المكوّن للبياض إذ يكون موسوما حينا ويُترك غفلا حينا آخر. والحذف غير البياض، إذ هو ذو طابع إعرابي محكومٌ بمعايير البنى النظرية، والإسقاط السردي مواز للحذف الإعرابي إذ يقوم الأول على "حذف" بعض من مكونات الحكاية المسرودة بحيث يتبيّن المتقبّل الثغرات من تتبع منطق تتالي الأحداث ويقوم الثاني على حذف بعض مكونات الجملة بحيث يتبيّن المتقبّل المحذوف بقياس البنية المنجزة على المنوال النظري.

ولما كان أساس مفهوم "البياض" مبنيا على ثقافة الكتابة وقراءة المكتوب، جاز لنا أن نشرحه بإردافه بما يوازيه في ثقافة المشافهة وسماع المنطوق، وذلك أنّ البياض في باب المكتوب مواز للصمت في باب المنطوق. وهما معا يحددان هذا المكوِّن الغائب من مكونات الخطاب شفويا كان أو مكتوبا. ولا يعني الغِياب في هذا السياق "الانعدام" بل هو مكوِّن "موجود" ووجه وجوده توفر المحلّ الذي كان يشغله لو حضر. فمن ثم وجب التمييز في الخطاب بين ضربين كبيرين من المكونات، يضم أولهما المكونات الحاضرة "الشاغلة للحيز" النصّي ويشمل ثانيهما المكوّنات الغائبة ذات الحيّز الخالي، وهي لا تقلّ أهمية، من حيث وظائفها على الأقل، عن مكونات الصنف الآخر.

وقد مال الجاحظ إلى الانتصار للنطق على الصّمت في إحدى رسائله ميلا بُني على أساس الاختيار الإقصائي إذ اقتضاه الانتصارُ لأحد الطرفين إقصاءَ الطرف الآخر[1]. وتكمن الفكرة المحورية التي قام عليها هذا البحث في اعتبار "الصمت" جزءا من النطق يتخلّله فيكون، في ذاك الموقع، أنفع منه. ويتناصر النطق والصمت في الخطاب الواصف فيستنصر بهما الباثّ ويستفيد منهما جموع المتقبّلين فيخدم بهما كلّ طرف مشروعه الخاصّ.

ويمكن أن تمثّل ممارسة الاستشهاد مجالا مساعدا على تبيّن ملامح هذا الافتراق بين المتقبّلين في توظيف البياض الواحد على وجوه متنوّعة.

III/ القسم الثالث: من تجليات "البياض" في الخطاب الواصف: "الاستشهاد" أنموذجا

تتمثّل الغاية المنشودة من هذا القسم الثالث في السعي إلى وصف ضرب من ضروبِ البياض الواقع في الخطاب الواصف يمكن أن نسمه ببياض الاستشهاد وتتمثّل السمة الغالبة عليه في تحقّقه عبر فعل الاستشهاد، فكثيرا ما يعمل الباثُ المستشهِد على مساءلة قرّائه عبر ما يورده من شواهد فيخلّف لهم في ما يقوله مُعلّقا على الشاهد بياضات تخدم مشروعه وتساعده على تحقيق مقاصده، فكيف ذلك ؟

1. البياض والاستشهاد:

الاستشهاد عمل يقوم به الباثّ محوره استحضار نصّ أوّل قصد إدراجه داخل نصّ ثانٍ مستوعِب، وهو عمل يستمد دلالته من فعل المساءلة الضمنية الكامن في ثناياه، فحين يستحضر المتكلم شاهدا ما يقيم علاقة بين النص المستوعِب والنص المستحضَر، ويتجسّم البياض في مثل هذه السياقات في المهمة التي يتركها الباثّ للمتقبلين إذ يدعوهم إلى استكمال العمل الذي ابتدأه باستحضار الشاهد أولا وبالتعليق عليه ثانيا فالبياض كامن في دعوة الباثّ متقبّليه إلى أن يشغلوا المسافات التي تركها الباثُ بين الشّاهد والسّياق النّصّي المستوعِب بما يخدم مقاصده واحتياجاته.

---

[1] وهي رسالته في "تفضيل النطق على الصّمت"، رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، 4/ 227 – 240. دار الجيل، بيروت، ط. 1، 1991.

وقد تحدث "أنطوان كُومْبَنِيُون" عن مفهوم "العمل"[1] في صلته بالاستشهاد وحاول أن يبيّن كيف ينجز الاستشهاد في النص عملا ما[2]، فعرّف الشاهد بأنه النص المستوعَب الذي ينجز في النص المستوعِب عملا حين يُدرج في ثناياه. ولما كان الاستشهاد فعلا ناجما عن اختيارات الباث كان العمل الذي ينجزه الشاهدُ متأثرا باختيارات "[صاحب] اليد الثانية" الذي آثر استحضار شواهد معينة دون سواها وأردفها بتعليقات محدّدة أو مهّد لها بما يوجّهها نحو تحقيق شقّ من مقاصده المنشودة. فعمل الشواهد في النص راجع إذن إلى عمل الباث المستشهِد بها.

ولا يستقلّ هذا العمل الأوّل عن ذاك الذي ينجزه المتقبّل حين ينظر في مستويات العلاقة الرابطة بين النصين، مستفيدا من تعليقات الباث. ومن ثم يصير مفهوم العمل ذا دلالة مزدوجة، فبالإضافة إلى عمل الباث الذي يُوظف الشاهدَ تحقيقا لمقصد منشود، نجد درجة ثانية، تضم عملَ متقبّلِ النصِّ الحامل لشواهده، وهو عمل "[صاحب] اليد الثالثة"، إن صحّت العبارة. فبالإضافة إلى يد المستشهِد الذي يُدرج نصا في نصه ويُحمّله مقاصدَ من مقاصده، تتجلى لنا ملامحُ "[صاحب] اليد الثالثة" وهو متقبل النصّ وقد أنشأه صاحبُه واستشهد فيه بنص آخر.

ولهذه "اليد الثالثة" عملُها في نطاق هذا التواشج الثلاثي بين ما ينجزه باثٌ أول ينشئ نصا وما ينجزه طرف ثان يتقبّل نص الباث الأول فينتقي منه مقطعا أو مقاطع ليدرجها في نصّه "الثاني" وما ينجزه طرف ثالث هو متقبّل النص الحاملِ لشواهده، وفي نطاق العمل الذي ينجزه هذا الطرف الثالث يتنزّل استكمالُ البياضات القائمة بين النص المستوعِب والنصِّ المستوعَب.

فقد يدع المستشهدُ في نصّه بياضات للمتقبّلين تاركا لهم بذلك مجال عمل وبحث وتأمّل، فهو يطرح عليهم، في ما يردف به الشاهد من تعليقات، مجموعةً من الأسئلة الضمنية ويدعوهم إلى استكمال النظر في إمكانٍ من إمكانات الوصل بين الشاهد والنص المستوعِب، وهو بذلك يوجّههم إلى

---

1 « La seconde main ou le travail de la citation », Antoine compagnon,1/ 43, Cérès éditions, Tunis, 1997,

2 نفسه، 1/ 46.

استنطاق الشاهد قصد الفوز بـ"شهادته" للفكرة التي يحاول أن يؤكّدها، فعلى باثّ النص أن يأتي بالشواهد ولكنّه لا يسائلها دوما ولا يطلب منها باطّراد أن تقدّم "شِهادتها" وإنّما يكتفِي في ما يقوله عن الشاهد بفتح المجال لمتقبّل النص حتى ينجز العمل المقترَح عليه، ومن النماذج الدّالة على هذا الضرب من ضروب البياض في الخطابِ الواصف قول القاضي الجرجِاني بعد الاستشهاد بقصيدة لجرير: "وإنّما أثبتُ لك القصيدة بكمالها ونسختها على هيئتها لترى تناسُبَ أبياتها وازدواجها واستواء أطرافها واشتباهها وملاءمة بعضها لبعض مع كثْرة التصرّف على اختلاف المعاني والأغراض"[1].

تضمّن هذا النص موطن بياض صريح مال فيه الجرِجاني إلى تفصيل القول في المطلوبِ من المتقبّل، فجاء المفعول به المتعلّق بفعل "الرؤية" مركبا عطفيّا دالاّ على المسافة المتروكة بين النص الشعري المعروض والخصائص المذكورة. فالمهمّة الملقاة على كاهل المتقبّل كامنة في البحث عن تجلّيات تلك الخصائص في ثنايا النص القصيدة المذكورة. ومن ثمّ تتجلى ملامح بياضِ الاستشهاد الكامن في ثنايا قول الجرجاني المتقدّم.

فالمتقبّلون مساهمون في إنجاز فعل الإنشاء مساهمة غير مباشرة وذلكِ عند انخراطهم في الإجابة عن الأسئلة الضمنية التي يطرحها عليهم الباثُ في ثنايا ما يورده من تعليقات على الشواهد التي استحضرها، إذ لا يتلازم الإقبال على الاستشهِاد مع إبراز محل الشاهد، فقد يعمد الباثُ إلى استحضار الشواهد متبوعةً بما يدلّ المتقبلين على ما يُطلَبُ منهم عند تقبُلها. وهو ما يتجلى في كثير من استشهادات القاضي الجرجاني في الوساطة حيث يورِدُ الشاهد مسبوقا بتمهيد موجز أو مُردفا بتعليق مجمل ويُترك للمتقبّل أن يفصّل ما تعمّد الباثُ إجماله وقد سطر الطريق ورسم العلامات التي تهدي المتقبّلين إلى تحقيق العمل المطلوب منهم.

فيتلازم فعل الفهم مع إنجاز العمل المطلوب، ولا تنفصل هذه البياضات النابعة من ممارسة الاستشهاد، عن صورة المتقبل النموذجي التي يرسمها الباث في ثنايا نصّه، فإنّ بياضات الاستشهاد أداةٌ من أبرز الأدوات المساعدة على إقامة ملامح الصورة التي يرسمها الباثُ في ثنايا النص للمتقبَل النموذجي المنشود.

---

[1] الوساطة، ص. 33.

يتبيّن مما تقدّم في هذه الفقرة متانة الصلة الرّابطة بين مفهوم البياض وفعل الاستشهاد فكيف يتجلى ذلك إجرائيا من خلال نماذج نصّية محدّدة ؟

2. نماذج دالة على بياضات الاستشهاد:

يتجلى الفرق بين المؤلّف والمؤلَف في توظيف بياضات الاستشهاد حين يشترك مؤلفان في الربط بين نصوص هي هي، ويختلفان في وجوه التعليق عليها، فيحيط كلّ منهما الشواهد المشتركة بنصوص مؤطرة تخدم مقاصده.

وبذلك يفترقان في البياضات المتروكة بسبب افتراقهما في سبل توظيف الشواهد المستحضرة ، ويتجلى هذا الوجه من وجوه الاختلاف في تقاطع مواطن من كتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه" للقاضي الجرجاني مع سياقات من كتاب "المنصف في الدلالات علي سرقات المتنبي" لابن وكيع التنيسي[1]، فقد دلّت المقارنة بين المصنفين على اشتراكهما في استحضار شواهد بعينها في سياق التطرّق إلى مسألة "سرقات المتنبي".

فقد استشهدا بأبيات من ديوان أبي الطيب اشتركا في استحضارها أولا واشتركا في وصلها بأبيات من التراث الذي انحدر إلى أبي الطيب ثانيا. فكانا بذلك مُتحدَين في الصّدور عن أزاوج من الشواهد، وبدت ملامح افتراقهما في ما قالاه عن تلك الشواهد المستحضَرة. فكان الكلامُ على الشاهد إطارا حاضنا للبياض.

وتتجلى جدلية التماثل والتباين هذه من خلال النماذج الأربعة المعروضة في الجداول الآتية:

- النموذج الأول

- المتنبي: (المنسرح) هَدِيَّة مَا رَأيْتُ مُهْدِيهَا إلاَّ رَأيتُ العِبادَ فِي رَجُلِ[2]	- أبو نواس: (السريع) وَلَيسَ عَلَى اللهِ بمُسْتَنكرٍ أنْ يَجمعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ[3]

---

[1] دراسة وتحقيق حمودي زين الدين عبد المشهداني، عالم الكتب، بيروت، ط. 1، 1993.

[2] العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 117، للشيخ ناصيف اليازجي، دار صادر، بيروت، (د.ت).

[3] ديوان أبي نواس، ص. 454، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 1992.

أ. كلام الجرجاني[1]:

- "قال أبو نواس: (السريع)

وَلَيسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنكَرٍ   أَنْ يَجمعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

وكرّره فقال: (البسيط)

مَتَى تَحُطِي إِلَيهِ الرَّحْلَ سَالِمَةً   تَسْتَجْمِعِي الخَلْقَ فِي تِمْثَالِ إِنْسَانِ[2]

قال أبو الطيب: (المنسرح)

هَدِيَّة مَا رَأَيْتُ مُهْدِيهَا   إلاَّ رَأَيتُ العِبادَ فِي رَجُل

ثم كرّره فقال: (المتقارب)

* أمِ الخَلْقُ فِي شَخْصِ حَيٍّ أُعِيدَا *[3]

ومثل قوله: (الطويل)

* وَمَنْزِلُكَ الدُّنْيَا وَأَنتَ الخَلاَئِقُ *[4]

وكرّر وزاد فقال: (الكامل)

وَلَقِيتُ كُلَّ الفَاضِلِينَ كَأَنَّمَا   رَدَّ الإِلاهُ نُفُوسَهُمْ وَالأَعْصُرَا[5]

ومن مليح ما يشاكل هذا قوله: (الكامل)

نُسِقُوا لَنَا نَسَقَ الحِسَابِ مُقَدَّمًا   وَأَتَى فَذلكَ إِذْ أَتَيتَ مُؤَخَّرا

---

[1] الوساطة، 254 – 255.

[2] نفسه، ص. 420.

[3] صدر البيت: (المتقارب)   * أحلْمًا نَرَى أمْ زَمَانًا جَدِيدا *
العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 280.

[4] صدر البيت: (الطويل)   * هِيَ الغَرَضُ الأَقْصَى وَرُؤيَتُكَ المُنَى *
والضمير عائد على "اللاذقية" في البيت السابق من أبيات القصيدة، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 198.

[5] هذا الشاهد والذي يليه بيتان متتاليان من قصيدة في مدح أبي الفضل بن العميد، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 2/ 427.

فعلّل وشبّه وأوضح المعنى بذكر الحساب واجتماع أعداده في الفذلكة وهو قريب من قوله في أخرى: (الطويل)

مَضَى وبَنُوهُ وَانفَرَدْتَ بِفَضْلِهِمْ وَأَلْفُ إذَا مَا جُمِّعَتْ وَاحِدُ فَرْدُ[1]

فجعل الألف واحدا فردا يجمع ما تحته من الأعداد كجمع هذا فضائل آبائه وهو فرد كجمع الفذلكة ما تقدّمها من تفصيل الحساب

ب. كلام ابن وكيع[2]:

"وقال المتنبي: (المنسرح)

هَدِيَّة مَا رَأيْتُ مُهْدِيهَا إلاّ رَأيتُ العِبادَ فِي رَجُل

سرق هذا من أبي نواس في قوله: (السريع)

ولَيسَ للهِ بمُسْتَنكَرٍ أنْ يَجمعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

ولم يزد على أن نقل معناه في مقدار لفظه في الاختصار ولا زيادة عليه فأبو نواس أحقّ بما قال".

- **النموذج الثاني:**

- المتنبي: (الطويل) أتَتْ زَائِرًا مَا خَامَرَ الطِّيبُ ثَوبَهَا وَكَالمِسكِ مِنْ أرْدَانِهَا يَتَضَوَّعُ	- امرؤ القيس: (الطويل) ألَمْ تَرَ أنّي كُلَّمَا جِئتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وَإنْ لَمْ تَطيَّبِ

أ. كلام الجرجاني[3]:

- "امرؤ القيس: (الطويل)

ألَمْ تَرَ أنّي كُلَّمَا جِئتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وَإنْ لَمْ تَطَيَّبِ[4]

---

[1] العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 387.

[2] المنصف 192 – 193

[3] الوساطة، 312

[4] ديوان امرئ القيس، ص. 126. بشرح الأعلم الشنتمري تحقيق ابن أبي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

فأخذه النّاس بعده وأكثروا فيه.

أبو الطيب: (الطويل)

أَتَتْ زَائِرًا مَا خَامَرَ الطِّيبُ ثَوبَهَا وكَالمِسْكِ مِنْ أرْدَانِهَا يَتَضَوَّعُ[1]"

ب. كلام ابن وكيع[2]:

- "وقال المتنبي: (الطويل)

أَتَتْ زَائِرًا مَا خَامَرَ الطِّيبُ ثَوبَهَا وكَالمِسْكِ مِنْ أرْدَانِهَا يَتَضَوَّعُ

غير متهيّب ولا مراعٍ للأخذ من سيّد الشعراء في أخذ شعره مع نباهة ذكره حيث يقول: (الطويل)

أَلَمْ تَرَ أنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وَإنْ لَمْ تَطَيَّبِ

ولا زيادة على هذا الكلام في المعنى والنظام فهو أحقَ بما قال ممن سرقه منه".

- النموذج الثالث:

- المتنبي: (الطويل)	- بشّار: (الطويل)
يَزُورُ الأعَادِي فِي سَمَاءِ عَجَاجَةٍ	كَأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسِنَا
أسِنَّتُهُ فِي جَانِبَيْهَا كَوَاكِبُ	وَأسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

أ. كلام الجرجاني[3]:

- "بشّار: (الطويل)

خَلَقْنَا سَمَاءً فَوْقَنَا بِنُجُومِهَا سُيُوفًا وَنَقْعًا يَقْبِضُ الطَّرْفَ أقْتَمَا

ومثله لبشّار: (الطويل)

كَأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسِنَا وَأسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

---

[1] العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 128.

[2] المنصف، 210.

[3] الوساطة، 313

بعضهم: (الكامل)

نَسَجَتْ حَوَافِرُهَا سَمَاءً فَوْقَنَا جَعَلَتْ أسِنَّتَهَا نُجُومَ سَمَائِهَا

أبو الطيب: (الطويل)

يَزُورُ الأعَادِي فِي سَمَاءِ عَجَاجَةٍ أسِنَّتُهَا فِي جَانِبَيْهَا كَوَاكِبُ"[1]

ب. كلام ابن وكيع[2]:

"(الطويل):

"يَزُورُ الأعَادِي فِي سَمَاءِ عَجَاجَةٍ أسِنَّتُهُ فِي جَانِبَيْهَا كَوَاكِبُ

أخذه من بشّار: (الطويل)

كَأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسِنَا وَأسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

جعل بإزاء الليل العجاج والأسنّة بإزاء السيوف ولم يزد على بشّار في مبنى ولا معنى، وقال بشّار لم أزل أحاول أن أجيء بتشبيهين في تشبيهين حتى قلتُ هذا البيت، ومثل ذلك قول العكوّك: (الطويل)

كَأنَّ سُمُوَّ النَّقْعِ وَالبَيْضُ حَوْلَهُ سَمَاوَاتُ لَيْلٍ أسْفَرَتْ عَنْ كَوَاكِبِ

فبشّار أوضحهم كلاما والعكوّك يساوي أبا الطيّب فالأوّل أحقّ بما قال ومثل ذلك: (الطويل)

تَبْنِي حَوَافِرُهَا سَمَاءً فَوْقَهَا . جَعَلَتْ أسِنَّتَهَا نُجُومَ سَمَائِهَا"

- النموذج الرابع:

- المتنبي: (الوافر)	- أبو نواس: (الطويل)
وَظَنُّونِي مَـدَحْتُهُمُ قَدِيمًا	وَإنْ جَرَتِ الألْفَاظُ يَوْمًا بِمِدْحَةٍ
وَأنْتَ بِمَا مَدَحْتُهُمُ مُرَادِي	لِغَيرِكَ إنْسَانًا فَأنْتَ الذِي نَعْنِي

[1] العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 193. وأضيفت "الأسنة" إلى ضمير المذكّر في الديوان وعند ابن وكيع وإلى ضمير المؤنث عند عند القاضي الجرجاني.

[2] المنصف،626 – 627

أ. كلام الجرجاني[1]:

"الفرزدق: (الطويل)

وَمَا وَامَرَتْنِي النَّفْسُ فِي رِحْلَةٍ إِلَى جَدًا أَحَدٍ إِلاَّ إِلَيْكَ ضَمِيرُهَا[2]

أبو نواس: (الطويل)

وَإِنْ جَرَتِ الأَلْفَاظُ يَوْمًا بِمِدْحَةٍ لغيرِكَ إِنْسَانًا فَأَنْتَ الذِي نَعْنِي[3]

أبو الطيّب: (الوافر)

وَظَنُّونِي مَدَحْتُهُمُ قَدِيمًا وَأَنْتَ بِمَا مَدَحْتُهُمُ مُرَادِي"[4]

ب. كلام ابن وكيع:

- المنصف، 339 – 340: "وقال المتنبي: (الوافر)

وَظَنُّونِي مَدَحْتُهُمُ قَدِيمًا وَأَنْتَ بِمَا مَدَحْتُهُمُ مُرَادِي

قال كثير: (الطويل)

مَتَى مَا أَقُلْ فِي آخِرِ الدَّهْرِ مِدْحَةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لابْنِ لَيْلَى المُكَرَّمِ[5]

قال أبو نواس: (الطويل)

إِذَا نَحْنُ أَثْنَيْنَا عَلَيْكَ بِصَالِحٍ فَأَنْتَ كَمَا نُثْنِي وَفَوْقَ الذِي نُثْنِي

وَإِنْ جَرَتِ الأَلْفَاظُ يَوْمًا بِمِدْحَةٍ لغيرِكَ إِنْسَانًا فَأَنْتَ الذِي نَعْنِي[6]

فقوله "إنسانا" حشو لأنّ المدح لغيره مفهوم أنّه إنسان

وقال الديك: (الطويل)

وَنَمْدَحُ أَقْوَامًا مَا سِوَاكَ وَإِنَّمَا إِلَيكَ نُسَدِّيهِ وَفِيكَ نُزَخْرِفُهْ

---

1 الوساطة، 249

2 ديوان الفرزدق، 1/ 246، دار صادر، بيروت، (د.ت).

3 ديوان أبي نواس، ص. 415.

4 العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 213.

5 ديوان كثيّر عزّة، ص. 213، قدّم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. 1، 1993.

6 ديوان أبي نواس، ص. 415.

فلكثير فضل السَبق والدّيك يساوي أبا الطيّب بغير زيادة فالسّابق أولى من السّارق. وقال ابن الرّومي: (الطويل)

وَمَا قِيلَ فِيهِ مِنْ مَدِيحٍ فَإنَّهُ مَدِيحُكَ والنِّيَاتُ نَحْوَكَ عُمْدُ"[1]

**

يمثّل الاشتراكُ الجرجاني وابن وكيع في استحضار أزواج من الشواهد الشعرية إطارا حاضنا لوجوه التباين الفاصلة بين تعامليهما مع الأبيات المستحضَرة، وتتجلّى بياضات الاستشهاد في ما أورداه تعليقا على تلك الشواهد.

حرص الجرجاني، في مواطن عديدة من استشهاداته، على إقامة نسيج مزدوج قام داخليا على وصل بعض أبيات الشاعر ببعض[2] وقام خارجيا على وصل بيت الشّاعر بأبيات موازية لشعراء آخرين3. وتلازم حرصه على نسج هذه الشبكة المزدوجة مع إمساكه عن إصدار الحكم للمتنبي أو عليه. فأتاح له سكوته ذاك أن يدع للمتقبلين بياضا يدعوهم به ضمنيا إلى تفتيش الأبيات المجموعة في شبكة واحدة حتى يحقق مقصدا بارزا من مقاصده صرّح بذكره قائلا في آخر الفصل الذي خصّصه "للسرقات الشعرية": "وهذا باب يحتاج إلى إنعام الفكر، وشدّة البحث، وحسن النظر، والتحرّز من الإقدام قبل التبيّن، والحكم إلاّ بعد الثّقة. وقد يذهب منه الواضح الجليّ على من لم يكن مرتاضا بالصّناعة متدرّبا بالنّقد"[4].

يمثّل هذا النص دليلا على مقاصد المصنّف من التطرّق إلى مسألة السّرقات، فقد كان حريصا على إكساب المتقبّل كفاءة تتيح له أن يأمن الزلل عند الحكم. وقد تجلّى سعي المصنف إلى رسم صورة المتقبّل النموذجي

---

[1] ديوان ابن الرّومي، 2/ 599، تحقيق الدكتور حسين نصّار، طبعة ثانية منقّحة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1994.

[2] ربط الجرجاني في النموذج الأول بيت المتنبي بخمسة شواهد لنفس الشّاعر، تجلّى ذلك في قوله: "ثم كرره (..) ومثل قوله (..) وكرّر (..) ومن مليح ما يشاكل هذا (..) وهو قريب من قوله (..)". كما ربط في النموذج ذاته بيت أبي نواس بشاهد لنفس الشاعر، تجلّى ذلك في قوله: "وكرّره فقال (..)".

[3] برز هذا المنحى في النموذج الثالث، إذ قال: "بشّار (..) بعضهم (..)" وفي النموذج الرّابع، قال: "الفرزدق (..) أبو نواس (..)".

[4] الوساطة، 208.

المنشود عبر مخاطبة المتقبّل الخارجي، فقال متحدّثا عن مسألة السرقات: "وأوّل ما يلزمك في هذا الباب ألاّ تقصر السرقة على ما ظهر ودعا إلى نفسه دون ما كمن، ونضح عن صاحبه؛ وألاّ يكون همّك في تتبّع الأبيات المتشابهة، والمعاني المتناسخة طلب الألفاظ والظّواهر دون الأغراض والمقاصد، ولن تكمل ذلك حتّى تعرف تناسب قول لبيد: (الطويل)

وَمَا المَالُ والأهْلُونَ إلاّ وَدَائِعُ ولاَ بدّ يوما أن تُرَدّ الوَدَائِعُ

وقول الأفوه الأودي: (الرمل)

إنّمَا نِعْمَةُ قَوْمٍ مُتْعَةٌ وَحَيَاةُ المَرءِ ثَوبٌ مُسْتَعَارُ

وإن كان هذا ذكر الحياة وذاك ذكر المال والولد وكان أحدهما جعل وديعة والآخَرُ عارية، وتعلم أنّ قول الشاعر: (الطويل)

* وَمَا المَرْءُ إلاّ حَيْثُ يَجْعَلُ نَفْسَهُ *

هو من قول الآخر: (الطويل)

فَنَفْسكَ أكْرِمهَا فَإنَّك إنْ تَهُنْ عَليكَ فلنْ تلقَى لها الدّهرَ مُكرِما

وحتّى تتأمّل هذه الأبيات فتعرف انتساب بعضها إلى بعض، واتّصال كلّ واحد منها بصاحبه، مع افتنان مذاهبهما، واختلاف مواقعهما"[1].

تضمّن هذا النصُّ بياضَي استشهادٍ. تجسّما في كلام الجرجاني على الشواهد الشعرية الأربعة المستحضَرة. وقد مال في أوّل الموطنين إلى تقديم بعض العناصر المساعدة على "تعمير" البياض الكامن في صلة الشاهد الأول بالثاني وتجلّى ذلك في عرضه وجوهَ التباين الفاصلة بين بيت لبيد وبيت الأفوه قصد مساعدة المتقبلين على التنبّه إلى وجوه "التناسب" الكامنة وراء وجوه التباين. وتمسّك في موطن البياض الثاني بالإجمال في وصف الصلة القائمة بين الشاهدين الثالث والرابع دون أن يسعي إلى تحديد وجوه "التناسب" الرابطة بينهما. وقد مثّل هذان البياضان رافدين جمع بينهما المصنف في نطاق بياض ثالثٍ تأليفي برز من خلال دعوة المتقبلين إلى "تأمّل" الشواهد الشعرية المستحضَرة قصد معرفة وجوه "التناسب" الرابطة بينها ومظاهر "انتساب بعضها إلى بعض".

[1] الوساطة، 201.

يدل نصّا الجرجاني المتقدّمان على أنّ مشروع الرجل موجّهٌ نحو ترك بياضات تفتح في وجه القارئ أفق دربة وتدبّر حتى يكتسب ملكة البحث عن وجوه العلاقات الخفية الرابطة بين الأبيات المتشابهة، فمن ثم كان المصنف حريصا على توسيع شبكة الاستشهادات داخليا وخارجيا تاركا بذلك للمتقبّل مجال "التدرّب بالنقد"، وفي هذا السياق تتجلى وظيفة بياضات الاستشهاد النابعة من الإمساك عن تفصيل القول في وجوه العلاقات الرابطة بين البيت والبيت، فهي موجّهة نحو تحقيق هذا المسعى. ومن ثم تتجلى الأسباب التي جعلت القاضي الجرجاني يؤثر الاكتفاء بإيراد الشواهد دون التوسّع في شرح ما يقوم بينها من وجوه العلاقات[1].

فإن عدل عن الصمت ومال إلى "ملء" البياضات جزئيا، اقتصر على الإشارة المجملة وهو ما تجلّى في نطاق أوّل النماذج الأربعة المتقدّمة حيث أشار إلى "الزيادة" بقوله: "وكرّر وزاد فقال: (..)" دون أن يعيّن المزيد. وفي ذلك تكليف ضمني للمتقبّل بتتبّع وجوه الزيادة المشار إليها. فالمصنف يرسم إطار المقارنة بين البيت والبيت ويفتح للمتقبّلين أفقها بالإشارة إلى "قرب" البيت من البيت[2]، دون أن يحدد "مواضع" التقارب أو التماسّ بينهما.

مما تقدّم يتبيّن حرصُ الجرجاني على إدراج المتقبّلين في نطاق مشروع نقدي محوره تدريبهم على المقارنة بين البيت والبيت قصد تبيّن وجوه التقارب والتباين الرابطة بينهما. وكانت بياضات الاستشهاد المتروكة في ثنايا الخطاب أداة مساعدة على تحقيق هذا المشروع.

**

وبينما عمل الجرجاني على تحقيق هذا المسعى، حرص ابن وكيع على تحقيق مقصد ثان أقامه على أساس مفهوم "السّبق" الزمني المفضي إلى حيازة الفضل و"قصب السَبق"، تجلّى ذلك في افتتاح الباب الأول من كتابه

---

1 تجلّى هذا الاختيار في إطار الشاهدين الثالث والرّابع من نص الجرجاني المتقدّم، وهو بارز باطّراد في سلاسل الاستشهاد المطوّلة التي اكتفى فيها المصنف بإقامة صلة التوازي بين البيت والبيت دون إبداء الرأي.

2 تجلى ذلك عند قوله في النموذج الأوّل: "(..) وهو قريب من قوله في أخرى: (..)".

"المُنصف" بقوله "اعلَمْ وفقَنا الله وإيّاك للسداد، أنّ مرور الأيام قد أنفذ الكلام فلم يُبق لمتقدّم على متأخِّر فضلاً إلا سَبَق إليه واستولى عليه"[1].

يمثّل "مرور الأيام" إذن إطارا تتنزّل فيه مراتب الأقوال إذ القول عند المصنف ذو ماهية "كميّة" آيلة إلى النفاذ تدريجيا، فكلّما انحسر مقدارها تراجع فضل المتأخّر اللاحق على المتقدّم السابق، ومن ثم انعكست ماهية الكلامِ الكميّة على صفاته وخصائصه انعكاسا انتفى بمقتضاه الفضل عن المتأخِر. ومن ثم أيضا انتظم الشعراء في صنفين أولهما "سابق" وثانيهما "سارق"، وقد تجلت هي الثنائية في مواطن من كتاب المنصف، منها قوله على لسان المنتصرين للمتنبي: "ولا كان لشيء من معانيه سارقا بل كان إلى جميعها سابقا"[2].

وينبع منطق التقابل الباني لهذه الثنائية في تصوّر ابن وكيع من مفهوم "النفاذ" المتعلَق بالكلام، "فإذا كان مرور الأيام قد أنفذ الكلام" فما بقي للمتأخّر من الشعراء، وقد أعوزته الحيلة بنفاذ الرصيد، إلاّ أن يستمدَ مما حازه السابقون وتملّكوه. فمن ثم كان اللاّحق سارقا والسابق مسروقا منه، وعلى أساسِ هذا التصوّر اختار ابن وكيع عنوان الكتاب، فقد علّل التسمية بقوله: "ولقَبنا كتابنا "المنصف" لما قصدنا من إنصاف السارق والمسروق منه"[3]. فالإنصافَ في هذا السياق متلازم مع "ردّ" المسروقات إلى "أصحابها" الذين سبقوا إلى امتلاكها.

تتبيّن، اعتمادا على ما تقدّم، المبرِّراتُ الظّاهرة التي دعت ابنَ وكيع إلى أن يصدر حكمه على أبي الطيّب، فهو عنده "لا يستحقّ التقديم على من هو أقدم منه عصرا وأحسن شعرا كأبي تمام والبحتري وأشباههما"[4].

[1] المنصف، ص. 63. كذا ومقتضى السياق "(..) لم يُبق لمتأخِر على متقدّم فضلا إلا سبق إليه (..)" إذ كان المعنى السياقي العام مبنيا على نفي الفضل عن المتأخّر قصد نسبته إلى المتقدّم فلعلّه سهو من ناسخ المخطوط أو من محققه.

[2] المنصف، ص. 57.

[3] نفسه، ص. 92.

[4] المنصف، ص. 58 – 59. وقد بيّن حسين الواد دواعي العداء التي حملت ابن وكيع على تصنيف كتاب "المنصف"، المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ودار سحنون للنشر والتوزيع تونس، ط. 1، 1991، ص. 51.

فكيف سيوظّف البياضاتِ الضمنيةَ الكامنة في ثنايا أزواج الشواهد الأربعة المتقدّمة خدمةً لمشروعه المعلَن ؟

يمكن التمييز بين سمتين مطّردتي الحضور في تعليق ابن وكيع على النّماذج الأربعة المتقدّمة:

تمثّلت أولاهما في نفي "الزيادة" عن المتنبي اللاحق، وقد ألحَ المصنّف على هذا المعنى عند تعليقه على كل نموذج من النماذج الأربعة، ويتجلّى هذا الاطّراد في الجدول الآتي:

النموذج	نفي الزيادة عن أبي الطيّب المتنبي
الأوّل	- "ولم يزد على أن نقل معناه في مقدار لفظه في الاختصار ولا زيادة عليه"
الثّاني	- "ولا زيادة على هذا الكلام في المعنى والنّظام"
الثّالث	- "ولم يزد على بشّار في مبنى ولا معنى"
الرّابع	- "والدّيك يساوي أبا الطيّب بغير زيادة"

يمثّل هذا الإلحاح المطّرد على نفي الزيادة عن المتنبي بياضا ضمنيا متروكا للمتقبّل المطالَب بالمقارنة بين البيت والبيت قصد التثبّت من غياب كلّ وجه من وجوه الزيادة، فقد تلازمَ نفي الزيادة مع الإمساك عن البرهنة على غيابها فعلا، فلا أثر لتحليل وجوه التساوي المفضية إلى الحكم بانتفاء الزيادة.

لقد كان بإمكان المصنّف أن يستدلّ على انعدامِ الزيادة بإبراز وجوه التماثل الرابطة بين أبيات المتنبي وأبيات سلفه، إلاّ أنه أمسك عن تفصيل القول في ما بين البيت والبيت من وجوه التماثل، ويمكن أن نردّ ذلك إلى حرصه على دعوة المتقبلين إلى المساهمة في إنجاز مشروعه المنشود عبر البحث عن وجوه التماثل بين بيت المتنبي وأبيات سلفه. فيكون الصّمت وسيلة مساعدة على استدراج المتقبّل إلى المساهمة في تحقيق المشروع المعلن، فإذا انخرطَ القارئ في البحث عن مسوّغات الحكم بغياب الزيادة، ملأ الفراغَ بما يوافق هوى المصنف وأعانه على تحقيق مشروعه المنشود.

وتتمثّل السّمة الثّانية المميّزة لكلام ابن وكيع على النماذج الأربعة المتقدّمة في إلحاحه على نتيجة استخلصها من السمة السابقة المبنية على نفي الزيادة، وتدور هذه النتيجة حول مبدإ "الأحقيّة" البارز من خلال الجدول الآتي:

النموذج	استخلاص النتيجة: أحقيّة السابق بما قال
الأوّل	- "فأبو نواس أحقّ بما قال".
الثّاني	- "فهو أحقّ بما قال ممن سرقه منه".
الثّالث	- "فالأوّل أحقّ بما قال".
الرّابع	- "فالسّابق أولى من السّارق".

تبدو هذه النتيجة المتكرّرة خلاصةً للحكم المبني على نفي الزيادة عن أبي الطيب المتنبي، ومن ثمّ مال المصنّف إلى تصدير كلّ جملة من جمل هذا الجدول بـ"الفاء" المحمّلة بمعنى الاستنتاج. ويمثّل وجه ارتباط هذه النتيجة بالحكم السّابق لها حجاجا منقوصا، فبين الحكم بانتفاء "الزيادة" وهو البارز من خلال السّمة الأولى المتقدّمة والنتيجة المبنية على إثبات أحقية السابق بما قال حلقة مفقودة ، تُجسّم في منطق التّسلسل الحجاجي البياضَ المتروك للمتقبّل، إذ لا يمكن أن يصحّ الحكم بأولوية السابق ما لم يثبت انتفاء الزيادة، ومن ثم يتجلّى موقع البياض من تسلسل الحجاج في هذه النماذج الأربعة، فقد اكتفى ابن وكيع بوضع طرفي الحجاج وهما الحلقتان الأولى والثالثة وترك الوسط شاغرا، فإذا جدّ المتقبّلون في ملء الفراغ الوسيط كان ذلك أدعى إلى أن "يقتنعوا" بصحّة النتيجة المتسخلَصة من تسلسل حجاجي لهم في إنشائه ضلعٌ.

**

اعتمادا على كل ما تقدّم في هذه الفقرة الأخيرة من العمل يتجلّى الفرق الفاصل بين مشروعين:

أولّهما مشروع القاضي الجرجاني ومحوره إكساب المتقبّل كفاءة النّاقد المنشود، وهو الناقد الذي خاطبه المصنّف بقوله "ولكن الذي أطالبك به

وألزمك إياه ألاّ تستعجل بالسّيئة قبل الحسنة، ولا تقدّم السخط على الرّحمة وإن فعلتَ فلا تهمل الإنصاف جملة ولا تخرج عن العدل صفرا"[1]. ومن ثم كان تدريبه المتقبّلين على ملاحظة دقيق الفروق الفاصلة بين البيتين المتقاربين في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معا أداة مساعدة على الوصول بهم إلى تلك المرتبة المنشودة.

وثانيهما مشروع ابن وكيع المبني على إثبات فضل "السّابق" على "السّارق"، فمن ثم كان تصوّره "للإنصاف" غير تصوّر القاضي الجرجاني له، وهو الذي انتهى به الحرص على الإنصاف إلى "نسف" مفهوم "السّرقة" بقوله: "أحظر على نفسي ولا أرى لغيري بتّ الحكم على شاعر بالسّرقة"[2]، فبينما كانت قيمة "الإنصاف" عند الجرجاني مبنية على التوقف عن بتّ الحكم بالسرقة، كانت القيمة ذاتها عند ابن وكيع مبنية على "إنصاف السارق والمسروق منه"[3]، ومن ثم كان عنوان الكتاب "المنصف في الدلالات على سرقات المتنبي"[4].

لقد كان الرجلان مختلفين في المنطلقات والغايات ولم يمنعهما ذلك من الاتحاد في استحضار أزواج من الشواهد الشعرية المشتركة بينهما نصرا لمشروعيهما. فإن اتفقا في الاعتماد على الشواهد البارزة في النماذج الأربعة المتقدّمة، فقد اختلفا في سبل توظيفها وكانت البياضات المتروكة للمتقبلين أداة من أبرز أدوات تطويع الشاهد للمشروع المنشود. فكانت تلك الشواهد مشتركة بذواتها متباينة ببياضاتها.

---

[1] الوساطة، ص. 100.

[2] الوساطة، ص. 215. هذا وقد قال في نص سابق متحدّثا عن السرقات: "وهذا باب يحتاج إلى (..) التحرز من الإقدام قبل التبيّن والحكم إلاّ بعد الثقة" (الوساطة، ص. 208) فهو ههنا لم يحظر الحكم بالسرقة وإنما قيّده بشرط "الثقة"، فإمّا أن يكون فرط "التحرّز من إصدار الحكم" قد أفضى به إلى حظره، وإمّا أن "الحكم" بالسرقة عنده غيرُ "بتّ الحكم" بها، فيكون الفرق بين الطرفين راجعا إلى اختلاف الحكم المجرّد عن الحكم البات.

[3] المنصف، ص. 92.

[4] قال ابن رشيق في كتاب "العمدة" ناقدا هذا التصوّر الذي صدر عنه ابن وكيع: "وأمّا ابن وكيع فقد قدّم في صدر كتابه على أبي الطيب مقدّمة لا يصحّ لأحد معها شعر إلاّ الصدر الأوّل إن سلم ذلك لهم، وسمّاه كتب "المنصف" مثلما سمّي اللديغ سليما، وما أبعد الإنصافَ منه"، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 2/ 281، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط. 5، 1981.

وليس الاختلاف الفاصل بين القاضيِ الجرجاني وابن وكيع في تطويع الشاهد نفسه خدمة للمشروع المنشود، إلا أنموذجا دالا على اختلاف سائر المتقبلين في استغلال بياضاتِ ما يتلقونه خدمة لمآربهم[1].

وفي ذلك دليل على متانة الصلة الرابطة بين "بياضات" الخطاب الواصف من جهة وفعل التأويل الذي يُجريه المتقبل على النصّ من جهة ثانية، إذ لا ينفكّ "ملء" البياضات عن الوقوع في رحاب فعل الفهم. بل إنّ "تفطّن" المتقبلين إلى "البياضات" وإقبالهم على ملئها متلازم مع انتظاراتهم، إذ هم يبحثون في النص عند تلقّيه عما يمكن أن يخدم مقاصدهم، وقد يفضي بهم ذاك المسعى إلى أن ينشئوا في النصوص المقروءة أحيانا بياضات ما فكّر الباث فيها ولا سعى إلى وسمها بما يدل عليها.

الخاتمة :

مما تقدّم في هذا البحث يمكن الانتهاء إلى التمييز في الخطاب الواصف خصوصا بين ضربين من المكونات: المكونات الصامتة الغائبة مقابل المكونات الحاضرة الشاغلة للحيّز. وبين هذين الطرفين تفاعل فالبياضات مسافات ذهنية لا يقطعها الباث وإنما يكلّف المتقبل بأن يقطعها مهتديا بما تقدّم من القول، فالبياض مُكوّن يسعى به الباث إلى "تكليف" المتقبّل بمهمة.

ويجد المتقبل نفسه محتاجا، بحكم الرؤى والمشاغل التي يصدر عنها، إلى التصرُف في الفراغات المتروكة له على غير النحو الذي ارتآه الباثُ. فينفذ إلى الخطاب من الفجوات التي خلّفها المصنّف ويشغلها بما يوافق أهواءه وانتظاراته وهكذا يكمّل المتقبّلون الفراغاتِ تكميلا قد يخلّ بمشروع الباث ويجسّم مشاريعهم.

---

[1] صنّف ابن جنّي كتابا في الردّ على "منصف" ابن وكيع، سمّاه "النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته"، معجم الأدباء، 4/ 1600، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط. 1، 1993. وقد أشار حسين الواد إلى هذا الرد بقوله متحدثا عن "منصف" ابن وكيع: "وقد قوبل هذا الكتاب بكثير من النقد فردّ عليه ابن جني في كتاب ما يزال مفقودا". المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب، ص. 52.

ومن المؤسف حقًا أنّ الكتاب لم يصلنا، فربّما كان يكشف لنا، لو وصلنا، كيف ملأ ابن جني بياضات ابن وكيع المتقدّمة في النماذج الأربعة بما يوافق مشروعه هو.

فمن ثم جاز أن نعتبر "البياضات" وسيلة مساعدة على تحديد مفهوم الخطاب الواصف إذ هي ركن محوري من أركانه لأنّها مكوِّن شاغر مبني على الصمت والغياب. فهي منفتحة على التفاعل الرابط بين انتظارات الباث وإنجازات المتقبل التأويلية. إنها مغامرة الباث يخوضها حين يترك للمتقبلين ثغرات وفجوات في الخطاب عسى أن يضطلعوا باستكمالها متبنِين مشروعه مساهمين في إعلاء صرحه.

ولكنها مغامرة غير مأمونة العواقب لأنّ المتقبِّل الفاهم لا يملأ "الفراغ" دوما بما يوافق انتظارات الباث بقدر ما يتصرّف في البناء مستفيدا من البياضات المتروكة فيتملّك الخطاب ، ويعمل على "ترجمة" ما حضر وأنجِزَ منه عبر ملء الفجوات بما يمنح الموجود معنى جديدا فيصير المشروع خادما لمقاصد المتقبل رغم أنه من إنجاز الباث.

أفلا يعني كلُّ ذلك أنّ للفهم سلطانا يفوق سلطانَ الإنشاء وإنتاج الخطاب[1] ؟

---

[1] تبقى هذه المسالك المتّبعة في تحليل بياضات الخطاب الواصف في حاجة إلى المزيد من التمحيص والتجريب قصد اختبار مدى نجاعتها عند التعامل مع نماذج أخرى من الخطابات الواصفة.

ملحق

ثبت اصطلاحيّ عربي - ألماني - فرنسي
(خاص بمقال كونيا فون راد الصكوحي)

compétence langagière générale	allgemeinsprachliche Kompetenz	القدرة اللغوية
compétence linguistique	einzelsprachliche Kompetenz	القدرة اللسانية
Grammaire transphrastique	transphrastische Grammatik	النحو المتجاوز للجملة
moyens de mise en texte	Vertextungsmittel	وسائل التنصيص
pronom	Pronomen	ضمير
enchaînement pronominal	Pronominale Verkettung	تسلسل الضمائر
cohésion	Kohäsion	الاتساق
structure thématique	Thematische Struktur	بنية موضوعاتية
progression thématique	Thematische Progression	التقدّم الموضوعاتي
science du texte	Textwissenschaft	علم النص
superstructure	Superstruktur	البنية الفوقية
macrostructure	Makrostruktur	البنية الكبرى
Microstructure	Mikrostruktur	البنية الصغرى
macro speech act		الفعل اللغوي الأكبر
intentionnalité	Intentionalität	النيّة

cohérence	Kohärenz	الانسجام
structure d'illocution	Illokationsstruktur	بنية المقصود بالقول
fonction d'information	Informationsfunktion	وظيفة الإخبار
fonction d'appel	Appellfunktion	وظيفة الطلب
fonction d'auto-obligation	Obligationsfunktion	وظيفة الالتزام
fonction de contact	Kontaktfunktion	وظيفة الاتصال
fonction de déclaration	Deklarationsfunktion	وظيفة الإعلام
Competence linguistique	einzelsprachliche Kompetenz	القدرة اللسانية
Competence de langage	Sprachkompetenz	والقدرة اللغوية
Grammaire du texte	Textgrammatik	نحو النص
science du texte	Textwissenschaft	علم النص
cohérence	Kohärenz	الانسجام
acceptabilité	Akzeptabilität	المقبولية
situationnalité	Situationalität	ملاءمة مقام ما
intertextualité	Intertextualität	التناص
informativité	Informativität	إفادة
thématicité	Thematizität	الموضوعاتية
fonctionnalité	Funktionalität	الوظائفية
intégralité	Ganzheitlichkeit	الكلية
structuralité	Strukturalität	وجود بنية معينة
institutionnalité	Institutionalität	المؤسساتية
le prototype du texte	Text-Prototyp	طراز النص
compétence textuelle	Textkompetenz	القدرة النصية
Compétence expressive	Expressive Kompetenz	القدرة التعبيرية

connaissance d'interaction	Interaktionswissen	معرفة التفاعل
connaissance d'illocution	Illokutionswissen	ومعرفة المقصود بالقول
sorte de texte	Textsorte	النمط النصي
processus de traitement de texte	Textbearbeitungsverfahren	تمشيات معالجة النصوص
Déploiement thématique	Themenentfaltung	"طرق معالجة الموضوع"
grilles de mise en texte	Vertextungsmuster	قوالب التنصيص
discursivité	Diskursivität	خطابية
Discours mono-médial	Monomedialer Dirskurs	الخطاب باعتماد وسيط واحد
Discours inter-médial	Intermedialer Diskurs	الخطاب باعتماد وسائط متعددة
Grille de texte	Textmuster	الشكل النصي

القائمة البيبليوغرافية

أ - المصادر:

* التفتازاني (سعد الدين): المختصر، ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت- لبنان، (د. ت).

* التهانوي (محمّد علي بن علي): كشّاف اصطلاحات الفنون، دار قهرمان للنشر والتوزيع، استانبول، 1984.

* التوحيدي، أبو حيان: الإمتاع والمؤانسة، صحّحه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيدا (د.ت).

* بشّار: الديوان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950.

* التنيسي، ابن وكيع (الحسن بن علي):المنصف في الدلالات على سرقات المتنبي، دراسة وتحقيق حمودي زين الدين عبد المشهداني، عالم الكتب، بيروت، ط. 1، 1993.

* الجاحظ، أبو عثمان (عمرو بن بحر):

- البيان والتبيين، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1988.

- الحيوان، تحـ. عبد السلام هارون جـ.I، دار الجيل، بيروت، 1988.

- الرسائل، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط.1، 1991.

* الجرجاني (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز، تح د محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، ط2 دمشق، 1987.

* الجرجاني، القاضي (علي بن عبد العزيز): الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي. منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (د.ت).

* ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي لبنان ط2، 1952.

* الحلّي، صفي الدين، شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، تحقيق نسيب نشاوي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار صادر بيروت، ط. 2، 1992.

* الحموي، ابن حجة: خزانة الأدب وغاية الأرب تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط 2، 1991.

* الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط. 1، 1993.

* الدسوقي (محمد بن محمد عرفة): الحاشية على شرح السعد لتلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار السرور بيروت، (د.ت).

* السبكي (تقيّ الدين) - (د.ت): عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار السرور بيروت.

* السكاكي، أبو يعقوب (يوسف بن أبي بكر): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. 2، 1987.

* الرازي، فخر الدين (محمد بن عمر): المحصول في علم أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. 1، 1988.

* ابن رشيق أبو الحسن: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط. 5، 1981.

* ابن الرومي: الديوان، تحقيق الدكتور حسين نصّار، طبعة ثانية منقّحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

* العسكري (أبو هلال) : الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط1، 1973.

* الفارابي (أبو نصر): كتاب الحروف، تح محسن مهدي، دار المشرق بيروت ط2، 1990.

* الفرزدق: الديوان، دار صادر، بيروت، (د.ت).

* المتنبي، أبو الطيب (أحمد بن الحسين): شرح الديوان: "العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب" للشيخ ناصيف اليازجي، دار صادر، بيروت، (د.ت).

* امرؤ القيس: الديوان، بشرح الأعلم الشَّنْتَمَري تحقيق ابن أبي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

* المغربي (ابن يعقوب):مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار السرور بيروت، (د.ت).

* ابن النَحاس، أبو جِعفر (أحمد بن محمد): شرح القصائد التسع المشهورات الموسومة بالمعلَقات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د.ت).

* أبو نواس: الديوان، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 1992.

ب - المراجع:

- العربية:

* البازعي سعد + ميجان الرويلي , دليل الناقد الأدبي, المركز الثقافي العربي ٬ بيروت – الدار البيضاء , 2002

* بلحاج رحومة الشكيلي (بسمة): السؤال وثنائيّة الإنشاء والخبر، مخطوط، كلية الآداب منوبة، 2004.

* خضر (العادل): الأدب عند العرب، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة – دار سحر، تونس.

* خطابي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت، دار بيضاء، 1991.

* الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسّرون، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، (د.ت).

* زناد الأزهر، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993.

* سعيد (ادوارد) : الاستشراق: المعرفة- السلطة-الإنشاء، نقله إلى العربيّة كمال أبو ديب، مؤسّسة الأبحاث العربيّة، بيروت- لبنان.

* الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس "نحو النصّ"، جامعة منوبة كلية الآداب – منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.

* صمّود، حمّادي: التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السادس هجريا، منشورات الجامعة التونسية، 1981.

* عياشي منذر، العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.

* قاسم، سيزا: بناء الرواية دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة دراسات أدبية، 1984.

* قسومة، الصادق: طرائق تحليل القصّة، دار الجنوب للنشر، تونس. 2000.

* منسية (مقداد) -إعداد ونشر- ابن رشد، فيلسوف الشرق والغرب، أعمال ندوة عقدتها الألكسو بتونس في الذكرى المئوية الثامنة لوفاته- مجلدان، تونس، 1999.

* المناعي (مبروك) والغيضاوي (علي) –إعداد ونشر- قراءات في الشعر العربي القديم، أعمال ندوة مهداة إلى الأستاذ محمد عبد السلام. منشورات كليّة الآداب بمنوبة ودار المعلمين العليا، تونس، 2004.

* المروزقي، سمير وشاكر، جميل: مدخل إلى نظرية القصّة، الدار التونسية للنشر وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

* ميلاد، خالد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، نشر مشترك جامعة منوبة كلية الآداب منوبة والمؤسّسة العربية للتوزيع تونس. تونس 2001،

* الواد، حسين: المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ودار سحنون للنشر والتوزيع تونس، ط. 1، 1991.

- المراجع الأجنبية :

*ADAMZIK Kirsten, *Sprache: Wege zum Verstehen*, Tübingen, 2001.

* ADAMZIK Kirsten, « Forschungsstrategien im Bereich der Textsortenlinguistik », dans : *Zeitschrift für Germanistik. Neue Folge* 1991, I/1, p. 99-109.

* ADAMZIK Kirsten /Ingo WARNKE (Editeurs), *Diskurslinguistik. Methoden – Gegenstände – Grenzen*, Berlin/New York, 2006.

* ANTOS Gerd/Heike TIETZ « Quo vadis, Textlinguistik ? » dans: Gerd ANTOS/Heike TIETZ (Editeurs), *Die Zukunft der Textlinguistik: Traditionen, Transformationen, Trends, Tübingen*, 1997, p. 1-11.

* ANTOS Gerd/TIETZ Heike (Ed.), *Die Zukunft der Textlinguistik. Traditionen, Transformationen, Trends*, Tübingen, 1997.

* ANTOS Gerd/TIETZ Heike, « Einleitung : Quo vadis, Textlinguistik ? » dans : Gerd ANTOS/Heike TIETZ (Editeurs), *Die Zukunft der Textlinguistik: Traditionen, Transformationen, Trends, Tübingen*, 1997, p. VII-X.

*Asa Berger Arthur, cultural criticism, sage publications, Thousand Oaks, London
Delhi New,1995 ,

* AQUIEN, Michèle: Article « Calligramme »: Dictionnaire de poétique, Le livre de poche, Librairie générale française, 1993.

* AUSTIN J. L. *How to Do Things With Words*, Oxford, 1962.

*Bakhtine , mikhakil, marxisme et philosophie du langage , ed de minuit , Paris , 1977

*Bakhtine , mikhakil, esthétique de la création verbale , ed Gallimard , Paris 1984

*Bakhtine , mikhakil « La poétique de Dostoïevski » ed Seuil 1970

*Bakhtine , mikhakil Esthétique et théorie du roman, ed Gallimard, 1978

Bakhtine , mikhakil L'œuvre de François Rabelais et la culture populaire au moyen-âge et sous la renaissance, ed Gallimard, 1970

* BEAUGRANDE Robert-Alain de, « Textlinguistik : Zu neuen Ufern ? », dans : ANTOS Gerd/TIETZ Heike (Editeurs), *Die Zukunft der Textlinguistik. Traditionen, Transformationen, Trends*, Tübingen, 1997.

* BEAUGRANDE Robert-Alain de, „Textlinguistik: Zu neuen Ufern ?", dans : Gerd ANTOS, Heike TIETZ (Editeurs), *Die Zukunft der Textlinguistik: Traditionen, Transformationen, Trends, Tübingen*, 1997, p. 1-11.

• BEAUGRANDE Robert-Alain de, *New foundations for a science of text and discourse : cognition, communication, and the freedom of access to knowledge and society*, Norwood, N.J.,1997.

• BENVENISTE Emile, *Problèmes de Linguistique Générale*, Paris, 1966.

• BLACHERE (R): Histoire De La Littérature Arabe, Des origines à La Fin du Xème Siècle De J-C, Paris, Librairie d'Amérique et d'Orient Adrien – Maisonneuve, chap. V, vers la création de la prose littéraire, L'art oratoire.

• BAUDRILLAD (J.), GUILLAUME (M.) : Figures de l'altérité, Descartes et Cie, Paris, 1994.

• BRANDT M./KOCH W./MOTSCH W./ROSENGREN I./VIEHWEGER D., „Der Einfluss der kommunikativen Strategie auf die Textstruktur – Dargestellt am Beispiel des Geschäftsbriefs", dans: ROSENGREN I., *Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium*, Malmö, 1982, p. 105-135.

• BRINKER Klaus, « Zum Textbegriff in der heutigen Linguistik », dans : SITTA Horst/BRINKER Klaus (Ed.), *Studien zur Texttheorie und zur deutschen Grammatik*, Düsseldorf, 1973

•BRINKER Klaus, *Linguistische Textanalyse. Eine Einführung in Grundbegriffe und Methoden*, Berlin, Erich Schmidt, 1985 (dernière édition révisée 1997)

• BRINKER Klaus (Ed.), *Aspekte der Textlinguistik.* Hildesheim u.a. (= Germanistische Linguistik 106-107) 1991.

Canivez-Mirna Velvic ; la polyphonie : Bakhtine et Ducrot, in Poétique, n° 131, septembre 2002

•CHARAUDEAU (Patrick) et MAINGUENEAU (Dominique), Dictionnaire d'analyse du Discours ; Ed : Seuil, Paris 2002.

•Clarck katrina +holquist michael, les cercles de Bakhtine,, Poétique n° 81, Février 1990,

• CLEMENT, Bruno : Le lecteur et son modèle Voltaire, Pascal, Shakespeare, Sartre, Flaubert , P.U.F, coll. Ecriture, 1999.

Crepu Michel , Dostoievsky lu et relu, Esprit n° 7/8 , Aout, 1984

• COMPAGNON, Antoine : La seconde main ou le travail de la citation , Cérès éditions, Tunis, 1997.

• COSERIU Eugenio, *Textlinuistik. Eine Einführung*,
Tübingen/Basel, 1980 (dernière édition 1994).

• DANEŠ F., "Zur linguistischen Analyse der Textstruktur", dans: *Folia Linguistica*, N° 4, 1970, p. 72-78.

• Derrida (Jacques), l'écriture et la différence. Ed. Seuil,Coll.Points,1967.

• DRESSLER Wolfgang Ulrich, *Einführung in die Textlinguistik*, Tübingen, 1972.

• DRESSLER Wolfgang Ulrich/DE BEAUGRANDE Robert-Alain, *Einführung in die Textlinguistik, Tübingen*, 1981.

* DUBOIS, Jean: Article « Ellipse »: dictionnaire de linguistique, et *al.* Larousse, 2002.

Ducrot, Oswald, le dire et le dit, éd Minuit, 1984

* ECO, Umberto: lector in fabula, le rôle du lecteur ou coopération interprétative dans les textes narratifs, traduit de l'Italien par Myriem Bouzaher, éditions Grasset et Fasquelle, 1985.

* EHLICH Konrad, « Zum Textbegriff », dans : ROTHKEGEL Annely/SANDIG Barbara (Ed.), *Texte – Textsorten – Semantik*, Hamburg, 1984.

* FIX Ulla /Kirsten ADAMZIK/Gerd ANTOS/Michael KLEMM, *Brauchen wir einen neuen Textbegriff?*, Frankfurt, 2002.

* FLEISCHER W./MICHEL G./STARKE G., *Stilistik der deutschen Gegenwartssprache*, Frankfurt, 1993.

* GADAMER, Hans-Georg : Vérité et méthode :

- traduction partielle d'Etienne Sacre, Seuil 1976.
- édition intégrale revue et complétée par Pierre Fruchon, Jean Grondin et Gilbert Merlio, Seuil 1996

* GANSEL Christina, JÜRGENS Frank, *Textlinguistik und Textgrammatik*, Wiesbaden, Westdeutscher Verlag, 2002.

* GENETTE, Gérard :

- Figures III, Cérès éditions, Tunis, 1996.
- Seuils, éditions du Seuil, coll. Points, Paris, 1987.

* GÜLICH Elisabeth/RAIBLE Wolfgang, *Linguistische Textmodelle. Grundlagen und Möglichkeiten*, München, 1977.

* HALLIDAY Michael A. K./HASAN Ruqaiya, *Cohesion in English*, London, 1976.

* HARTMANN Peter, « Texte als linguistisches Objekt », dans : * STEMPEL W. -D., *Beiträge zur Textlinguistik*, München, 1971, p. 9-29.

* HARTMANN Peter, *Probleme der semantischen Textanalyse*, dans : Schmidt, S. J. (2d.): 1970

* HARTMANN Peter, *Textlinguistik als neue linguistische Teildisziplin*, dans : Replik H. 2/1968 („Textlinguistik"), 2-7, 1968

* HARWEG Roland, *Pronomina und Textkonstitution*, München, 1968.

* HARTUNG Wolfdietrich, „Text und Perspektive. Elemente einer konstruktivistischen Textauffassung", dans: ANTOS Gerd/TIETZ Heike (Ed.), *Die Zukunft der Textlinguistik. Traditionen, Transformationen, Trends*, Tübingen, 1997a

* HEINEMANN Margot/HEINEMANN Wolfgang, *Grundlagen der Textlinguistik : Interaktion – Text – Diskurs*, Tübingen, Niemeyer, 2002.

* HEINEMANN Margot/ Wolfgang HEINEMANN, *Grundlagen der Textlinguistik: Interaktion – Text – Diskurs*, Tübingen, 2002.

* HEINEMANN Wolfgang, „Zur Eingrenzung des Intertextualitätsbegriffs aus textlinguistischer Sicht", dans : *Textbeziehungen. Linguistische und literaturwissenschaftliche Beiträge zur Intertextualität*, Hrsg. von Josef Klein und Ulla Fix, Tübingen 1997, p. 21-37.

* HEINEMANN Wolfgang/VIEHWEGER, Dietrich, *Textlinguistik. Eine Einführung*, Tübingen, 1991.

* HEINEMANN Wolfgang, „Textsorte – Textmuster – Texttyp", dans: Klaus BRINKER [u.a.] (Ed.): *Text- und Gesprächslinguistik. Ein internationales Handbuch zeitgenössischer Forschung.* 1. Halbbd. Berlin, New York: de Gruyter (HSK 16.1), 2000 507-523

* Http//www.fabula.org/atelier.dialogisme de Bakhtine (consulté en décembre 2005).

* ISER, Wolfgang : L'acte de lecture, Pierre Mardaga éditions, Bruxelles, 1976.

* HIRSCH (E.) : Racismes, l'autre et son visage, Ed. du cerf, 1988.

* ISERNBERG Horst, « Probleme der Texttypologie. Variation und Determination von Texttypen », dans : *Wissenschaftliche Zeitschrift der Karl-Marx-Universität Leipzig. Gesellschafts- und Sprachwissenschaftliche Reihe*, N° 27, 1968, p. 565-579.

* Jolles A., les formes simples éd. Seuil, Paris 1972,

* KALLMEYER Werner, *Lektürekolleg zur Textlinguistik*, Frankfurt, 1980.

* KLEMM Michael, « Ausgangspunkte : Jedem seinen Textbegriff ? Textdefinitionen im Vergleich », dans : FIX * Ulla/ADAMZIK Kirsten/ANTOS Gerd/KLEMM Michael (Ed.), *Brauchen wir einen neuen Textbegriff ?* Frankfurt, Peter Lang, 2002.

* KRAUSE Wolf-Dieter, „Text, Textsorte, Textvergleich", dans : Kirsten Adamzik (Ed.) *Textsorten. Reflexionen und Analysen*, Tübingen, 2000.

* KRISTEVA (J.) : Etrangers à nous-mêmes, Fayard, Paris, 1988.

* MACKELDEY Roger, *Alltagssprachliche Dialoge: kommunikative Funktionen und syntaktische Strukturen*, Leipzig, 1987.

Maingueneau Dominique, initiation aux méthodes de l'analyse du discours, éd Hachette, Paris 1976

Maingueneau Dominiqu+Ruth Amossy, l'analyse du discours dans les études littéraires ,

· (Presses universitaires du Mirail, 2003.

·Mari Pierre ; du roman au carnaval, le corps introuvable ; Esprit n° 7/8. Août, 1984

* MARÇAIS (W.) : Articles et Conférences, Librairie d'Amérique et d'Orient, Maisonneuve, Paris, 1961.

* MATHESIUS V., Zur Satzperspektive im modernen Englisch" dans : *Archiv für das Studium der neueren Sprachen und Literaturen*, tome 155, 1929.

* MIQUEL (André), Géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XI ème siècle, éd. Mouton,1973

* MOTSCH W., „Anforderungen an eine handlungsorientierte Textanalyse", dans: *Zeitschrift für Germanistik*, N° 7, 1986, p. 261-282.

* MOTSCH W., „Zur Illokutionsstruktur von Feststellungstexten", dans: *Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung*, N° 40, p. 45-67, 1987.

* MOTSCH Wolfgang/ Dieter VIEHWEGER, „Sprachhandlung, Satz und Text", dans : Inger Rosengren (Ed.), *Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980*, Lund: CWK Gleerup (Lunder germanistische Forschungen 50), 1981, p. 125-153.

* MOTSCH Wolfgang/Dieter VIEHWEGER, „Illokutionsstruktur als Komponente einer modularen Textanalyse", dans : BRINKER Klaus (Ed.), *Aspekte der Textlinguistik*. Hildesheim u.a. (= Germanistische Linguistik 106-107) 1991, p. 107-132

* PETÖFI Janos (Ed.), *Text vs. Sentence. Basic Questions of Text Linguistics*, Hamburg, 1979.

* POLENZ Peter (von), *Deutsche Satzsemantik: Grundbegriffe des Zwischen-den-Zeilen-Lesens*, Berlin, 1988.

* RASTIER, François : Sémantique interprétative, coll. formes sémiotiques, 1ére édition, P.U.F, 1987.

* RENKEMA Jan, *Discourse studies: an introductory textbook*, Amsterdam/Philadelphia, 1993.

* RICOEUR (P.) : Soi-même comme un autre, éd. du Seuil, Paris1990 .

* RIESEL E./SCHENDELS E., *Deutsche Stilistik*, Moskau, 1975.

* ROSENGREN I., „Hierarchisierung und Sequenzierung von Illokutionen: zwei inerdependente Strukturierungsprinzipienbei der Textproduktion", dans: *Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung*, N°. 40, 1987, p. 28-44.

* ROSENGREN I., *Die Realisierung der Illokutionsstruktur auf der Vertextungsebene*, dans: DANEŠ F./VIEHWEGER D. (Ed.) *Ebenen der Textstruktur*, Berlin, 1983, p. 133-151.

* SANDERS W., *Linguistische Stiltheorie*, Göttingen, 1973.

* SEARLE, J. R.,

- *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*, Cambridge, 1969.

- Les actes de langage, essai de philosophie du langage, Traduction française par Hélène Pauchard, Hermann, Paris, coll. Savoir, 1972.

* SOUISSI (M.) : La langue des mathématiques en Arabe, P.U.T., 1968.

* SOWINSKI Bernhard, *Textlinguistik. Eine Einführung*, Stuttgart, 1983.

*Théorie de la littérature : textes des formalistes russes, éd seuil, Paris 1965

*The Encyclopaedia of language and linguistics » Pergamon , Press; 1sted, 1994

* Tzvetan Todorov, le principe dialogique, ed Seuil, Paris 1980

*Tzvetan Todorov, Bakhtine et l'altérité, Poétique n° 40, novembre 1979
* VAN DIJK (Ed.), *The Handbook of Discourse Analysis*, London, 1985
* VAN DIJK Teun A., *Macrostructures. An interdisciplinary Study of Global Structures in Discourse, Interaction and Cognition*, New Jersey, Hillsdale, 1980.
* VAN DIJK Teun A., *Textwissenschaft: Eine interdisziplinäre Einführung*, Tübingen, Max Niemeyer Verlag, 1980.
* VATER Heinz, *Einführung in die Textlinguistik. Struktur, Thema und Refenrezn in Texten*, München, 1992.
* WARNKE Ingo (Ed.), *Schnittstelle Text: Diskurs*, Frankfurt, 2000.
* WARNKE Ingo, „Adieu Text – bienvenue Diskurs?" dans : Ulla FIX/Kirsten ADAMZIK/Gerd ANTOS/Michael KLEMM, *Brauchen wir einen neuen Textbegriff*, Frankfurt, 2002.
* WEINRICH Herbert, *Linguistik der Lüge*, Heidelberg, 1970.
* WELKE, *Funktionale Satzperspektive: Ansätze und Probleme der funktionalen Grammatik*, Münster, 1993.
*Williams raymond ,a vocabulary of culture and society: Keywords, Fontana-London 1976.
* WUNDERLICH Dieter (Ed.), *Linguistische Pragmatik*, Frankfurt, 1972.

* *

- Arabica, Baghdad (Volume spécial) E.J. Brill, Editeur, Leiden, 1962 E.I. (2), Arabiyya, p.p. 579-622.

المحتوى

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

2008

ISBN 978 9973 - 936 - 95 - 0